



IIM/2/10

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٥/٩/١

ويبو

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية

الدورة الثانية

جنيف، من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٥

التقرير

الذي اعتمده الاجتماع

١ - قررت الجمعية العامة للويبو في دورتها الحادية والثلاثين (الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة) التي عقدتها في جنيف في الفترة من ٢٧ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، أن تدعو إلى عقد اجتماعات حكومية دولية ما بين الدورات لفحص اقتراحات الأرجنتين والبرازيل الرامية إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية (الوثيقة WO/GA/31/11) واقتراحات إضافية لجدول أعضاء أخرى. وعقد الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية دورته الأولى في الفترة من ١١ إلى ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٥. وانهقدت الدورة الثانية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٥.

٢ - وكانت الدول التالية ممثلة في الدورة: الجزائر والأرجنتين وأستراليا والنمسا والبحرين وبلجيكا وبنن وبوليفيا وبوتسوانا والبرازيل وكمبوديا وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكوت ديفوار والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدانمرك والجمهورية الدومينيكية ومصر والسلفادور وإستونيا وإثيوبيا وفرنسا وألمانيا وغانا واليونان والكرسي الرسولي وهنغاريا والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإسرائيل وإيطاليا وجامايكا واليابان وكينيا ولاتفيا والجمهورية العربية الليبية ولتوانيا ومدغشقر وماليزيا ومالطا والمكسيك والمغرب وميانمار ونيبال وهولندا ونيوزيلندا ونيجيريا والنرويج وبيرو والفلبين والبرتغال وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا

وإسبانيا وسري لانكا والسويد وسويسرا وتايلند وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا وزامبيا (٧٧).

٣ - واشتركت المنظمات الحكومية الدولية التالية في الدورة بصفة مراقب: المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) والاتحاد الأفريقي ومجموعة دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادئ ومجلس الاتحاد الأوروبي والمكتب الأوروبي للبراءات ومنظمة العمل الدولية ومركز الجنوب ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ولجنة الأمم المتحدة وأمريكا اللاتينية والكاريببي ومنظمة التجارة العالمية (١٠).

٤ - واشترك ممثلون عن المنظمات الدولية غير الحكومية التالية في الدورة بصفة مراقب: جمعية منظمات فناني الأداء الأوروبيين (AEPO-ARTIS) ورابطة أوروبا الوسطى والشرقية لحق المؤلف (CEECA) ومركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) والجمعية الملكية لتشجيع الفنون والصناعة والتجارة (RSA) واتلاف المجتمع المدني (CSC) والشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية (CropLife International) ومؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL.net) وجمعية الحقوق الرقمية الأوروبية (EDRI) ومؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية في أوروبا (FSF Europe) ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (FWCC) ورابطة المساهمين المستقلين في الأفلام والتلفزيون (IFTA) وجمعية مهندسي العالم (Ingénieurs du monde) ومعهد السياسات الابتكارية (IPI) والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD) وغرفة التجارة الدولية (ICC) والاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) والاتحاد الدولي للمثليين (FIA) والاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) والاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI) والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (IFLA) والاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين (IFPMA) والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI) والجمعية الدولية للأديبة والفنية (ALAI) وشبكة السياسات الدولية (IPN) والجمعية الدولية للناشرين (IPA) ومنظمة العدالة في مجال الملكية الفكرية (IP Justice) والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ومواردها (IUCN) وشبكة العالم الثالث (TWN) والاتحاد العالمي للمكفوفين (WBU) (٣٠).

٥ - وكانت المنظمة الوطنية غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة: ومؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) (١).

٦ - وأثناء الدورة الثانية التي عقدها الاجتماع في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، تقرّر أن يحضر الاجتماع ممثلون عن المنظمين غير الحكوميين التاليين غير المعتمدين لدى الويبو بصفة مراقب مؤقتة: جمعية شركات برامج الحاسوب (BSA) وجمعية هيباتيا الثقافية في إيطاليا (٢).

٧ - وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالمشاركين في الدورة.

٨ - واستندت المناقشات إلى الوثائق والأوراق التالية:

- "اقتراح لوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية (مشروع التقرير المعدّل للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية)" (الوثيقة IIM/1/6 Prov. 2)؛

- "اقتراح من مملكة البحرين عن أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التنمية الوطنية" (الوثيقة IIM/2/2)؛

- "اقتراح من المملكة المتحدة" (الوثيقة IIM/2/3)؛
- "تبليغ من لبنان يتبنى اقتراح مملكة البحرين عن أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التنمية الوطنية" (الوثيقة IIM/2/4)؛
- "تبليغ من المملكة الأردنية الهاشمية يتبنى اقتراح مملكة البحرين عن أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التنمية الوطنية" (الوثيقة IIM/2/5)؛
- "تبليغ من قطر يؤيد اقتراح مملكة البحرين عن أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التنمية الوطنية" (الوثيقة IIM/2/6)؛
- "تبليغ من اليمن يتبنى اقتراح مملكة البحرين عن أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التنمية الوطنية" (الوثيقة IIM/2/7)؛
- "تبليغ من الإمارات العربية المتحدة يتبنى اقتراح مملكة البحرين عن أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التنمية الوطنية" (الوثيقة IIM/2/8)؛
- "تبليغ من عُمان يتبنى اقتراح مملكة البحرين عن أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التنمية الوطنية" (الوثيقة IIM/2/9).

البند الأول من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

٩- واصل السفير ريغوبيرتو غاوتو فيلمان، الممثل الدائم لباراغواي، والسفير ديميتري تزانتشيف، الممثل الدائم لبلغاريا، العمل كرئيس ونائب رئيس الدورة الثانية للاجتماع.

١٠- ورحب الرئيس بالمشاركين في الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وشكر نائب المدير العام، السيد جيفري يو، وكذلك أعضاء الأمانة الآخرين على الجهود التي بذلوها لتنظيم الاجتماع. وقال الرئيس إنه يتطلع إلى إجراء حوار بناء في الاجتماع، وأكد أن أهداف وغايات الاجتماع ليست مهمة للدول الأعضاء فحسب، بل كذلك للمنظمة. وأضاف أنه ليس من المتوقع إيجاد حلول لكل القضايا المطروحة في يوم واحد نظراً لتعدد تلك الأهداف والغايات، غير أنه ينبغي أن تنظم الوفود عملها بصورة منهجية لكي تحرز بعض التقدم خلال الأيام الثلاثة للاجتماع وتتوصل إلى نتائج إيجابية من شأنها أن تساعد بلدانها على تحقيق تميماتها ورفاهيتها. واستطرد الرئيس قائلاً إن منظمين جديدين غير حكوميتين طلبتا اعتمادهما لحضور الاجتماع بصفة مراقب مؤقت منذ انعقاد الدورة الأولى، وإنه سيطلب إلى الأمانة أن تقدم معلومات إضافية عن هاتين المنظميتين في حالة موافقة المشاركين في الاجتماع على قبولهما.

١١- وأعلنت الأمانة أن المنظميتين غير الحكوميتين المعنيتين هما اتحاد شركات برامج الحاسوب بالولايات المتحدة الأمريكية، وجمعية هيباتيا الثقافية بتورينو (إيطاليا).

١٢- وأعلن الرئيس قبول المنظميتين غير الحكوميتين بنفس الشروط التي قبلت بها المنظمات غير الحكومية السبع عشرة في الدورة الأولى للاجتماع، وذلك لأنه لم تقدم أية تعليقات في هذا الصدد.

البند الثاني من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

١٣- اقترح الرئيس مشروع جدول الأعمال (الوثيقة IIM/2/1 Prov.)، واعتمده الوفود نظراً لأنه لم يقدم أي تعليق عليه.

البند الثالث من جدول الأعمال: اعتماد تقرير الدورة الأولى
(الوثيقة IIM/1/6 Prov. 2)

١٤- طلب الرئيس إلى المشاركين في الاجتماع التعليق على تقرير الدورة الأولى، واقترح اتباع الإجراءات ذاتها لاعتماد تقرير الدورة الحالية، نظراً لأن الاجتماع منعقد لمدة ثلاثة أيام فقط. كما اقترح عليهم أن يعتمدوا ملخص الرئيس في ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، ويعتمدوا بعدئذ تقريراً كاملاً خلال الاجتماع الذي سيعقد في يولييه/تموز. وأعلن الرئيس أن مشروع التقرير سيعمم في ٤ يولييه/تموز ٢٠٠٥، وأنه سيكون متاحاً على موقع الويبو على شبكة الوب، وأنه يمكن تقديم أي تعليق على التقرير إلى الأمانة حتى ١١ يولييه/تموز ٢٠٠٥. وأنه سيتاح عندئذ مشروع التقرير المنقح للنظر فيه في بداية الدورة المقبلة. وذكر الرئيس أن تقرير الاجتماع الأخير وزع في وقت مبكر، وأن تعليقات الوفود أدرجت في المشروع المنقح المتوفر لديها حالياً، وأنه يجوز لها أن تقدم أية تعليقات إضافية في هذا الشأن.

١٥- وأعلن وفد الأرجنتين أنه يود تقديم بعض التعليقات على النص الإسباني للتقرير. ففي الفقرة ٣٤ والفقرة التالية، ثمة أخطاء نحوية يمكن لفت نظر الأمانة إليها مباشرة، وثمة فواصل يجب إضافتها في الصفحة ١٠، السطر ٣٢، وثمة جملة يجب حذفها من الفقرة ٤٦. وطلب الوفد أن تضاف إلى الفقرة ١٢ (الصفحة ١١) عبارة "المرتبطة بإجراءات الترخيص المناهض للمنافسة، لأنها تؤثر تأثيراً ضاراً في نقل التكنولوجيا ونشر المعلومات وتقيّد التجارة"، وأن تضاف إلى الفقرة ١٣ عبارة "من أجل تحسين إدراك التفاعل بين التجارة وقانون المنافسة". كما طلب الوفد أن تحذف من الفقرة ٩٤ (الصفحة ٦١) عبارة "التعبير عن شكرها للجهود المبذولة"، وأن يستعاض عنها بجملة مختلفة. وأضاف الوفد أنه ينبغي إعادة صياغة مفهوم الفقرتين ٣٥ و ٣٦، لأنهما لا تعكسان ما صرح به الوفد، إذ جاء في بيانه ما يلي: "وعلاوة على ذلك، فإن الوفد لا يشاطر الآراء الواردة في الوثيقة بشأن العوامل التي تعتبر أنها تعوق نقل التكنولوجيا". وفي الختام، طلب الوفد أن تحذف من الصفحة ٦٢ عبارة "تأخذ هذه الولاية في الحسبان" وكذلك عبارة "مع أخذ الاقتراح المتعلق بالتعاون التقني بعين الاعتبار".

١٦- وطلب الرئيس إلى وفد الأرجنتين أن يقدم كل تلك التعديلات كتابة إلى الأمانة. ولما لم تقدم أية تعليقات إضافية، فإن مشروع التقرير المنقح اعتمد.

البند الرابع من جدول الأعمال: النظر في اقتراحات الدول الأعضاء

١٧- أعلن الرئيس أن الأمانة تسلمت اقتراحين جديدين، أحدهما من وفد مملكة البحرين (IIM/2/2) وثانيهما من وفد المملكة المتحدة (IIM/2/3)، وأعرب عن شكره للوفدين على جهودهما واهتمامهما بالتعاون في العمل، وطلب إليهما أن يقدموا وثائقهما.

١٨- وأعرب وفد مملكة البحرين عن شكره للويبو على الجهود الصادقة التي بذلتها ولا تزال تبذلها من أجل تحقيق الأهداف النبيلة، لا سيما تلك التي تنمشى مع احتياجات المملكة. وأعلن الوفد أن الاقتراح الذي اعتمد كوثيقة رسمية للاجتماع وزع كتابة واعتمده الحكومات التالية: الأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة وقطر واليمن وعمان والمملكة العربية السعودية والكويت وسورية والجماهيرية العربية الليبية. وأكد الوفد أنه على استعداد للاستماع إلى كل المداخلات وتسلمها كتابة ونقلها إلى العاصمة للحصول على ردود فعلها. وأضاف أن الوثيقة المقترحة تطرقت إلى أهمية الملكية الفكرية بالنسبة إلى المجتمعات والبلدان، كما أنها تطرقت إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتنموية للملكية الفكرية، الأمر الذي هو أحد الأسباب الرئيسية لاجتماع الوفود. واستطرد الوفد قائلاً إن الوثيقة

شددت أيضاً على دور الملكية الفكرية ودور الدول الأعضاء، مما أدى إلى نمو اقتصاديات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ولذلك، فإن الوثيقة المقدمة لم تشدد فقط على ضرورة زيادة الموارد والتركيز على البعد الاقتصادي والاجتماعي للملكية الفكرية، بل شددت أيضاً على مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على اعتماد نهج استراتيجي لتحقيق أكبر قدر من المنافع سواء كانت اقتصادية أو مالية، بالانتفاع بنظام الملكية الفكرية على أفضل وجه ممكن. ونوه الوفد بأن الوثيقة تتضمن عدداً من الاقتراحات المهمة، وتناولتها بإسهاب. ويستهدف الاقتراح الأول إجراء دراسات عن الملكية الفكرية بالتعاون مع الدول الأعضاء لمعرفة التأثير الاجتماعي والاقتصادي لنظام الملكية الفكرية، لا سيما فيما يتعلق بمساهمة قطاع الصناعات الثقافية في الاقتصادات الوطنية. وفي الاقتراح الثاني، طلب الوفد إلى الأمانة أن تقدم معلومات وبيانات إحصائية بشأن المساعدة التقنية التي منحتها للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في السنوات السابقة، حيث إن من شأن ذلك أن يسمح للبلدان بتقديم مقترحات عملية وواقعية لتعديل تلك البرامج عند الضرورة. ويفيد الاقتراح الثالث أن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في حاجة إلى الاستقرار لتسويق منتجاتها أو للكشف عن أسواق لترويج اختراعاتها، وأنه ينبغي لذلك أن تنسق الويبو العمل مع الدول الأعضاء لتيسير بلوغ ذلك الهدف. ويرمي الاقتراح الرابع إلى أن تعمل البلدان المتقدمة التي تقدم برامج تدريبية في مجال الملكية الفكرية على بث معلومات على موقعها على شبكة الوب والإنترنت حتى يتمكن ممثلو البلدان الأخرى الاتصال بها للمشاركة في تلك البرامج. ويستهدف الاقتراح الخامس تشجيع البلدان المتقدمة على زيادة التنسيق بين مؤسسات البحث والعلوم وبين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، للسماح لتلك البلدان بالانتفاع بنتائج أنشطة البحث والتطوير، وبصورة خاصة بالأنشطة التي تمولها حكومات البلدان المتقدمة. وسادساً، قال الوفد إن من المهم حساب التكلفة المالية للاقتراحات الإجمالية المقدمة كجزء من جدول أعمال التنمية، وإن بالإمكان النظر بتعمق عند تسلمها فقط.

١٩- وأكد وفد المملكة المتحدة من جديد تعهده بتأدية دور نشط في المناقشات التي أعرب عن أمله واعتقاده بإخلاص أن تؤدي إلى نتائج إيجابية. وأعلن الوفد أن اقتراحه تطرق إلى ملاحظاته السابقة، وأنه صيغ بأسلوب عملي ومتداول للنظر فيه في الاجتماع. وقبل الإسهام في شرح اقتراحه، استعرض الوفد باختصار المناقشات التي جرت حتى الآن، وقال إن جميع الوفود تقر على ما يبدو بضرورة إدراج الاعتبارات الإنمائية في أعمال الويبو كافة، ورأى أن وجهات النظر تختلف فيما يبدو فيما يتعلق بالتغييرات الواجب إدخالها في هذا الصدد، إذ إن بعض الاقتراحات المقدمة في هذا الشأن تتداخل وتتشابك أحياناً وتتنافس أحياناً أخرى. وأضاف الوفد أنه أجرى مناقشات مفيدة بشأن هذه الاقتراحات خلال الدورة الأولى، وأنه سينتج الفرصة أثناء الدورة الثالثة لشرحها بإسهاب، وأنه حاول في وثيقته الأخيرة أن يسهل مناقشتها. وذكر الوفد أن صلب اقتراحه ينصب على الإقرار بأمرين، أولهما أنه من غير المحتمل التوصل إلى اتفاق في الآراء خلال الاجتماعين المقبلين حتى إن أعربت كل الأطراف عن حسن نواياها، وذلك نظراً لطابع المسألة الواسع الانتعاش وتعمده للغاية، وثانيهما وهو الأهم أن مسألة إدراج الغايات الإنمائية في عمل الويبو لا يمكن حلها في خطوة واحدة، بل تتطلب بحثاً متواصلاً ودؤوباً ورأى الوفد أنه يتطلب الأمر أساساً معرفة كيفية دفع تلك المسألة إلى الأمام، ومعرفة أفضل الوسائل المناسبة لذلك. وأضاف أنه كغيره من الوفود، بما فيها بعض البلدان النامية، يعارض فكرة مراجعة اتفاقية الويبو، واقترح بدلاً من إنشاء هيئات جديدة ضرورة دعم وإنعاش الهيئات الموجودة حالياً؛ ولا سيما اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وأوضح الوفد أن ذلك النهج العملي مفيد لأنه يعتمد على لجنة ذات طابع دائم وتتمتع بأوسع ولاية ممكنة وتشارك فيها كل الدول الأعضاء مشاركة كاملة. وأضاف أن من الأفضل استغلال الموارد المحدودة على أفضل وجه ودعم الهيئة الموجودة حالياً بدلاً من اللجوء إلى خيار أكثر كلفة بإنشاء هيئات جديدة. وأكد أنه يقدم ذلك الاقتراح بروح إيجابية بغية تيسير المناقشات المقبلة، وأنه لا يسعى للمساس بمجال

تلك المناقشات أو تكرارها أو شروطها أو نتائجها. وقال إنه يود أن يكون مرناً بقدر الإمكان، واقترح بالتالي أن تقرر اللجنة بنفسها إمكانية إجراء عملها في المستقبل وجوهر برنامج عملها. ومثالا على ذلك، قال إنه يتعين عقد المزيد من الاجتماعات لتحقيق النتائج المنشودة، غير أنه قد يكون المعدل الحالي للاجتماعات كافياً إن وجدت سبل المضي قدماً بالمناقشات خلال الاجتماعات الرئيسية للجنة. وأضاف أنه يتعين بحث تلك المسائل في ضوء الموارد المالية المتوفرة والأولويات التي تخصص لها تلك الموارد. ورأى الوفد أنه ينبغي بحث تلك المسائل في الاجتماع المقبل للجنة، والذي ينبغي أن يعقد في أقرب وقت ممكن. وأشار إلى أن بإمكان المدير العام أن يدعو إلى عقد اجتماعات للجنة في أي وقت، وطلب إليه أن يتخذ الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماع المقبل في أقرب فرصة. وذكر الوفد أنه على استعداد للنظر في اقتراحات الدول الأعضاء الأخرى التي تتعلق بطرائق العمل الواجب اتباعها في المستقبل، وأنه على استعداد بالمثل لبحث الموضوعات الواجب التطرق إليها. وأضاف الوفد أنه حدد إمكانات العمل في وثيقته لتوضيح نوع العمل الذي يرى أن بمقدور اللجنة أن تضطلع به. ورأى أن بإمكان المقترحات التي قدمها أن تكون أساساً لخطة عمل بناءة، وأكد مع ذلك أنها مجرد أمثلة، وأنه قد يكون للوفود الأخرى مقترحات أخرى مختلفة. وأضاف أن هناك بعض المسائل الأخرى التي لم يتناولها على وجه التحديد في وثيقته، ومن بينها مسألة تحديد اسم اللجنة. وأوضح أنه يرى أن الاسم الحالي للجنة ليس مناسباً أو أنه يدعو إلى اللبس على نحو ما، وقال إنه لا يعترض على تغييره. ورأى الوفد أن الميزات المهمة للجنة تتمثل في أن بإمكان جميع الدول الأعضاء أن تشارك فيها على نحو كامل، وأن ولايتها واسعة للغاية ويمكن دعوتها إلى الاجتماع في أي وقت. وقال الوفد إنه يتعين على اللجنة أن تقدم تقارير في المستقبل عن بعض المسائل التقنية والقانونية، وإنه تتوفر لها حالياً كل المتطلبات الأساسية التي تسهم إسهاماً فعالاً في كل المسائل المرتبطة بتطوير الويبو. وأضاف أن اقتراحه لا يستهدف تعديل السلطة النسبية للجان الويبو، لأنها تعمل جميعاً على قدم المساواة وليس هناك أي داع لتغيير ذلك. وفي الختام، أوضح الوفد أن اعتماد اقتراحاته لا يستبعد بالضرورة الاقتراحات الأخرى، وأنه على استعداد للرد على أسئلة الوفود في هذا الصدد.

٢٠- وقال وفد البرازيل إنه يريد تقديم وثيقة أشرفت "مجموعة أصدقاء التنمية" على تميمها. وأشار إلى أن الدورة الأولى للاجتماع الحكومي الدولي التي عقدت من ١١ إلى ١٣ أبريل/نيسان أتاحت الفرصة للدول الأعضاء للتعليق على الاقتراحات الرامية إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وقال إنه لا يقصد فقط الوثيقة التي تقدم بها ١٤ بلداً نامياً في دورة الجمعية العامة الأخيرة وإنما يشير أيضاً وبصورة خاصة إلى الوثيقة الأكثر إسهاباً التي عرضتها "مجموعة أصدقاء التنمية" في الدورة الأولى. وأقر الوفد بأن الوثيقة طويلة إلى حد ما ولم توزع إلا قبل انعقاد الدورة الأولى بوقت قصير فكان من الصعب بالتالي على بعض الوفود أن تقدم تعليقات محددة عليها نظراً لعدم توفر الوقت الكافي للنظر فيها على النحو المناسب وإرسالها إلى عواصمها لفحصها فحصاً دقيقاً. ولذلك، فمن القرارات التي اتخذت خلال الدورة الأولى ضرورة إمعان النظر في تلك الوثيقة. وقال الوفد إن من المفهوم أن تلك المناقشة المعمقة ينبغي أن تكون محل تركيز في الاجتماع الثاني. وأضاف الوفد قائلاً إنه في ضوء نتائج الاجتماع الأول، ما اقترحه على نظر الاجتماع الثاني هو قائمة من الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وقدم الوفد قائمة بالمسائل تقوم على الاقتراحات الواردة في الوثائق التي تقدمت بها "مجموعة أصدقاء التنمية" وكذلك في اقتراحات البلدان الأخرى. وأضاف قائلاً إن القائمة التي اقترحتها تتبع ترتيب الوثيقة الشاملة التي تقدمت بها مجموعة أصدقاء التنمية في الاجتماع السابق، وإنها تتضمن أربع مسائل، تتعلق المسألة الأولى بوضع القواعد والمعايير في الويبو، وتتعلق المسألة الثانية ببحث ولاية الويبو وإدارة عملها، وتتعلق المسألة الثالثة بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، وتتعلق المسألة الرابعة بتطوير التكنولوجيا والنفوذ إلى

المعارف ونقل التكنولوجيا وسياسات المنافسة. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يقترح تنظيم المناقشة حسب كل مسألة على حدة بغية تفادي تشتت الانتباه وتناول عدة مسائل مختلفة في آن واحد.

٢١- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، فأكد من جديد التزام المجموعة بجدول أعمال التنمية. وأضاف الوفد أن مجموعته على استعداد للتعاون مع المجموعات الأخرى لمناقشة جدول أعمال التنمية، وأن التنمية كانت دائماً من بين أولويات عمل الويبو، وأنها جزء لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية في حد ذاته. ورأى الوفد أن الويبو تسعى بلطراد إلى توسيع نطاق أنشطتها المرتبطة بالتنمية وتشجيع الابتكارات الفكرية وتقديم المساعدة التقنية والتدريب وتكوين الكفاءات وهلم جرا. كما رأى أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية هي خير مثال على كيفية تأثير آليات الويبو للتعاون التقني في تطوير الأنظمة الوطنية للملكية الفكرية وتكييفها السريع تبعاً لاحتياجات المجتمعات ونموها الاقتصادي. وقال الوفد إنه على اقتناع بأن بمقدور الويبو أن تطور أنشطتها المرتبطة بالتنمية على أساس نهج منظم. وأضاف أنه على اقتناع بأن نتائج المناقشات حول جدول أعمال التنمية لن تكون في مصلحة البلدان النامية فحسب، بل ستكون في مصلحة الدول الأعضاء جميعاً. ولذلك، قال الوفد إنه يؤيد اعتماد اقتراح عملي وبناء يأخذ اهتمامات كل البلدان بعين الاعتبار ويتيح إطاراً فعالاً للمناقشات. وأضاف في هذا الصدد أنه يرحب بكل الوثائق المقدمة، وأنه التفت بصورة خاصة لاقتراح المملكة المتحدة المنقح، والذي اقترح فيه التداول بشأن جدول أعمال التنمية في حدود الولاية الموسعة للجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. ويعتقد الوفد بأن من شأن ذلك أن يسمح بالحفاظ على زخم جدول أعمال التنمية، وبالتوصل إلى إجابة ملائمة لكل أوجه التنمية. وأضاف أنه يعتقد أيضاً بأن بمقدور هيئات الويبو الحالية أن تتناول مسائل التنمية استناداً إلى كل التعهدات الضرورية، وأن المدخلات والتوصيات المقبلة للجنة "الجديدة" المذكورة أعلاه ستدعم قدراتها وتجعل الويبو أكثر استيفاء لاحتياجات التنمية.

٢٢- وتحدث وفد إيطاليا باسم المجموعة باء فقال إنه على ثقة بأنه سيكون بمقدورهم تحت إشراف الرئيس إجراء نقاش بناء بشأن تلك المسائل المهمة خلال الأيام القادمة. وذكر وفد إيطاليا أنه رحب خلال الدورة الأولى للاجتماع الحكومي الدولي بإمكانية مناقشة العلاقة بين التنمية والملكية الفكرية في الويبو. وقال الوفد إنه يسره أن يكون بالإمكان خلال الاجتماع المقبل إمعان النظر في تلك المسألة، وانتهاز الفرصة للتعبير عن شكره للأعضاء الذين طرحوا اقتراحات جديدة من شأنها إثراء المناقشات بلا شك، بالإضافة إلى الاقتراحات الأخرى التي قدمت خلال الدورة الأولى. وأضاف الوفد أن من المهم أن نتذكر أن الملكية الفكرية بإمكانها أن تكون، بل كانت أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات في كل أنحاء العالم. وأشار الوفد، كما هو موضح في اقتراحات عدة وفي اقتراح البحرين مؤخراً، إلى أن الويبو خصصت قدراً كبيراً من مواردها، البشرية والمالية، لضمان الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للتنمية، وإلى أن الدول الأعضاء قدرت خلال فترة السنتين الثلاث (٢٠٠٠-٢٠٠٥) أن تخصص تمويلاً مهماً لأنشطة التعاون التقني وتكوين الكفاءات. وعلاوة على ذلك، خصص قدر كبير من الموارد في الميزانية والبرنامج المقترحين للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأشار الوفد إلى أن المجموعة باء ترى أن من المهم أن تواصل الويبو تخصيص تمويل مهم لتلك الأنشطة في المستقبل أيضاً. وعقب مداخلات الدول الأعضاء (من بين البلدان المتقدمة والنامية على السواء) وعقب مداخلات المنظمات غير الحكومية أيضاً، خلال الدورة الأولى للاجتماع الحكومي الدولي، رأى الوفد أنه ينبغي بحث وتقييم مدى تمشي الأنشطة الحالية وفقاً لأهداف الويبو واحتياجات البلدان المستفيدة منها. وقال إن المجموعة باء ترى أن من الملائم كخطوة أولى إجراء تقييم مناسب لأنشطة الويبو في ذلك المجال، وتود بصورة خاصة معرفة ما إذا كانت أنشطة الويبو تفي باحتياجات البلدان المستفيدة منها، وكيفية التنسيق على وجه أفضل بين أنشطة الويبو وبرامج المنظمات الدولية

والجهات المانحة الأخرى. ورأى الوفد أنه ينبغي أن تواصل الويبو مراعاة هوامش المرونة المتاحة في الاتفاقات الدولية مثل اتفاق تريبيس، كلما كان ذلك مناسباً. وأضاف الوفد أن المجموعة باء تود إجراء مناقشات في تلك الدورة من أجل التوصل إلى اتفاق واعتماد توصية تقضي بأن تجري جمعيات الويبو تقيماً مناسباً لأنشطة الويبو في مجال التنمية، وتقدم تقريراً يسمح للدول الأعضاء بالإدلاء بتعليقاتها واقتراحاتها بغية تحسين أنشطة المكتب الدولي. وقال الوفد إن المجموعة باء ترى أن الويبو تتناول قضايا التنمية على نطاق واسع، وأن تلك القضايا تتجاوز إلى حد كبير أنشطة التعاون التقني وتكوين الكفاءات. وأعلن الوفد بالتالي أن المجموعة باء ترى أن من المهم بحث كل قضايا التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وأضاف أن المجموعة باء تعتقد أن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، في حالة دعمها وإنعاشها على الوجه المناسب، هي الهيئة المناسبة لأعضاء الويبو لممارسة مسؤولياتهم وتوجيه ودمج الأهداف الإنمائية في أعمال الويبو، وتعميق أي نقاش مقبلي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأعلن الوفد أنه يتطلع إلى إجراء نقاش لمعرفة كيف يمكن للجنة المذكورة أن تدعم عمل الويبو بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وأنه يؤيد في ذلك السياق اقتراح المملكة المتحدة (الوثيقة IIM/2/3). واختتم الوفد كلمته قائلاً إن المجموعة باء ترى أن من الضروري حماية حقوق الملكية الفكرية على الوجه المناسب لتحويل الأفكار إلى أصول اقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية بالتالي. ورأى الوفد أنه ينبغي أن تؤدي الويبو دوراً حاسماً لمساعدة البلدان على تطوير واستخدام الملكية الفكرية لمصلحتها.

٢٣- وقال وفد الهند إنه يعترف بالإدلاء بتصريح مهم في وقت لاحق، وإنه أخذ الكلمة لمساندة اقتراح البرازيل الرامي إلى تنظيم النقاش على نحو أفضل. واستناداً إلى الخبرة التي اكتسبها من الدورة الأخيرة، خلص الوفد إلى أن وفوداً عديدة أدلت بآراء عديدة، إلا أنها لم تعبر عنها بالضرورة بشكل يسمح بتقدم العمل. وقال إن من المفيد لها أن تنظم النقاش بالشكل الذي اقترحه البرازيل، لأنها غالباً ما تخط بين المساعدة التقنية مثلاً والمسائل المتصلة بوضع القواعد والمعايير. وألمح الوفد إلى مسألة المنتدى، التي أشار إليها وفد المملكة المتحدة، وتساءل عما إذا كان يتعين بحثها في لجنة واحدة على الأجل الطويل أو في عدة لجان تبعاً لكل مسألة. ورأى الوفد أن من المفيد تنظيم النقاش حسبما اقترحه البرازيل، وذكر أن هناك فئة خامسة ينبغي مناقشتها لمعرفة اللجنة أو اللجان المناسبة التي يتعين عليها بحث مختلف المسائل. ومن البديهي مناقشة مسألة التعاون التقني وتكوين الكفاءات أو إطار اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. ورأى الوفد أن مسألة وضع القواعد والمعايير مثلاً ينبغي أن تحال إلى لجنة حق المؤلف إذا تعلق بحق المؤلف وهلم جرا. ولذلك، رأى أن النقاش سيصبح أفضل تنظيمياً إذا أضيفت فئة جديدة، وأنه لا يعترض على ترتيب تلك الفئات الأربع أو الخمس. وربما يمكن البدء مثلاً بالمساعدة التقنية، وتناول المسائل الأخرى حسب الترتيب الذي يفضل الرئيس، غير أنه ينبغي تناول كل الفئات الأربع أو الخمس بصورة مناسبة قبل أن يتطرق الاجتماع إلى بحث ملخص الرئيس، الذي سيكون ملخصاً يتفق عليه الجميع مثلما كان الحال في الدورة السابقة.

٢٤- وقال وفد سويسراً إنه يؤيد كلية البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء، وإنه يريد أن يضيف ما يلي: خلال الدورة الأولى للاجتماع الحكومي الدولي، أتاحت للوفد الفرصة لتبادل الآراء لأول مرة، مما كان مهماً للغاية لمعرفة مختلف آراء الوفود الحاضرة. وسيسمح الاجتماع الثاني للوفود بإمعان النظر في مختلف الاقتراحات المقدمة، وكذلك في اقتراحين جديدين تقدمت بهما البحرين والمملكة المتحدة، مما سيسمح لها بالمضي قدماً للوفاء بالولاية المنوطة بالاجتماع الحكومي الدولي من الجمعية العامة. وقال الوفد إنه يسره انتهاء الفرصة للتعبير عن شكره لوفدي البحرين والمملكة المتحدة عن إسهامهما المهم للغاية. وشرح الوفد أنه يود التطرق إلى الجوانب الملموسة للاقتراح، وعلى وجه

التحديد إلى بعض الأفكار التي اقتطفها من مختلف الإسهامات والبيانات، والتي رأى أنها متقاربة. فقال إنه جاء في اقتراح المكسيك أن الملكية الفكرية أداة للتنمية، وليست عائقاً للتنمية. وعلى الرغم من إقرار معظم البلدان بذلك، فإنها تطرقت إلى مسائل أخرى أساسية بالنسبة لها مثل الأغذية والصحة والتربية. وحظيت تلك المسائل بالأولوية، ولم تدرك تلك البلدان أحياناً مغزى الملكية الفكرية على وجه التحديد أو أساء فهمها المجتمع المدني، مما أدى إلى عرقلة التنمية. وبناء على بيان المكسيك، ينبغي أن تنهض الدول الأعضاء بالملكية الفكرية لكي تصبح أكثر ذيوياً، وينتفع بمزاياها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واقترحت المكسيك ضرورة إجراء حوار بناء بين أصحاب المصالح جميعاً. وأشار وفد البحرين في اقتراحه إلى أنه ينبغي تحسين إدراك الملكية الفكرية في أعين المبتكرين والمخترعين، للسماح لهم بالوقوف على المنافع الاقتصادية والثقافية الناجمة عن الحماية الفعالة. وتستحق الأنشطة التي اقترحتها البحرين والمكسيك أن تكون محل مناقشة متعمقة، وتكون جزءاً من المبادئ التوجيهية لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وفي هذا السياق، التمس وفد سويسرا معلومات إضافية بشأن المسائل التالية: كيف يمكن تقييم الأنظمة الوطنية للملكية الفكرية كما اقترحت ذلك المكسيك؟ وما هي مضاعفات ذلك التقييم على الميزانية؟ وما هي مضاعفات توسيع نطاق المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية على الميزانية والشؤون المالية، كما اقترح ذلك وفد البحرين؟ وما هي المضاعفات المالية الإجمالية التي ستحملها الويبو، وما هي الآثار التي ستترتب على الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتعاون التقني؟ ولاحظ الوفد أنه في ضوء هذه الأسئلة، فإن التحليل المقترح من البحرين بشأن التعاون التقني للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً يبدو أنه مفيد فائدة كبيرة. وأشار الوفد إلى أن إمكانية الاطلاع على مسألة التعاون التقني في الويبو ومعرفة إجراءات التنسيق بعدئذ كانت محل الشرح في اقتراحي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. ولا شك في أن تقييم تلك المعلومات سيسمح بتوجيه الأنشطة على نحو أفضل في المستقبل وتمشيها مع احتياجات البلدان وتفاذي التداخل بين البلدان المانحة والمستفيدة. واقترح الوفد ضرورة النظر في الانشغالات التي أثارها البرازيل والوفود الأخرى المشاركة في رعاية الوثيقة IIM/1/4 خلال الدورة الأولى للاجتماع، وذلك بوضع برنامج للشراكة وإنشاء قاعدة بيانات على شبكة الوب وإنشاء مكتب للشراكة كما اقترح ذلك وفد الولايات المتحدة، لضمان أفضل تنسيق ممكن في المستقبل. وأعلن الوفد أنه ينبغي النظر في عمل هذه اللجنة في الاجتماع المقبل بعد يولييه/ تموز ٢٠٠٥. ونظراً للشروح المقدمة فيما يتعلق ببعض الاقتراحات، وبصورة خاصة الاقتراح الثاني للمملكة المتحدة، ففي إمكان اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية أن تؤدي دوراً مفيداً في خلق مناخ ديناميكي وتوجيه أنشطة الويبو المتعلقة بالمساعدة التقنية. وقد سبق للوفد أن قال إن ذلك سيكون حلاً عملياً. وبالنسبة للمسائل الأخرى التي تناولتها بعض الاقتراحات، مثل دور الويبو في التنمية، وافق الوفد على اقتراحات البحرين والمملكة المتحدة في هذا الصدد، ورأى أن ولاية الويبو تشمل الأهداف الإنمائية في أنشطة المنظمة بالفعل. ولذلك، رأى أنه لا ينبغي تغيير ولاية الويبو. وبالنسبة لمسألة نقل التكنولوجيا، أعرب الوفد عن تقديره لاقتراح المملكة المتحدة، وعن موافقته مع المملكة المتحدة على عدم إنشاء هيئة جديدة داخل الويبو. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يحتفظ بحق تناول تلك المسائل في مرحلة لاحقة من النقاش، وأعلن استعداده لمواصلة العمل على نحو بناء ونشط.

٢٥- وقال وفد باكستان إنه يعلق أهمية كبيرة على الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي، والتي عهد إليها بمقتضى التفويض الممنوح لها من جمعية الويبو الأخيرة بالنظر في وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وأشار إلى أنه بالإضافة إلى الاقتراحات الثلاثة السابقة التي قدمتها المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والأرجنتين، عمم اقتراحان آخران للبحرين والمملكة المتحدة للنظر فيهما. ورحب الوفد بالاقتراحين الجديدين ورأى أنهما يوضحان اهتمام الدول الأعضاء الكبير بإعداد جدول أعمال متين للويبو بشأن التنمية، على الرغم من مختلف المناهج الممكنة. وأضاف الوفد

أنه أشير خلال الدورة الأولى للاجتماع الحكومي الدولي إلى أن المسألة الأساسية التي ينبغي تناولها بالبحث في المناقشات ليست ولاية الويبو أو طابع مساعدتها التقنية أو إدارة عملها، وإنما ضمان توفير مساحة سياسية ضرورية لنظام الملكية الفكرية، بغية استيفاء الاحتياجات الإنمائية المحددة للدول الأعضاء. وأكد الوفد أن تلك المسألة هي في صميم جدول أعمال التنمية، وأنه يجب تذكر ذلك على الدوام. وأضاف الوفد أن الدورة الأخيرة شهدت مناقشات إجرائية مطولة لا ضرورة لها، مما حال دون مناقشة المسائل الجوهرية. ولذلك، ألح الوفد بشدة على إجراء المناقشات خلال الدورات اللاحقة على نحو منظم يسمح بتناول الاقتراحات على نحو أكثر تركيزاً. وقال إنه يتطلع إلى إعداد نص "رسمي" واحد يحتوي مجموعة من الاقتراحات المحددة المطروحة للنقاش. وطلب إلى الرئيس أن يخطط مجرى المناقشات عن طريق تجميع عناصر الاقتراحات المختلفة في مجموعات عريضة ثلاث، على أن تشمل المجموعة الأولى نصوص الاقتراحات المختلفة بشأن تقييم التأثير الإنمائي للأنشطة المعيارية للويبو، والمضاعفات الاجتماعية والاقتصادية للمعايير في مجالات مختلفة مثل تنسيق البراءات وقواعد البيانات إلخ. وتأثيرها المحتمل على البلدان. وأضاف الوفد أنه اقترح ذلك في جمعية الويبو الأخيرة، وأنه لاحظ بسرور أنه أشير إلى تلك الفكرة في عدد من الاقتراحات اللاحقة، وأنه استجيب إلى ذلك الاقتراح في بيانات عدد من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية خلال الدورة الأخيرة. واستطرد قائلاً إنه قد يكون من المفيد تركيز المداولات في الدورة الحالية على التوصل إلى اتفاق بشأن تكليف جهة ما بإجراء تقييم للأثر الإنمائي، الأمر الذي سيفضي إلى الحصول على التحليلات والمعلومات الضرورية التي يمكن الانتفاع بها للتوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن طابع المعايير. وتشمل المجموعة الثانية الاقتراحات المحددة التي قدمت بشأن تعزيز درجة مرونة وتوازن نظام الملكية الفكرية، بغية تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، وتشمل أيضاً مسائل أخرى مثل تسعير وتوفير المنتجات التربوية والصحية الأساسية والنفاذ إلى التكنولوجيا والممارسات المناهضة للمنافسة ومنع التملك غير المشروع للمعارف التقليدية والموارد البيولوجية إلخ. وتشمل المجموعة الثالثة الاقتراحات المتعلقة بأنشطة الويبو في مجال التعاون التقني. ورأى أن الاجتماع لن يحتاج إلى تخصيص وقت طويل للنظر في هذه المجموعة، لأن أمانة الويبو سهرت في السنوات الأخيرة على إدراج البعد الاقتصادي للملكية الفكرية في برامجها المتعلقة بالمساعدة التقنية، ولأن أنشطة الويبو تركز حالياً على بحث الأبعاد الاقتصادية والإنمائية للملكية الفكرية بدلاً من التركيز على المسائل القانونية. وأضاف الوفد أنه يجب دعم ذلك الاتجاه، وأن بعض الاقتراحات المهمة قدمت في هذا الصدد، ويمكن إدراجها بسهولة في برامج الويبو المتعلقة بالتعاون التقني. ورحب الوفد باقتراح البرازيل الرامي إلى تنظيم المداولات، واقترح أن يدعو الرئيس الدول الأعضاء إلى إجراء مناقشات جوهرية بصدد المسائل المتعلقة بتقييم الآثار الإنمائية، وارتأى أنه ليس هناك أي اعتراض من حيث المبدأ على تلك الفكرة، وأنه يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن تكليف الأمانة بوضع اشتراطات تقييم الآثار الإنمائية مثلاً، مما يمثل خطوة ملموسة أولى لتطبيق جدول عمل التنمية، وهو الهدف الذي تشاطره الدول الأعضاء جميعاً.

٢٦- ورأى وفد شيلي أن اقتراح البرازيل يمثل أساساً ممتازاً للعمل، ورأى أن من المفيد تنظيم المناقشات. وأضاف أن وفد الهند قدم اقتراحات بشأن النقطة الخامسة التي لا يمكن الحكم مسبقاً على نتائجها.

٢٧- وأعلن وفد المملكة المتحدة أنه لم يتوفر له الوقت الكافي لإمعان النظر في الوثيقة التي قدمتها البرازيل في ذلك اليوم، ولكنه يود التعليق باختصار والتنويه بأن اقتراحه لم يتعلق على وجه التحديد بالتعاون التقني وتكوين الكفاءات فحسب، بل استهدف كل المسائل المتعلقة بالتنمية التي تناولها أو ينبغي أن تناولها الويبو بالبحث. وأعلن الوفد أن المملكة المتحدة لا ترى من المفيد أو من الواقعي

تضمنين اقتراحها في فئة تقتصر على المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وبعدها استمع الوفد إلى عدد من الاقتراحات الرامية إلى تنظيم المناقشات، تقدم باقتراح يسمح بتوفير إطار للمنتدى في هذا الصدد، وأراد التأكد من أن كل الوفود أدركت أن اقتراحه أوسع بكثير من التعاون التقني.

٢٨- وتحدث وفد تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وشكر الأعضاء الذين قدموا اقتراحات للمناقشة، وانتهاز الفرصة المتاحة له لمواصلة بحث جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وذكر أنه خلال الاجتماع الذي عقد في أبريل/نيسان أكدت بلدان الرابطة أن التنمية كانت دائماً أحد الجوانب المهمة لعمل الويبو، وأن التعاون بين الرابطة والويبو كان أساساً للتركيز بقوة على التنمية. ورأى الوفد أن جدول أعمال التنمية يتيح الفرصة للويبو لدعم دورها في تعزيز التنمية والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال الوفد إن التعاون بين الرابطة والويبو توطد عبر السنوات من حيث النطاق والعمق، وإن ذلك التعاون الجوهرى والمتعدد الأوجه شمل مجالات مختلفة للملكية الفكرية ومجموعة كبيرة من أصحاب المصالح. وأضاف أن الويبو تساعد حالياً بلدان الرابطة في عدد كبير من المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. فبالارتباط باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان، نظمت الويبو بالتعاون مع وزارة الشؤون القانونية الأندونيسية ندوة بشأن التوعية بالملكية الفكرية في أندونيسيا لمدة يومين. وتناولت الندوة بالبحث أنظمة الملكية الفكرية وتطوير التكنولوجيا في أندونيسيا وتأثير الملكية الفكرية في الصناعات الثقافية في ماليزيا والتأثير الاقتصادي لحق المؤلف في الفلبين. وشمل التعاون أيضاً مساعدة كمبوديا وميانمار في وضع بنية تحتية وطنية للملكية الفكرية. ونظمت الويبو وسنغافورة ندوة بشأن الملكية الفكرية والتنمية في مطلع الشهر الحالي، مما أتاح الفرصة لأكثر من ٨٠ شخصاً ممن يمثلون المكاتب الوطنية للملكية الفكرية ومختلف أصحاب المصالح لتبادل الآراء بشأن استراتيجيات الملكية الفكرية الفعالة للتنمية الوطنية. وأضاف الوفد أنه سرد بعض الأمثلة القليلة لإبراز أهمية التعاون بين الرابطة والويبو، وأن بلدان الرابطة تتطلع إلى الدورة المقبلة للحوار السنوي بين الرابطة والويبو في جنيف لتكثيف تعاونها مع المنظمة.

٢٩- وأعرب وفد البحرين من جديد عن شكره لكل الوفود التي اعتمدت اقتراح البحرين، وكذلك للوفود التي ساندت ذلك الاقتراح، وأعلن أنه يؤيد الاقتراح الذي تقدم به سفير باكستان، لأنه رأى أنه يمثل حلاً عملياً لضمان إجراء مناقشات فعالة في الاجتماع، ويتمشى مع ما قد تم الاتفاق عليه في الجولة الأخيرة للمناقشات. وأشار الوفد إلى البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا والذي تعلق بالمساعدة المالية والتقنية، وقال إنه يود أن يعبر له عن شكره على توضيحاته، وأن يؤكد أن اقتراح مملكة البحرين تناول أيضاً بعض النقاط الأخرى المتعلقة بموضوع المساعدة التقنية والشؤون المالية، وأعرب عن أمله في مراعاة ذلك في مناقشات الاجتماع.

٣٠- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأكد للمنتدى من جديد أنه سيبدل قصارى جهده لضمان نجاح الاجتماع. وأعرب الوفد عن شكره لأمانة الويبو على جهودها المتواصلة للنهوض بالثقافة والملكية الفكرية في البلدان النامية. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية تود التأكيد على الأهمية الحيوية التي تعلقها على المناقشات الجارية في الويبو بشأن أبعاد التنمية، التي هي موضوع عزيز للغاية للبلدان النامية، وعلى الأخص للدول الأفريقية. وأضاف أن المبادرة الطموحة المتعلقة بالشراكة الاقتصادية الجديدة للتنمية الأفريقية هي خير مثال على المبادرات الرامية إلى التنمية، وأنها رؤية مشتركة واختيار استراتيجي لوضع إطار اجتماعي اقتصادي تنموي ومتكامل للدول الأفريقية بغرض سد الفجوات، كما أنها تمثل إطاراً آخر للتفاعل بين الدول الأفريقية والبلدان الصناعية والمنظمات المتعددة الأطراف كوسيلة لتحقيق أهدافها الإنمائية. ونوه الوفد بالإشارة السياسية القوية التي أصدرتها مجموعة السبعة والسبعين والصين، بما فيهم رؤساء دول وحكومات مجموعة البلدان الأفريقية، خلال

اجتماع قمة الجنوب الثانية في الدوحة (قطر) في ١٦ يونيو/ حزيران ٢٠٠٥، والتي جاء فيها: "إننا نناشد الويبو باعتبارها وكالة للأمم المتحدة أن تدرج في كل خطتها وأنشطتها المقبلة، بما في ذلك المشورة القانونية، بُعداً إنمائياً يشمل النهوض بالتنمية و نفاذ الجميع إلى المعارف ووضع قواعد ومعايير لصالح التنمية وإعداد مبادئ وتوجيهات مناصرة للتنمية في سبيل تقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا ونشرها". وأضاف الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية فحصت الاقتراحات المطروحة على الاجتماع، وأنها ترغب في المقام الأول في الإعراب عن شكرها لوضعي تلك الاقتراحات، لأنها وفرت للمنتدى قاعدة متينة لإجراء مناقشات متعمقة بشأن المسائل الجوهرية. وقال الوفد إنه لاحظ بسرور مشاركة عدد من المنظمات غير الحكومية في الاجتماع، مما أثار النقاش. وأضاف أن مجموعة البلدان الأفريقية أحاطت علماً باهتمام الاقتراح الإضافي الذي قدمته البرازيل باسم "مجموعة أصدقاء التنمية" فيما يتعلق بوضع خطة عمل للويبو بشأن التنمية، وهو الاقتراح الذي شرح بإسهاب القضايا المطروحة في الوثيقة WO/GA/31/11. ورأى الوفد أن الاقتراح يفي على ما يبدو ببعض اهتمامات البلدان النامية، ومن بينها الدول الأفريقية، وذلك إلى جانب أنه يتميز بأنه نهج شامل وعالمي الطابع. ورأى الوفد أن الاقتراح يقدم توجيهات ومبادئ محددة فيما يتعلق بمسائل عدة، مثل إدارة الويبو وولايتها ووضع القواعد والمعايير والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، وبرز أهمية مشاركة الدول الأعضاء في أنشطة وأولويات عمل مختلف الهيئات الموجودة حالياً في الويبو. وأقر الوفد بأن الاقتراح طموح، إذ إنه تجاوز الإطار المحدود للمساعدة التقنية وبرنامج الشراكة الذي اقترحه الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة لتناول مختلف أوجه التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. ولذلك السبب، جددت مجموعة البلدان الأفريقية مساندتها مبدئياً للاقتراح البرازيلي، الذي رأت أن بالإمكان إدخال بعض التحسينات عليه بغية مراعاة بعض الاهتمامات الخاصة بالمجموعة، مثل الالتزام بمعالجة بعض القضايا من قبيل معارف السكان الأصليين والنفاذ إلى الموارد الوراثية والفولكلور. ولخص الوفد اهتمامات مجموعة البلدان الأفريقية التي تستحق عناية خاصة على الوجه التالي: لا ينبغي أن تقتصر تطلعات المجموعة على مجرد برامج المساعدة التقنية وبرنامج الشراكة، إذ إنها تود تجاوز ذلك على أن تشمل تلك البرامج جوانب أخرى مثل تلك المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، وينبغي أن تعبر المساعدة التقنية عن عناية خاصة بهوامش المرونة الواسعة المتاحة في الاتفاقات الدولية والانتفاع بها على نحو كامل وينبغي تحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع عند وضع القواعد والمعايير لتعزيز أنظمة الملكية الفكرية، ويجب أن توضع برامج المساعدة التقنية وتقدم وتقيم بناء على الطلب بغية الاستجابة لاحتياجات وأهداف البلدان المستفيدة أو المتلقية والأهداف الإنمائية للألفية، ووضع أنظمة وطنية للملكية الفكرية فعالة وقابلة للتطبيق ومزودة ببنية تحتية حديثة ومحوسبة، وتحسين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات في إطار جدول الأعمال الرقمي للويبو، ومراعاة كل جوانب مستوى التنمية وبصورة خاصة مستوياتها التقنية والاقتصادية والاجتماعية، واعتماد تدابير محددة لتعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والأقل نمواً خاصة للنهوض بالتنمية علماً بأن المجموعة أعربت عن استحسانها للاتفاق الذي أبرم بين الويبو والأمم المتحدة واعترف فيه بأن الويبو هي المنظمة المسؤولة عن اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير نقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الفكرية إلى البلدان النامية من أجل الإسراع في تنميتها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وأخذ المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة بعين الاعتبار مثل الصحة والتنوع البيولوجي والنفاذ إلى المعلومات والمعارف وتحقيق التوازن في نفس الوقت بين مصلحة أصحاب المصالح وجميع الأطراف المعنية بصورة عامة، وضرورة التأكد من أن سياسات وأنظمة الملكية الفكرية تتماشى مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية أحاطت علماً بالاقتراحين الأخيرين للبحرين والمملكة المتحدة، وأنها في حاجة إلى وقت إضافي لفحص محتويات الاقتراحين، وأنها ترى أن الاقتراحات العديدة دليل على الأهمية الكبيرة التي يعلقها المجتمع الدولي على إدراج بُعد إنمائي في عمل الويبو. وبناء على ذلك، أعرب الوفد عن أمله

في الاعتماد على الويبو وعلى نهجها الشامل بغية الانتفاع بثراء وتكامل مختلف الاقتراحات التي طرحت على الاجتماع. وأكد الوفد من جديد أمله في نجاح المفاوضات وفي توفير كل الاقتراحات في الاجتماع وتجميعها بحيث ترد أوجه التشابه والاختلاف جنباً إلى جنب بغية تنظيم المداولات على أفضل وجه. وأقر الوفد بضرورة التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن تحديد موعد أخير لتقديم الاقتراحات الجديدة.

٣١- وأعرب وفد الصين عن شكره لوفدي البحرين والمملكة المتحدة على تقديم وثيقتين جديدتين لإثراء مناقشات الدورة، وقال إنهما أتاحا الفرصة للدول الأعضاء لإدراك المساعدة التقنية من زوايا مختلفة. ونظراً لزيادة اهتمام كل الأطراف بجدول أعمال التنمية، رأى الوفد أن المنتدى واجه اقتراحات بالغة الأهمية. وعلى الرغم من عقد دورتين خلال شهرين وعقد دورة أخرى مرتقبة بعد شهر، ودوام كل اجتماع لمدة ثلاثة أيام فقط، فإن ذلك يعني أنه ما زالت هناك مسائل عديدة من الواجب مناقشتها. وأعلن الوفد أنه لو التزمت الدول الأعضاء بمواقفها لأصبح من الصعب إيجاد حل فعال لمسألة التنمية على أساس الوثيقة WO/GA/31/11. وأشار الوفد إلى أنه نظراً لدرجة الاختلاف بشأن المسائل المختلفة، فإن الإلحاح على إيجاد حل لتلك المسائل اختلف أيضاً. ولذلك السبب، اقترح الوفد أن يركز المنتدى كل جهوده على المسائل الجوهرية التي تؤثر إلى حد بعيد في المسائل ذات الصلة الأخرى، بما في ذلك المسائل المطروحة خارج الويبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن ينظر الاجتماع بعناية في الاقتراحات التي قدمتها البرازيل والهند وباكستان، وبصورة خاصة كيفية تنظيم الاجتماع والمداولات، وكيفية تنظيم مختلف اقتراحات البلدان المتعلقة بموضوع واحد، وقال إنه يمكن الاعتماد عليه في هذا الصدد. وأعلن الوفد أنه سيواصل المشاركة في المداولات بصورة بناءة إسهماً منه في نجاح الاجتماع.

٣٢- وتحدث وفد بنن باسم البلدان الأقل نمواً وشكر المدير العام للويبو على مبادراته لصالح البلدان الأقل نمواً. وقال إن عدد بلدان تلك الفئة بلغ ٥٠ بلداً، من بينها ٣٤ بلداً في أفريقيا، وأن عدد البلدان الأعضاء في الويبو بلغ ٤٤ بلداً. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، كما قال إنه سيؤيد أي اقتراح بناء يدعم التنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً. وأبلغ أن الويبو وفرت منتدى عالمياً يمكن للبلدان الأقل نمواً أن تتعاون فيه وتطور أنشطتها بالاشتراك مع هيئات أخرى، وتشاطر بالتالي وتحسن أنظمتها الخاصة بالملكية الفكرية. وأضاف الوفد أن برنامج الويبو المخصص للبلدان الأقل نمواً كان بمثابة مركز وصل ببرامج منظومة الأمم المتحدة. وقال إن الويبو بصفقتها منتدى عالمياً بحق ساعدت البلدان الأقل نمواً على إجراء حوار بين ممارسي الملكية الفكرية والفاعلين الرئيسيين مثل الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى أو مع المجتمع المدني في البلدان المتقدمة والنامية من أجل تعزيز تنميتها. وأضاف الوفد أن المؤتمر الوزاري بشأن الملكية الفكرية الذي عقد في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٤ كان مثلاً على أنشطة التعاون، وأن مؤتمراً بشأن الملكية الفكرية كوسيلة للتنمية الوطنية في البلدان الأقل نمواً نظم في سيول بالتعاون مع جمهورية كوريا، وكان الغرض منه الكشف عن المسائل السياسية والتقنية في مجال الملكية الفكرية، التي تسمح للبلدان الأقل نمواً بقياس مدى تأثير الملكية الفكرية على معارفها. ووقع الاختيار على جمهورية كوريا لاستضافة المؤتمر لأن بإمكانها أن تشاطر تجربتها الفريدة مع البلدان الأقل نمواً، على أساس الملكية الفكرية التي شهدت تطوراً مدهلاً خلال السنوات الأخيرة. فقد كانت جمهورية كوريا في الستينات من القرن الماضي بمستوى تنمية معظم البلدان الأقل نمواً اليوم. وقال الوفد إن الإبداع في الإلكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات سمح لكوريا بأن تتطور على وجه السرعة، وإن المؤتمر الوزاري دعا البلدان الأقل نمواً إلى وضع نظام للملكية الفكرية يساعدها على التنمية. وأضاف الوفد أن الويبو أشرفت في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤ على تنظيم مؤتمر في استوكهولم

بشأن النمو الاقتصادي والتنمية، مما سمح لكبار الموظفين بالإمام بالتشريعات وتنفيذ قوانين الملكية الفكرية في السياقات الدولية والمتعددة الجنسيات. وبالنسبة إلى التفاعل بين الويبو ومنظومة الأمم المتحدة، أشار الوفد إلى أنه اكتشفت خمسة مجالات يمكن أن تنفذ فيها برامج العمل المخصصة للبلدان الأقل نمواً فيما بين سنة ٢٠٠١ وسنة ٢٠١٠، وهي تكنولوجيات المعلومات والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري والمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وإنشاء جمعيات للإدارة الجماعية. وأبلغ الوفد للرئيس أنه يود التعبير عن شكره لحكومتى السويد وجمهورية كوريا على مساعدهما القيمة، وأضاف أنه يرغب في دعوة حكومات البلدان المتقدمة الأخرى إلى الاقتداء بالسويد وجمهورية كوريا من أجل مساعدة البلدان الأقل نمواً في جهودها الرامية إلى إعداد أنظمة للملكية الفكرية والانتفاع بالملكية الفكرية لتنمية اقتصادياتها وخلق الثروة.

٣٣- وبعد ذلك، أعطى الرئيس الكلمة للأمانة للإدلاء ببيان لها.

٣٤- وقالت الأمانة إنها نظرت في مختلف الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء، وفي المسائل التي طرحت في مداخلات المشاركين في الدورة الأولى، وإنها تود الآن تقديم بعض المعلومات المقترضة التي تأمل أن تساعد على توضيح بعض النقاط وتيسير النقاش في الدورة الحالية. وأوضحت الأمانة مع ذلك أنه ليس الغرض من المعلومات أن تكون تعليقاً على المداولات أو تحديداً لاختيارات الدول الأعضاء. وأضاف أن الويبو تعتقد أنه ينبغي لها أن تؤدي دوراً حاسماً في مساعدة البلدان على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية، وتعزيزه للإسهام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وأن الإطار السياسي المتضمن في رؤية الويبو واستراتيجيتها، والذي قدمه المدير العام سنة ٢٠٠٣ إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، جاء فيه في جملة أمور أن "الويبو بصفتها وكالة متخصصة للأمم المتحدة ومسؤولة عن الملكية الفكرية، فإن أنشطتها تشمل مبادرات قيادية في ذلك المجال بغرض زيادة التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وزيادة توعيتها وتوعية عامة الجمهور وواضعي السياسات بدور الملكية الفكرية، في إطار أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية". وأضافت الأمانة أن الإطار السياسي أقر أيضاً بأنه ينبغي تشجيع كل بلد على ابتكار ثقافة للملكية الفكرية مناسبة لاحتياجاته، بما في ذلك استراتيجية وطنية تركز على الملكية الفكرية، وعلى وضع أنسب نظام وطني للملكية الفكرية، وتعزيز إدراك الملكية الفكرية على المستوى الوطني، وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يوافق نظام الملكية الفكرية الأهداف السياسية الوطنية، ويحفظ التوازن بين مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومصالح الجمهور بوجه عام. وأضافت الأمانة أن المشورة القانونية التي أسدتها للدول الأعضاء خلال السنوات الأخيرة كانت على أساس سري وثنائي الأطراف، وأن دور الويبو لم يستهدف إطلاقاً مضاعفة حماية الملكية الفكرية بأي ثمن كان، وإنما استهدف إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتسهيل الحماية الفعالة التي ليست بالضرورة متشابهة. وأكدت الأمانة أن الدول الأعضاء حرة تماماً لقبول أو رفض مشورتها كلياً أو جزئياً. وقالت إنه بمرور السنين تحولت المساعدة القانونية التي كانت تقدم إلى البلدان النامية الأعضاء في الويبو ومنظمة التجارة العالمية وأصبح الغرض منها مساعدة الدول الأعضاء على الانتفاع بالمعايير الدولية الحالية لتعزيز الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقالت الأمانة إنها أسدت المشورة بشأن هوامش المرونة التي يسمح بها اتفاق تريبس واتفاقية باريس وبرن، وإنها لا تزال تسديها للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، التي نفذت التزامات اتفاق تريبس منذ سنوات، والتي تضطلع حالياً بتحسين واستكمال قوانينها الخاصة بالملكية الفكرية. وأضافت أن بعض الدول الأعضاء في الويبو المشاركة في مفاوضات ثنائية أو إقليمية بشأن التجارة التمس مشورتها بشأن بعض المسائل غير المتضمنة في الاتفاقات المتعددة الأطراف المطبقة حالياً، وأن المساعدة القانونية تناولت مسائل محددة طرحتها الدول الأعضاء في الويبو. وتشمل الأمثلة على تلك المساعدة الانتفاع بالخيارات السياسية المتعلقة بالاستثناءات من حماية حق المؤلف تحقيقاً

للمصلحة العامة، والمشورة بشأن حماية بيانات الاختبارات، والحلول القانونية لمعالجة طلبات البراءات الأجنبية المترجمة واشتراط الكشف عن مصدر الموارد الوراثية في طلبات البراءات. وأضافت الأمانة أن أنشطة الويبو المتعلقة بوضع القواعد والقوانين تتبع القواعد الأساسية للقانون الدولي العام، حيث إن الدول الأعضاء جميعاً تحفظ باستقلالها التام ولا تلتزم أي دولة بالتوقيع أو التصديق على أي معاهدة لا تعتبر أنها تخدم مصلحتها الوطنية. وقالت الأمانة إنها تقدم المعلومات وتحلل الحلول البديلة أو تحلل تكاليف ومنافع القواعد والمعايير المقترحة أو الجديدة وستواصل ذلك في المستقبل بناء على الطلب، وإنها تأخذ مصلحة أصحاب المصالح والجمهور العام والجماعات المعنية بعين الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير، وإن سياسة الويبو المتعلقة بقبول المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب تستهدف التأكد من الاستماع إلى كل الآراء والحجج في هيئات الويبو المعنية بوضع القواعد والمعايير. وأوضحت الأمانة أن برنامج الويبو المتعلق بالتعاون التقني يشمل أربعة جوانب رئيسية، هي إنشاء المؤسسات، وخلق فرص للأعمال التجارية، والعمالة وتحقيق الإيرادات، وتطوير السياسات. وتركز هذه الأنشطة على دعم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في مبادراتها الرامية إلى الانتفاع بالملكية الفكرية وفعاليتها إلى أقصى حد كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، علماً بأن البلدان النامية التي شرعت في الانتفاع بالملكية الفكرية تسعى بصورة متزايدة إلى طلب مساعدة الويبو. ونظراً لاحتياجات البلدان المختلفة، وأوضحت الأمانة أن الويبو تجري معها مشاورات وثيقة وتكيف مساعدتها وفقاً لاحتياجاتها المحددة. وتزاول الأمانة عملها على أساس أنه ليس هناك نموذج صالح في كل الأحوال لأنظمة الملكية الفكرية وبنيتها التحتية في البلدان النامية. ولذلك، فإنها تساعد الدول الأعضاء في تحديد وتعديل العناصر الضرورية لاستراتيجياتها وسياساتها الوطنية. وتنفذ الويبو مشاريع وأنشطة إنمائية في البلدان النامية، وتشارك كلما كان ذلك ممكناً المنظمات الدولية والثنائية والمتعددة الأطراف المعنية بالملكية الفكرية والمسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وأضافت الأمانة أن من المسلم به في اقتصاد المعارف المعولمة أن مختلف المنظمات الدولية الحكومية تؤدي دوراً محدداً في النقاش الدولي بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للتنمية.

٣٥- وأضافت الأمانة أن برامج التعاون التقني تتميز باستدامتها ونوعيتها وفعاليتها من حيث التكلفة. وتحدد الأنشطة بالتشاور مع الدول الأعضاء والمؤسسات المتعاونة والمستفيدين المعنيين بالأمر. وأضافت أن الويبو تباشر أنشطة تستهدف تطوير الموارد البشرية، وتنظيم الاجتماعات والندوات والدورات التدريبية في الدول الأعضاء بناء على طلب الحكومات أو المؤسسات المعنية، وتتشاور معها على نطاق واسع في كل مراحل تصميم خطط العمل وتطويرها وتنفيذها. وأوضحت الأمانة أن المشاركين في البرامج التدريبية يشجعون على مشاركة خبراتهم، وعلى تقييم البرامج في نهاية التدريب، وأن عملية التقييم مفيدة لتصميم الأنشطة في المستقبل. وأعلنت الأمانة أن الويبو تقرر بأهمية نقل وتبادل التكنولوجيا والمعارف، وأنها تركز أساساً على التأكد من تنفيذ نظام الملكية الفكرية في البلدان النامية كأداة للتنمية المحلية. وأضافت أن الويبو تساعد البلدان النامية على تكوين الكفاءات الضرورية لها للمشاركة في نقل التكنولوجيا. ومن أجل دعم نقل التكنولوجيا وتبادلها، تولي الويبو عناية خاصة بدعم أصول الملكية الفكرية وإدارتها في مؤسسات البحث، وإنشاء شبكات لمراكز البحث لتيسير نقل التكنولوجيا وتبادلها، وتطوير القدرة على ترخيص الملكية الفكرية، وقد خطت الويبو خطوة مهمة في ذلك الاتجاه، إذ إنها نشرت أدلة ونظمت دورات تدريبية بشأن نقل التكنولوجيا وترخيص حق المؤلف. وبالنسبة إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الويبو، قالت الأمانة إنه ينبغي التوضيح بأن أي مجموعة من أصحاب المصالح لا تستبعد من المشاركة فيها بصفة مراقب، وإن قرار قبول مراقبين جدد سواء من بين المنظمات الدولية الحكومية أو المنظمات غير الحكومية يدخل ضمن اختصاص جمعيات الدول الأعضاء، ويقتصر دور الأمانة على إحالة قائمة المنظمات غير الحكومية التي تلتزم بصفة المراقب الدائم، بالإضافة إلى المعلومات الضرورية، إلى الجمعيات للبت فيها، علماً

بأن تلك الإجراءات تتميز بالشفافية والبساطة وتخضع لموافقة الدول الأعضاء. وأضافت الأمانة أنها ستقدم في المستقبل القريب معلومات مفصلة عن أنشطة التعاون التقني التي نفذت في السنوات الأخيرة، والشروط المعتمدة لتصميم تلك الأنشطة وتنفيذها. وستجري الأمانة مشاورات حسب الاقتضاء لإدخال تحسينات على الأنشطة المذكورة. وقالت الأمانة إن الويبو تشدد حالياً في أنشطتها على البعد الإنمائي للملكية الفكرية، بغية التأكد من أن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً تستفيد من الإنجازات العلمية والتكنولوجية الحديثة في مجال الصحة والبيئة والاتصالات والتغذية.

٣٦- وأعلنت الأمانة أنه تجري حالياً بعض المحاولات لتحديد جدول أعمال الويبو الاقتصادي وتركيزه على بعض النتائج المستهدفة، وإجراء تحليلات وأبحاث لدعم التوازن الفعال لسياسات واستراتيجيات الملكية الفكرية المناسبة في البلدان النامية. وتستهدف سياسة الويبو حالياً زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية التي تمثل مختلف المصالح في برامجها وأنشطتها بغية الاستفادة من معارفها وخبراتها. وقالت الأمانة إنها تزمع تنظيم ندوة مشتركة مع المنظمات غير الحكومية في نهاية السنة. واختتمت الأمانة كلمتها قائلة إن الويبو منظمة يوجهها أعضاؤها، وإن الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين هم الذين يوجهون ويوافقون على البرامج والأنشطة المطلوب تنفيذها، وإن التعاون مع الدول الأعضاء والمساعدة المقدمة إليها يتم الشروع فيها وتنفيذها بناء على طلب الدولة المعنية، وإن طابع ونطاق المساعدة التي تقدمها المنظمة تحددها الدولة المعنية. وأضافت الأمانة أنها تنفذ ولايتها وتؤدي مهماتها والتزاماتها حالياً ومستقبلاً على نحو موضوعي ومهني وغير متحيز.

٣٧- وأعرب وفد كولومبيا عن شكره للمملكة المتحدة والبحرين على المناقشات المفيدة التي دارت نتيجة لاقتراحيهما، وأضاف أنه لا يسعه التعليق عليهما في الحال لأنه تسلمها في نفس اليوم ويحتاج إلى مزيد من الوقت لدراستها. واستطرد قائلاً إن مختلف الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء سيتيح لها مجالاً واسعاً لأداء عمل إيجابي في المستقبل. ورأى أنه ينبغي تحديد كيفية عمل الوفود معاً إلى أن تتوصل إلى اتفاق فيما بينها على أساس التوصيات التي يتعين أن تتضمن مختلف مناهج العمل. وبهذا الشكل، تتمكن الوفود من تحديد مصالحها، وتحديد الموضوعات الواجب مناقشتها، والتوصل فيما بعد إلى اتفاق بشأن المجالات الممكنة للمناقشات والتوصيات. وأعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة تناول موضوع التنمية والمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، والتطرق بعدئذ إلى الموضوعات الأخرى على حدة. وقال إن المهم التأكيد من جديد على ضرورة التطرق لمختلف جوانب الملكية الفكرية واحداً واحداً في إطار تلك المناقشات، أي بحث قضايا الملكية الصناعية من جهة، ومن جهة ثانية بحث قضايا حق المؤلف مع مراعاة وقع كل نوع من أنواع الملكية الفكرية على التنمية. كما أعرب عن اعتقاده بأن الاقتراح الرامي إلى وضع فئات مختلفة للاقتراحات لا ينبغي أن يقتصر على الاجتماع الثاني، بل ينبغي أن يكون قوة دافعة للاجتماعات المقبلة.

٣٨- وقال وفد جنوب أفريقيا أن بلده كعضو في "مجموعة أصدقاء التنمية" يؤيد تماماً الاقتراح الذي تقدمت به البرازيل باسم المجموعة، والذي يرمي إلى زيادة تركيز وتنظيم المناقشات في الاجتماع. كما أيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب الوفد عن تقديره للاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء الأخرى خلال الدورة الأولى، وأحاط علماً باقتراح البحريين والمملكة المتحدة المقدمين في الدورة الحالية. ورأى الوفد أن كل ذلك يعتبر دليلاً إيجابياً على استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في تلك المداولات المهمة، غير أنه طلب إليها أن تمنع النظر في كل عناصر الاقتراح الذي تقدمت به "مجموعة أصدقاء التنمية"، نظراً لأنه اقتراح شامل لا يقتصر على تناول مسألة المساعدة التقنية والتعاون بالبحث. وأضاف أن الاقتراح الرامي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية يسعى إلى ضمان أن تكون التنمية البعد المركزي في أنشطة وبرامج عمل الويبو

كافة، وأن وثيقة "مجموعة أصدقاء التنمية" التي قدمت خلال الاجتماع الأول شرحت بإسهاب المبادئ والتوجيهات الأساسية التي ينبغي أن تترشد بها الويبو للتوصل إلى نتائج ذات وجهة إنمائية. وكرر الوفد أن الوثيقة المذكورة تناولت على وجه الخصوص الولاية الإنمائية للويبو وهيكلها الإداري وأنشطتها المتعلقة بوضع القواعد والمعايير والمساعدة التقنية والتعاون ونقل التكنولوجيا وسياسات المنافسة. وفي ذلك السياق، أعرب الوفد عن تقديره للعمل الممتاز الذي تؤديه اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية لمصلحة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ولكنه لم يؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي تكليف اللجنة المذكورة بالاضطلاع بعمل شامل، لأنها تركز تركيزاً شديداً على المساعدة التقنية والتعاون لا غير. وبما أن المسائل المرتبطة بالبعد الإنمائي للملكية الفكرية هي ذات طابع شامل، فإن جدول أعمال التنمية يجب بالتالي أن يشمل كل مجالات عمل الويبو، بما في ذلك عمل كل اللجان الدائمة وغيرها من الهيئات الفرعية. وقال الوفد إن الاقتراح الرامي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية لا يمكن أن يقتصر على أي هيئة فرعية منفردة للويبو، نظراً لطابعه الواسع النطاق. وأضاف الوفد أنه يتوقع أن تسهم هيئات الويبو جميعاً في تحقيق البعد الإنمائي، وأن من المهم للغاية في ذلك الصدد إعادة القول بأنه يجوز للجمعية العامة أن تكلف اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية بمباشرة بعض الأنشطة، غير أنه لا يمكن أن تكون تلك اللجنة المنتدى المناسب لبحث كل الاقتراحات المتضمنة في الوثيقة التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية" في الاجتماع الأول. وبدلاً من ذلك، اقترح الوفد إنشاء فريق عامل مخصص للنظر في آليات تنفيذ البعد الإنمائي. وقال الوفد إنه يود لفت النظر إلى أن البعد الإنمائي المقترح لا يقتصر على المساعدة التقنية والتعاون فحسب، كما تؤكد ذلك بعض الدول الأعضاء، بل يشمل أيضاً مسائل أوسع نطاقاً مثل نقل التكنولوجيا وسياسات المنافسة. ولذلك، فإنه لم يساند أي موقف يؤكد أن المساعدة التقنية هي جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأضاف الوفد أن بلده يعتقد اعتقاداً جازماً بأن التنمية يجب أن تكون جزءاً من عمل الويبو الإجمالي، ويجب أن تنفذ إلى كل أنشطتها، بما في ذلك عملية وضع القواعد والمعايير، وأنه يرى أيضاً أن الويبو باعتبارها إحدى المؤسسات الرئيسية المعنية بوضع القواعد والمعايير لتعزيز الإبداع ونقل التكنولوجيا ينبغي أن تؤدي دوراً ملحوظاً والتحقق من أن قواعد الملكية الفكرية لا تتعارض مع الأهداف الإنمائية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه لم تعارض أي دولة عضو على وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، وإنه يريد لذلك تشجيع الدول الأعضاء على التركيز على المبادئ لمعرفة كيف يمكن تنفيذ البعد الإنمائي في كل برامج عمل الويبو، علماً بأن تلك المبادئ منصوص عليها بوضوح في الوثيقة المقدمة في الاجتماع الأول. وأعرب الوفد عن أمله في أن يوفر الاجتماع زخماً إيجابياً لإعداد تقرير ينظر فيه في الجمعية العامة المقبلة.

٣٩- وتحدث وفد لكسمبرغ باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، وصرح من جديد تعهد الاتحاد الأوروبي بالتشديد على المشاغل الإنمائية في أنشطة الويبو في حدود ولايتها وهيئاتها الحالية. ومن أجل إدراك موقف الاتحاد الأوروبي على نحو أفضل، أشار الوفد إلى البيان الذي أدلى به في الاجتماع الأول في أبريل/ نيسان، وقال إن اقتراح المملكة المتحدة عكس مشاغل الاتحاد الأوروبي الحقيقية بصدد البعد الإنمائي للويبو، وإن ذلك الاقتراح يرمي إلى تنشيط اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، ويعتمد على ولايتها وخبرتها بصورة كبيرة، وإنها بالتالي الهيئة الأكثر مناسبة لمعالجة مشاغل البلدان النامية وعلى الأخص البلدان الأقل نمواً. وقال الوفد إن قرار الجمعية العامة ينبغي أن يسمح للجنة المذكورة أعلاه بتحقيق تطلعاتنا وتجسد مسائل التنمية. وبالنسبة إلى المنتدى الذي ينبغي أن يباشر فيه العمل في المستقبل، قال الوفد إن الاتحاد الأوروبي يرى أنه ينبغي أن تتكفل هيئة دائمة واحدة بتناول مسائل التنمية داخل الويبو، على أن تتاح لها ولاية واسعة النطاق وتعقد اجتماعاتها كلما كان ذلك ضرورياً. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرى أن اللجنة الدائمة

السابق ذكرها تستوفي تماماً تلك الشروط، وأن الاتحاد الأوروبي قد استمع باهتمام إلى مختلف الاقتراحات الرامية إلى تنظيم المداولات المقبلة في الاجتماع. واستناداً إلى الإسهامات المختلفة، بما فيها تلك التي قدمت في الاجتماع الأول، فإن الاتحاد الأوروبي على ثقة بأن القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥ على أساس اقتراحات المملكة المتحدة، هو في متناول اليد.

٤٠- وقال وفد جمهورية كوريا إنه يشكر المكتب الدولي على تنظيم المنتدى، كما شكر الدول الأعضاء التي تقدمت باقتراحات ترمي إلى دفع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية قدماً. ورأى الوفد أن تلك الاقتراحات توفر أساساً جيداً لإجراء مناقشات بناءة وتحقيق نتائج مثمرة في الاجتماع. وكما ذكرت "مجموعة أصدقاء التنمية" في اقتراحها فإن التنمية في مطلع الألفية الجديدة تظل بلا شك أكثر التحديات تشبهاً للهمة التي يواجهها المجتمع الدولي. وقال الوفد إنه على اعتقاد بأن الملكية الفكرية ستصبح مهمة بصورة متزايدة في استراتيجيات تنمية البلدان كافة. وفي ذلك الصدد، فإنه لا غنى عن إجراء مناقشات بناءة مع كل أصحاب المصالح. وكما أشار وفد بنن الموقر، فإن جمهورية كوريا اكتسبت الخبرة باعتبارها بلداً مانحاً ومستفيداً من أنشطة الويبو المتعلقة بالتعاون التقني. ووفقاً لخبرتها في مجال التنمية كانت أنشطة التعاون التقني مع الويبو مهمة للغاية لتعزيز نظام الملكية الفكرية في جمهورية كوريا. وأضاف الوفد أنه على ثقة بأنه يمكن للأمم الأخرى أن تستفيد من خبرة الويبو. وقد اتخذت جمهورية كوريا الترتيبات اللازمة لإنشاء الصندوق الاستئماني الكوري كوسيلة لمساعدة البلدان النامية في مجال الملكية الفكرية. وفي ذلك السياق، أيد الوفد اقتراح المكسيك الرامي إلى تفادي ازدواجية أنشطة التعاون التقني مع الويبو. وينبغي أن يكون الاستخدام الرشيد للموارد من بين الأولويات تجنباً للآثار السلبية المترتبة على ميزانية الأطراف المعنية. ومن المهم أيضاً إنشاء قاعدة بيانات للتقريب بين الجهات المانحة والمستفيدة من المساعدة الإنمائية، كما اقترح ذلك وفد الولايات المتحدة الأمريكية، على أن تقدم قاعدة البيانات معلومات أساسية عن الأنشطة الإنمائية للدول الأعضاء. وأيد الوفد أيضاً اقتراح البحرين والمشاركين في رعايته لأنه يرى أن ذلك الاقتراح يصلح كأساس متين للتوصل إلى نتائج عملية وملموسة. وفي الختام، قال الوفد إنه يود التأكيد على أهمية تنفيذ جدول أعمال التنمية على نحو متوازن وعلى أساس الظروف المختلفة للدول الأعضاء بغية الاستفادة إلى أقصى حد من القواعد الدولية التي تنظم الملكية الفكرية، وعلى أساس برامج الويبو بشأن التنمية. واختتم الوفد كلمته بالتعبير عن شكره لوفد بنن على تقديره لجهود جمهورية كوريا في ذلك المجال.

٤١- وأيد وفد إيران الاقتراح الذي قدمه وفد البرازيل باسم "مجموعة أصدقاء التنمية" بشأن المداولات المقبلة. وقال إنه وفقاً لقرار الجمعية العامة، فإن الاجتماع مكلف ببحث الاقتراحات المتعلقة بالتنمية فحصاً دقيقاً والتأكد من أن أنشطة الويبو والمناقشات بشأن الملكية الفكرية ترمي إلى التوصل إلى نتائج إنمائية. وتتمثل النقطة الأساسية في جدول أعمال التنمية المقترح من "مجموعة أصدقاء التنمية" في أنه ينبغي أن تكون التنمية في صلب أي تفاوض بشأن نظام الملكية الفكرية. وأضاف أن كل الاقتراحات التي تلقتها الدول الأعضاء أكدت ضرورة تضمين التنمية في الويبو، وأن الموضوعات المعقدة والمتنوعة الحالية والمستقبلية التي هي محل النقاش في مختلف لجان الويبو ألزمت البلدان النامية بتقييم تكاليف ومنافع الحماية المتزايدة لحقوق الملكية الفكرية في إطار أنشطة وضع القواعد والمعايير في الويبو. وشكر الوفد البحرين والمملكة المتحدة على تقديم اقتراحهما، غير أنه لا يمكن للأسف التعليق عليهما، لأنه تسلم هاتين الوثيقتين عشية الدورة الثانية. وأضاف أنه جاء في اقتراحي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بعض المبادئ الإيجابية مثل الشفافية وضرورة رصد وتقييم أثر المساعدة التقنية. وقال الوفد إنه لاحظ صباح اليوم أن وفد المملكة المتحدة أعلن أن اقتراحه يتجاوز مسألة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، وأضاف أن تنوع وطبيعة الاقتراحات محل النقاش يتطلبان صورة موضوعية واضحة للمداولات.

٤٢- وقال وفد مصر إنه يود تأييد البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأضاف من ثم أنه منذ بضعة أيام قليلة، أي في ١٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، أعلن زعماء ورؤساء دول مجموعة السبعة والسبعين قلقهم البالغ بشأن الاتجاهات الحالية للنظام الدولي للملكية الفكرية والحاجة إلى الإدراج الكامل للبعد الإنمائي في ذلك النظام. وأوضح أن تلك الحاجة انعكست بوضوح في خطة العمل المعتمدة في نهاية اجتماع الدوحة، والذي ضم زعماء أكبر مجموعة من البلدان النامية البالغ عددها أكثر من ١٣٠ دولة عضواً تمثل أغلبية المجتمع الدولي، وطلبت صراحة إلى الويبو بصفتها وكالة للأمم المتحدة أن تدرج البعد الإنمائي في كل خططها وأنشطتها. وأعلن الوفد أن الزعماء تعهدوا أيضاً بتعزيز البعد الإنمائي للنظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية، مع الأخذ في الاعتبار مختلف مستويات تنمية البلدان النامية، بغية ضمان الحصول على منتجات أساسية ميسورة، بما في ذلك الأدوية والأدوات التربوية وبرامج الحاسوب، وضمان نقل التكنولوجيا، ودعم البحث وحفز الإبداع والابتكار. وقال الوفد إنه يعتقد اعتقاداً جازماً بأن هذه الرسالة القوية النابعة من قمة الجنوب الثانية تعكس بوضوح الاهتمامات المخلصة والعزم القوي على ألا تكون الويبو استثناء من عملية إصلاح الأمم المتحدة. ورأى الوفد أيضاً أن تلك الرسالة توضح ضرورة وضع جدول أعمال شامل وفعال للويبو بشأن التنمية، وأن الطلب على وضع جدول أعمال دولي في هذا الصدد، طلب واضح كل الوضوح وسيظل كذلك بلا أدنى شك. وأكد أنه كان حريصاً على المشاركة في المناقشات بشأن جدول أعمال التنمية خلال الدورة الأولى، ورأى أن النتيجة ستكون خطوة إيجابية لتعميق إدراك الوفد لضرورة إدراج التنمية بصورة فعالة في المنظمة.

٤٣- وتأسيساً على ما سبق ذكره، ومن أجل أن تتوصل الوفود إلى نتائج ملموسة في الدورة المقبلة للجمعيات العامة للويبو، والتي تتناول على نحو مناسب الاهتمامات والطموحات، قال وفد مصر إن من المهم للغاية أن تكون الدورة مثمرة وأكثر تركيزاً. ورأى الوفد بالتالي أن برنامج العمل الذي اقترحتة "مجموعة أصدقاء التنمية" برنامج فعال في تنظيم وتركيز المداولات بشأن اقتراحات الدول الأعضاء. وشكر الوفد الدول الأعضاء التي قدمت وثائق جديدة إلى الاجتماع، لا سيما البحرين والمملكة المتحدة، وأضاف أنه أتاحت له الفرصة للنظر في اقتراح البلد العربي الشقيق البحرين، الذي شارك في رعايته عدد من الدول العربية، وأعرب عن رغبته في تقديم بعض الملاحظات التمهيدية، مع الاحتفاظ بالحقوق في التعليق عليه في مرحلة لاحقة. ورأى الوفد أن الاقتراح المتعلق بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات اقتراح جدير بالاهتمام. وأعرب عن تقديره أيضاً لجهود البحرين وشاركها تقديرها للويبو وللأمانة على الدور الذي تؤديه المنظمة في تطوير نظامها الوطني للملكية الفكرية. غير أن الوفد لا يسعه الموافقة على جزء من الوثيقة أكد على أن الويبو ليست مسؤولة وحدها عن التنمية، وهو ما يعتقد أن كل الدول الأعضاء تشاركه في ذلك، ويسعده أيضاً أن الوثيقة ذاتها تؤكد. وقال إنه يرغب في إلقاء الضوء على جزء من الوثيقة يصرح بأن الويبو أخذت دائماً البعد الإنمائي بعين الاعتبار وأدرجته في عملها. ورأى الوفد أنه يبدو أن الرسالة النابعة من قمة الجنوب التي شارك فيها صاحب الجلالة ملك البحرين، تناقض ذلك التصريح وتعكس عكس ذلك. وإذا كان جزء الوثيقة صحيحاً، فإن الوفد لا يعتقد أن صاحب الجلالة ملك البحرين وصاحب السمو أمير قطر وممثل لبنان وغيرهم من الزعماء المشاركين في رعاية خطة العمل وزعماء مجموعة السبعة والسبعين لم يكونوا حريصين على إرسال رسالة صريحة واضحة وقوية إلى الويبو. وعلاوة على ذلك، اكتشف الوفد بعض العبارات غير الواضحة في الوثيقة، مثل الإشارة إلى "مجموعة أصدقاء التنمية" في سياق غير مفهوم تماماً. غير أنه استلهاماً لروح التضامن العربي سيحجم عن تقديم ملاحظات محددة أو يسعى إلى الإسهاب، وشكر مجدداً وفد البحرين على إسهامه. وكرر الوفد أن الاقتراحات المتعلقة بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات يجدر النظر فيها بعناية، ويسره أن يرى أن عدداً من البلدان العربية قدمت أو شاركت في تقديم اقتراحات لهذا الاجتماع المهم، وشجعها بشدة على مواصلة مشاركتها بنشاط.

٤٤- وانتهز وفد الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لمواصلة مناقشة الدور المهم للملكية الفكرية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز بصورة خاصة على أنشطة الويبو المتعلقة بالتنمية. وأيد بيان المجموعة باء الذي قدمه وفد إيطاليا في وقت سابق. ووفقاً لما أعلنه في الدورة الأولى، قال إن التنمية ليست من بين أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، وإنما هي أحد التحديات الأكثر خطورة. وترى الولايات المتحدة أن حماية الملكية الفكرية تؤدي دوراً حاسماً وإيجابياً في التنمية، وترى أيضاً أنه ينبغي أن تواصل الويبو دعم حماية الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غير أن الملكية الفكرية ليست وحدها جزءاً من الحل، إذ يستلزم الأمر إنشاء بنية تحتية أخرى للتنمية. ورأى الوفد أنه ينبغي أن تواصل الويبو التركيز على تعزيز حماية الملكية الفكرية بصفتها إحدى الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه لا يعتقد أن منظومة الأمم المتحدة في حاجة إلى وكالة أخرى للتنمية، لأنها تضم حالياً عدة هيئات مخصصة كلية للتنمية ولها اختصاصات محددة في هذا المجال. وأضاف الوفد أنه يعتقد اعتقاداً جازماً بأن الإطار القانوني الحالي للويبو وهيكلها الإدارية وأنشطتها الإنمائية التي تباشرها في ذلك الإطار توفر الفرصة لبحث جوانب التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، وبأنه لا يؤيد بالتالي إنشاء هيئات جديدة لمتابعة الأعمال المرتبطة بالتنمية. وكما جاء في بيان المجموعة باء، يمكن للجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية أن تقوم بهذه المهمة بعد دعمها وتنشيط عملها على الوجه المناسب. ولذلك تؤيد الولايات المتحدة اقتراح المملكة المتحدة وبيان المجموعة باء اللذين يستهدفان إنعاش اللجنة السابق ذكرها. وشكر الوفد الدول التي قدمت اقتراحات، وأحاط علماً بالموافقة على الاقتراحات الجديدة التي قدمتها البحرين والدول العديدة المساندة لها، وكذلك بالاقتراح المسهب الذي قدمته المملكة المتحدة والمرتقب أن يثري المناقشات. وأبدى الوفد تعليقات على اقتراح البرازيل الأخير الرامي إلى تنظيم المناقشات، وأعرب عن تقديره لكل الجهود الرامية إلى تحسين سير العمل في الاجتماع، وقال إنه يدرس قائمة الاقتراحات الطموحة، وأنه يشعر بالقلق لأنه لا يمكن حفظ الاقتراحات العديدة والمعقدة التي قدمتها الدول الأعضاء حسب ترتيب خاص، لأن العديد منها أخذت الجوانب الديناميكية والمعقدة لحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتنمية في الحسبان، وأشارت بعدئذ إلى مشاغل وفد المملكة المتحدة. وبالمثل، أعرب الوفد عن قلقه إزاء وصف اقتراحه بأنه يقتصر على بُعد واحد، وأوضح أن اقتراحه لا يقتصر على مجرد المساعدة التقنية بمعناها التقليدي، بل يتطرق أيضاً إلى الاستخدام الاستراتيجي لنظام الملكية الفكرية، بما في ذلك الحقوق وهوامش المرونة للاستجابة للأولويات والاهتمامات الإنمائية المحددة للدول الأعضاء. وقال إنه على الرغم من موافقته على تنظيم المناقشات ودفع العمل قدماً بالتالي، فإن له بعض التحفظات بشأن بعض المناهج المحددة التي اقترحتها البرازيل وباكستان. وقال في الختام إنه على اعتقاد بأن الملكية الفكرية أداة لا غنى عنها للتنمية، وبأن الويبو هي المنتدى المناسب لمناقشة الخبرات العملية للبلدان في الانتفاع بنظام الملكية الفكرية كأداة للتنمية. وأضاف الوفد أنه يزمع المشاركة بنشاط في تلك المناقشات المركزة والوقائية.

٤٥- وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء، وأضاف أنه على وعي بأن التعاون في مجال الملكية الفكرية مهم للغاية للبلدان النامية. ومن أجل مناقشة مسألة التعاون لأغراض التنمية، قال إن من المهم معرفة برامج التعاون التي تباشرها الويبو وتقييمها. واستناداً لذلك التقييم، يمكن تحديد برامج التعاون المعدة للمستقبل. وأضاف الوفد أنه يؤيد الفكرة التي أوضحتها البحرين في الفقرة ٦ من الجزء الأول من الوثيقة IIM/2/2، كما يؤيد أنشطة التعاون التقني وتكويين الكفاءات الوارد ذكرها في اقتراح المملكة المتحدة في الوثيقة IIM/2/3. وعلاوة على ذلك، يرى الوفد أنه من أجل إدراك برامج التعاون على نحو شامل، فإن اقتراح الولايات المتحدة الرامي إلى إنشاء قاعدة بيانات يجب أخذه في الحسبان أيضاً. وبالنسبة إلى تقييم برامج التعاون، رأى الوفد أن من المهم أخذ رأى أو آراء البلدان المستفيدة من تلك البرامج بعين الاعتبار، لأن من المهم للغاية تنفيذ البرامج

وفقاً لاحتياجات البلدان النامية وتوجيه أنشطة الويبو عن طريق أعضائها. وكما ذكرت البحرين والمملكة المتحدة في اقتراحهما، من المهم أيضاً تفادي ازدواجية العمل نظراً للوضع المالي الحالي للويبو. كما رأى الوفد أن الوعي بأنظمة الملكية الفكرية يمثل أساساً لا غنى عنه لتعزيز فعالية أنشطة الويبو المرتبطة بالتنمية. وفي ذلك الصدد، قال إنه يؤيد اقتراح الويبو الرامي إلى التركيز على نشر أنظمة الملكية الفكرية وتعميمها. كما أنه يؤيد فكرة تعزيز فعالية وشفافية أنشطة الويبو المرتبطة بالتنمية. وأيد الوفد أيضاً اقتراح المملكة المتحدة الرامي إلى تنشيط عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية، وعلى الأخص في ضوء الوضع المالي الحالي للويبو، ورأى أن من الأفضل الاعتماد على هيئة موجودة حالياً بدلاً من إنشاء هيئة جديدة. وفي الختام، أعرب عن تقديره لجهود الوفود الرامية إلى تنظيم النقاش، كما اقترحت ذلك البرازيل. وأعلن الوفد أنه استمع بعناية إلى مختلف المداخلات، وتبين له أن ترتيب الاقتراحات في فئات حسبها هو مقترح في قائمة الاقتراحات لا يعكس بالضرورة المحتويات بالشكل الذي قصده مقدمو الاقتراحات. ورأى أن من المفيد تنظيم المناقشات وتقديم قائمة شاملة أو قائمة تصنف فيها الاقتراحات. غير أنه رأى أن من الأفضل أن تضع الدول الأعضاء تلك القائمة قبل الشروع في المناقشات المكثفة.

٤٦- وأعلن وفد الأردن أنه يؤيد اقتراح البحرين الذي ينبع من اقتناعه بأن الملكية الفكرية مهمة للتنمية وتمثل عاملاً أساسياً للابتكار الذي هو القوة الدافعة للتنمية. وأضاف أن الاقتراح يرمي إلى تركيز الجهود وتوجيهها نحو نشر المعارف والتوعية بشأن الملكية الفكرية، وإلى دعم ثقافة الملكية الفكرية. ولذلك رأى الوفد أن المساعدة التقنية في ذلك المجال عامل حاسم واستثمار يعود بمنافع كبيرة على البلدان النامية.

٤٧- وشكر وفد الاتحاد الروسي وفدي المملكة المتحدة والبحرين على اقتراحهما المفيدين الجديين، وأعرب عن أمله في أن يفضيا إلى إجراء مناقشات بناء بشأن مسألة الملكية الفكرية والتنمية داخل الويبو. وأضاف أن الويبو بصفتها وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة تبذل قصارى جهدها لتطوير اقتصاديات دولها الأعضاء. وفي إطار اتفاقية الويبو، تسعى الدول الأعضاء إلى تطوير الأنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية، وكذلك التنمية من أجل حفز الإبداع ونقل التكنولوجيا وحماية المصنفات الأدبية والفنية. وأشار أيضاً إلى أن الويبو سعت بنشاط إلى تطوير برامجها وتوجيهها على الدوام وجهة جديدة. وأضاف الوفد أن مسألة التنمية مهمة للغاية وتتطلب عناية دائمة من المنظمة، وأن أفضل نهج منطقي في ذلك الصدد لا يتطلب إنشاء هيئات جديدة، بل يقتضي تركيز الجهود على إنعاش الهياكل القائمة حالياً. ورأى في هذا الصدد أن الاقتراح الرامي إلى تحسين عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية مهم للغاية. وأضاف أن من المفيد النظر في إمكانية وضع برنامج للشراكة على الإنترنت، مما سيساعد على تنسيق التعاون لأغراض التنمية. واختتم الوفد كلمته مؤكداً أنه يعترم المشاركة بصورة بناءة في مناقشة تلك المسائل، وأنه يؤيد العديد من الآراء العامة التي سبق التعبير عنها.

٤٨- وأعرب وفد البحرين عن شكره لجميع الوفود التي أيدت اقتراح بلده، وبصورة خاصة وفد مصر على مساندته وإشارته إلى مختلف المسائل الواردة في الاقتراح. وطلب إلى وفد مصر أن يقدم إليه نص البيان الذي أدلى به وفد البحرين في مؤتمر الدوحة لأنه لا يتوفر له نص صاحب الجلالة، لأنه متأكد أن ذلك البيان لا يحتوي أي تعارض مع اقتراح البحرين المطروح أمام الاجتماع، والذي يرى أنه سوف يثري المناقشات.

٤٩- وأعلن وفد الهند أن الدورة الأولى للاجتماع في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ أتاحت الفرصة للوفود للنظر في مختلف الاقتراحات الرامية إلى وضع جدول أعمال لليوبو بشأن التنمية. وقال إنه يريد التأكيد من جديد على أنه لا ينبغي النظر إلى حماية الملكية الفكرية كغاية في حد ذاتها، وإنما كوسيلة لحفظ مصلحة المجتمع عن طريق تعزيز التربية والصحة العامة والتغذية إلخ.، وعلى الأخص عن طريق دعم العلوم والتكنولوجيا من خلال نقل أو نشر التكنولوجيا. ومن المهم كما أشار إلى ذلك العديد من المتحدثين أن تدرج الليوبو البعد الإنمائي في برنامج عملها، كما أقر ذلك زعماء أكثر من ١٣٠ بلداً نامياً في قمة الجنوب الثانية التي انعقدت مؤخراً في الدوحة. ففي البيان السياسي طلب رؤساء دول وحكومات بلدان الجنوب إلى الليوبو بصفتها وكالة للأمم المتحدة أن تسعى جاهدة إلى إدراج البعد الإنمائي في نظام الملكية الفكرية بحيث يكون إنمائي الوجهة ويسهل نقل التكنولوجيا والمعارف إلى البلدان النامية. ورأى الوفد أن عدة اقتراحات قدمت في جلسة الصباح، وأنه تمت الموافقة على أن يكون النقاش أكثر تنظيماً وتركيزاً على بعض المسائل المختارة، بحيث تتمكن الوفود من فحص برامج الليوبو على نحو يسمح بإدراج البعد الإنمائي في كل مجالات عملها، وتتمكن الوفود من التركيز على عملية وضع القواعد والمعايير في الليوبو وعلى هيكلها الإداري وبرامج المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات وتطوير التكنولوجيا والنفاذ إلى المعارف ونقل التكنولوجيا وسياسات المنافسة ذات الصلة. وقد أعلن الوفد سابقاً أنه ينبغي النظر في تلك المسائل في هيئات الليوبو المعنية، وفي الاشتراطات التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وأوضح أن الاقتراحات التالية جديرة بالاهتمام. بإمكان اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات أن تحدد مثلاً دوراً أكثر إيجابية لليوبو في معالجة المشاغل المتزايدة بشأن البراءات ونوعيتها وكيفية معالجة التنفيذ المناسب للفقرة ٤ من إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة، واستعراض تنفيذ المادة ٤٠ من اتفاق تريبس المتعلقة بمراقبة الأسعار المناهضة للمنافسة. ومن المسائل المهمة الأخرى التي يمكن للجنة الدائمة المعنية بالبراءات أن تنظر فيها مسألة التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، بما في ذلك مسألة الكشف عن طلبات البراءات، ومسألة الموافقة المستنيرة المسبقة والمشاركة في المنافع. ويمكن للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة أن تناقش مسألة تنفيذ هوامش المرونة المتاحة في اتفاق تريبس والتي بإمكانها أن تحمي المكتبات العامة ورجال التربية وغيرهم، وكذلك مسألة القيود والاستثناءات ومراقبة الممارسات المناهضة للمنافسة، والنفاذ إلى سلع المعارف الأساسية إلخ. وأيد الوفد فكرة إنشاء مكتب للتقييم والبحث في الليوبو، على أن يعمل بصورة مستقلة عن أمانة المنظمة، ويقوم بتحليل تأثير حماية الملكية الفكرية في التنمية في مختلف الاقتصاديات والرؤى الاجتماعية، ويساعد المنظمة في وضع سياسات للتفاوض بشأن وضع قواعد ومعايير للملكية الفكرية وغيرها من المجالات مثل التعاون التقني. وقال الوفد إن على المكتب المذكور أن يحيل تقاريره إلى الجمعية العامة، وتعين الجمعية العامة موظفيه، ولا يجوز توظيف رئيس المكتب وموظفيه لاحقاً في المنظمة. ومن الممكن أن يشمل تقييم الأثر الإنمائي إجراء دراسات مستقلة لقياس المضاعفات المحتملة لحماية الملكية الفكرية على مختلف الاقتصاديات، ويأخذ في الاعتبار الآثار المترجمة وغير المباشرة لحماية الملكية الفكرية على البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نمواً ومن الممكن أن يسترشد ذلك التقييم بالقواعد أو المعايير المقترحة أو بالصكوك الدولية الأخرى لضمان تطابقها ومساندتها للأهداف والحقوق وهوامش المرونة التي وضعها المجتمع الدولي في محافل أخرى. ويمكن أن ينحو النهج إلى إدماج الأحكام وإقرار الاختلاف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في كل المبادرات الرامية على وضع القواعد والمعايير. وبإمكان تلك الأحكام أن ترمي إلى التسليم بأهداف ومبادئ حماية الملكية الفكرية وتعزيز نقل التكنولوجيا والحفاظ على تنفيذ قواعد الملكية الفكرية على الصعيد الوطني ومكافحة الممارسات المناهضة للمنافسة والتأكد بصورة عامة من أن قواعد الملكية الفكرية تمثل جزءاً متماسكاً من استراتيجيات إنمائية أوسع نطاقاً. وشرح الوفد أن معايير حماية الملكية الفكرية قد تختلف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وأن

المشاركة الواسعة لأصحاب المصالح من شأنها أن توفر نظرة شاملة وتفضي بالتالي إلى تطوير المفاوضات المثمرة لمصلحة جميع البلدان. وقال إنه يؤيد الاقتراح الرامي إلى إنشاء لجنة دائمة معنية بالملكية الفكرية في مجال نقل التكنولوجيا، وكذلك إعداد برنامج عمل مخصص لذلك الغرض. وأضاف أنه يؤيد أيضاً الاقتراح الرامي إلى إعداد معاهدة بشأن النفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا. وأعلن من ثم أنه على ثقة بأن النهج الوحيد البعد الذي يعتبر أن الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية هي الحافز الوحيد للابتكار وخلق الثروة، وتمهد السبيل إلى وضع نظام حقيقي للملكية الفكرية إنمائي الوجهة من شأنه أن يعالج على النحو المناسب اهتمامات البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر والبلدان الأقل نمواً.

٥٠- وأعلن وفد الأرجنتين أنه استمع باهتمام كبير إلى جميع الوفود التي شاركت في المداولات، ولاحظ أنها أعربت جميعاً بدون أي استثناء عن اهتمامها الكبير وتعهدتها العميق بمواصلة النقاش بشأن جدول أعمال التنمية. ورأى الوفد في ذلك الصدد أنه لا ينبغي اختتام العمل في ذلك اليوم دون تذكر ما قد تم الاتفاق عليه في الاجتماعات الأخرى، ووافق على الاقتراح الذي قدمته البرازيل باسم "مجموعة أصدقاء التنمية". وأضاف أن بعض الوفود أعربت عن اعتراضها على الاقتراح البرازيلي، وأنه لا يرى أي مشكلة في أن تتضمن القائمة أربعة موضوعات تتناول المسائل الأساسية التي حددت للنقاش. وقد عبرت بعض الوفود عن معارضتها على إدراج اقتراحاتها ضمن محور "التعاون التقني"، ورأى وفد الأرجنتين أن الاقتراحات قد أدرجت تحت ذلك البند لأنها اقتضت على مسألة التعاون التقني. واقترح أن تعيد الوفود النظر في مواقفها بغية التقدم باقتراحات حول موضوعات أخرى مثل نقل التكنولوجيا. وأراد الوفد بدء النقاش ودراسة القائمة المقترحة والشروع في مناقشة مختلف الاقتراحات الواحد بعد الآخر.

٥١- وأعرب وفد كندا عن تأييده للتعليقات التي قدمت باسم المجموعة بآء وشارك المتحدثين الآخرين في شكر البحرين والمملكة المتحدة على اقتراحهما المفيدتين. ورأى أن الملكية الفكرية تؤدي دوراً مهماً في المجتمع، كما أوضح ذلك في الاجتماع الأخير. كما رأى أن الأطر الفعالة للملكية الفكرية يصلح استخدامها في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء لتشجيع الابتكار ونشر المعلومات، مما يعود بمنافع اقتصادية واجتماعية وثقافية على المجتمعات. وأضاف أن المناقشات أشارت إلى جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، إلا أن من المهم أن نتذكر أن مصالح البلدان النامية ليست متشابهة دائماً وتتبدل تبعاً لظروف كل بلد. وأضاف الوفد أن الاهتمامات التي أعربت عنها بعض البلدان النامية تشاطرها البلدان المتقدمة وأصحاب المصالح، فيما يخص مثلاً النفاذ إلى المعارف. وفي بعض الحالات تجاوزت اقتراحات البلدان النامية القواعد والمعايير الدولية المعمول بها حالياً، ولذلك رأى أنه ينبغي للويبو أن تأخذ احتياجات كل الدول الأعضاء بعين الاعتبار. ورأى وفد كندا أن بعض الهياكل قد تكون مفيدة من أجل تركيز المناقشات، كما أوضحت ذلك البرازيل باسم "مجموعة أصدقاء التنمية". وخلال الأشهر السابقة، فكر وفد كندا في كيفية تنظيم عمل الاجتماع في المستقبل على أفضل وجه. وقد تتذكر بعض الوفود أن كندا ناقشت تلك الفكرة في اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية في أبريل/نيسان، كما أشير إلى ذلك في الفقرة ٤٩ من الوثيقة PCIPD/4/3 Prov.3. ورأى الوفد أنه قد يكون من المفيد إن أمكن له شرح بعض أفكاره قبل انعقاد اجتماع غير رسمي، واقترح ثلاثة موضوعات واسعة للجمع بين الاقتراحات الفردية التي قدمتها مختلف الوفود. ويتعلق الموضوع الأول بالإبداع والابتكار والنمو الاقتصادي، ويمكن أن يشمل مسائل أخرى مثل تأثير حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الإبداع والابتكار والنمو والأسواق والمنافسة والصحة والتربية ونشر واستيعاب نقل التكنولوجيا والانتفاع العملي بحقوق الملكية الفكرية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتعلق الموضوع الثاني بسياسة الملكية الفكرية المرتبطة

بالتنمية وتكوين الكفاءات. ويتعلق الموضوع الثالث بدور الويبو وهيئاتها وأمانتها وكيفية تيسير عمل الدول الأعضاء فيها، بما في ذلك التماسك والعلاقة بالوكالات الدولية الأخرى، ومساندة الأهداف المتفق عليها دولياً، وسير عمل الويبو وهيكلها وولايتها وشفافيتها. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى العمل بالتعاون مع الوفود الأخرى في الاجتماع غير الرسمي.

٥٢- وقال وفد البرازيل إنه يريد أخذ الكلمة باقتضاب لشرح ما يقصده من اقتراحه للوفود الأخرى. وأضاف أنه يشارك وفد كندا فيما قدمه من اقتراحات، لأن الموضوعات التي أوصحها وفد كندا مهمة للغاية. وأضاف أنه لا يعمل في فراغ إنما يعمل مع منظمة، ويرى أن الملكية الفكرية ينبغي تناولها باستمرار في إطار الويبو. وقال إن اقتراحه لا يختلف كثيراً عن اقتراح كندا، إلا أنه أكثر عملياً. وأضاف أنه لا يزمع تحديد كل المسائل التي اقترحتها جميع الوفود، وأنه على استعداد للأخذ بموضوعات إضافية إن رأت الوفود ضرورة ذلك. ورأى الوفد أن جدول أعمال التنمية ليس موضوعاً جديداً، وأن التنمية ليست مجرد هدف للبلدان النامية وحدها، بل إنها هدف لكل بلد. ورأى أن الويبو لم تهتم بالتنمية على وجه كافٍ، وأن ذلك، كان يهدف إلى تعديله في اقتراحه.

٥٣- وأيد وفد المكسيك الاقتراحين الجديدين اللذين تقدمت بهما البحرين والمملكة المتحدة، واللذين كشفنا عن اهتمامهما بالمسائل المطروحة - وأضاف أنه لم يتمكن من إمعان النظر فيهما نظراً لضيق الوقت. ورأى أن الاقتراحين يحتويان على عناصر إيجابية بوجه عام مثل الاقتراحات الخمسة المقدمة إلى الدورة. وأيد الوفد الفكرة التي ذكرتها بعض الدول الأعضاء لمحاولة وضع برنامج موضوعي لتركيز الأعمال، مثل الاقتراح البرازيلي الذي قدمته باسم "مجموعة أصدقاء التنمية". وقال إن المكسيك تحلل حالياً الوثيقة وتوافق مبدئياً على قائمة الاقتراحات الموضوعية، غير أنه لا يوافق كلية كما سبق ذكره على بعض النقاط الواردة في القائمة. غير أنه يرى أن بالإمكان إضافة بعض المسائل الأخرى كما اقترح ذلك وفد البرازيل. وأضاف الوفد أنه على الرغم من بعض الاختلافات المهمة في الوثائق المقدمة، فإنها جميعاً تتضمن عناصر إيجابية ومتشابهة أحياناً واستناداً إلى الوثائق التي قدمتها الوفود والأمانة، رأى الوفد أن بإمكان الأمانة اقتراح تصنيف موضوعي يمكن أن يكون نقطة انطلاق للعمل المقبل إذا وافقت على ذلك الدول الأعضاء.

٥٤- وأعرب وفد مصر عن تقديره وامتنانه للتعليقات الإيجابية التي قدمها وفد البحرين بشأن بيانه، وأكد أن تعليقاته استندت إلى خطة العمل النهائية التي اتخذتها قمة الجنوب الثانية في الدوحة، والتي انعقدت من ١٤ إلى ١٦ يونيو/ حزيران ٢٠٠٥ واعتمدت فيها مجموعة السبعة والسبعون خطة العمل وتعهدت بالالتزام بها. واستشهد الوفد بجزء من خطة العمل: "إننا ندعو الويبو بصفتها وكالة للأمم المتحدة إلى أن تدرج في كل خططها وأنشطتها المقبلة بما فيها المشورة القانونية بُعداً إنمائياً يشمل دعم التنمية ونفاذ الجميع إلى المعارف من خلال وضع قواعد ومعايير للتنمية، ووضع مبادئ وتوجيهات مناصرة للتنمية لتقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا ونشرها". وشكر الوفد أمانة الويبو على مساعدتها، وأضاف أن خطة العمل تتوفر حالياً على الإنترنت وأنها في متناول الدول الأعضاء.

٥٥- وأعرب وفد استراليا عن تقديره لكل الاقتراحات المقدمة حول موضوع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأيد الوفد بشدة بيان المجموعة بآء، وأضاف أن استراليا تؤيد فكرة تنظيم المناقشات لتيسير التداول حول الموضوعات الجوهرية على نحو أفضل. وأضاف الوفد أنه في حالة اعتماد هيكل تنظيمي فإنه يجب أن يكون متوازناً ويأخذ بعين الاعتبار كل الاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقال الوفد إنه نظر بإمعان في الاقتراحات المقدمة اليوم، وشكر وفود البرازيل وباكستان والهند وكندا على اقتراحاتها وتعليقاتها. ورأى الوفد أن منهج العمل الذي قدمته كندا للتداول حول

موضوعات الإبداع والابتكار والنمو الاقتصادي وسياسة الملكية الفكرية المرتبطة بالتنمية وتكوين الكفاءات ودور الوبو، يبدو أنه شمل تماماً كل الاقتراحات المطروحة حالياً على الاجتماع. ورأى الوفد ضرورة النظر بصورة إضافية في ذلك الاقتراح من أجل تنظيم النقاش، وأعرب عن أمله في إجراء مناقشات مثمرة بشأن الموضوعات الجوهرية المطروحة على الاجتماع.

٥٦- وأعرب وفد البحرين عن شكره لوفد مصر على النهج الإيجابي لمداخلته، وأضاف أن اقتراح البحرين اعتمده أحد عشر بلداً، مما يؤكد اعتقادها بالدور الذي تؤديه المنظمة. ورأى الوفد أنه ليس هناك أي تعارض بين اقتراحه والنقاط التي أشار إليها وفد مصر، وقال إن من الأفضل مناقشة الموضوع باستفاضة.

٥٧- وقال ممثل ائتلاف المجتمع المدني إن برنامج العمل المقترح المقدم من البرازيل نيابة عن "مجموعة أصدقاء التنمية" والذي أيدته الهند وباكستان يوفر طريقاً واضحاً لتنظيم المناقشة الموضوعية للاجتماع الحكومي الدولي الثاني. وأضاف أن رأي الائتلاف أن المواضيع الأربعة التي اقترحتها "مجموعة أصدقاء التنمية" والتي تشمل وضع القواعد والمعايير، ومراجعة ولاية الوبو وإدارتها، والمساعدة التقنية وبناء القدرات وتطوير التكنولوجيا، والحصول على المعرفة، والنقل التقني للتكنولوجيا وسياسات المنافسة المتصلة بذلك توفر نموذجاً بناءً يفضي إلى دمج البعد الإنمائي في جوهر أنشطة الوبو. ويعرب الائتلاف عن اهتمامه الخاص بالتوصيات التي عرضها رؤساء الدول والحكومات المائة والثلاثون لبلدان مجموعة السبعة والسبعين والصين أثناء قمة الجنوب الثانية التي عقدت في الدوحة بقطر والتي دعت الوبو "إلى أن تدرج في كل خططها وأنشطتها المستقبلية بما فيها المشورة القانونية بعداً إنمائياً يشمل تعزيز التنمية وتوفير المعرفة للكافة". ولاحظ الممثل وجود اهتمام كبير باقتراح بلورة عناصر ممكنة لمعاهدة تعنى بفرص الحصول على المعرفة.

٥٨- وأيد ممثل جمعية الحقوق الرقمية الأوروبية الاقتراح المقدم من "أصدقاء التنمية"، وأضاف أن اقتراح إجراء نقاش منظم سيأتي أفضل فرصة أمام الاجتماع لتغطية مختلف جوانب الاقتراح الجاري. وشدد ممثل الجمعية على ضرورة ألا تقتصر المناقشة المقبلة على المساعدة التقنية وحدها، لكنه رحب باقتراح المملكة المتحدة بدعم اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية باعتباره يمثل خطوة إيجابية. لكن من رأي الجمعية أن الاقتراح ما زال يفنقر إلى مضمون موضوعي، وعليه ينبغي عدم النظر فيه إلا مقترناً ببعض عناصر اقتراح "أصدقاء التنمية". وأقر ممثل الجمعية في ختام كلمته بدعم الجمعية لإنشاء مكتب مستقل للتقييم والموارد في الوبو، إيماناً منها بضرورة أن تستند كل المعلومات إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة، وأن تعمل المنظمة على تيسير تحقيق هذا الهدف.

٥٩- وقال ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام إن الاتحاد يمثل واقعاً اقتصادياً وإبداعياً للإنتاج السمعي - البصري في أرجاء العالم. وأضاف أن معظم أعضاء الاتحاد هم شركات صغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية، ولذلك يتركز الاهتمام الأساسي للاتحاد في العثور على أفضل طريقة لمساعدة أعضائه على تطوير المبادئ القانونية والموجهة إلى القواعد والمعايير التي تساعدهم على النمو. وأشار ممثل الاتحاد إلى أنه حيثما يتجه ممثلو الاتحاد إلى أي مكان في العالم، فإن الطريق أمام خلق النجاح في هذا المجال التنافسي الذي تميزه عوامل اقتصادية يضم ثلاث ركائز. أولاً الحاجة إلى قدر كبير من المعرفة والمهارات التقنية والكفاءة الفنية، وتتمثل في أشخاص مؤهلين قادرين على العمل في المسائل التكنولوجية والإبداعية في الميدان السمعي - البصري. وذكر ممثل الاتحاد أن كل شخص يعيش في عالم يزداد تعقيداً ويشهد وجود تعاون اقتصادي وإداعي وأن الميدان السمعي -

البصري هو ميدان عالي التكلفة، ولذا يلزم تحقيق التعاون المتبادل اقتصادياً. وأضاف أن أحد كبار المنتجين في مصر (السيد محمد حسن رمزي) شارك لذلك الغرض بخبراته في كيفية معرفته بالتعاون في العالم الناطق بالعربية وتولى تنفيذ مشاريع طموحة وإبداعية شددت اهتمام الجمهور المصري والمصريين في الخارج. أما الركيزة الثالثة أو حجر الأساس في هذا البنيان فيتمثل في الإطار القانوني الذي يشمل حق المؤلف بما يكفل متانة بقية البنيان. وأكد ممثل الاتحاد أنه لن يكون هناك استثمار ولا تنوع ثقافي دون ضمان حق المؤلف. وفيما يتعلق بالركيزة الثانية والمتمثلة في الشبكة التي تزداد أهميتها في أنحاء العالم والتي تمكن من إنتاج الأعمال الإبداعية، فقد شدد ممثل الاتحاد على أهمية وجود حد أدنى من المعايير والقواعد المشتركة القائمة، مشيراً إلى أنه سيكون من الصعوبة بمكان غزل نسيج التعاون إذا ما اختلف إطار التشريع من بلد إلى آخر. وأيد ممثل الاتحاد النقاش ورحب بالتعليقات المقدمة من المملكة المتحدة والبحرين بشأن الاقتراحات التي ستعمل على الاعتراف بحق المؤلف عالمياً وعلى دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأضاف أن هذه الاقتراحات، بتشديدها على برامج التعاون، ستنشئ جاذبيتها لبلدان وجماعات مثل الاتحاد الدولي، إذ من شأنها أن تعزز العمل الإبداعي وتساعد على نشر المعرفة بالصناعات التي ظهرت مؤخراً. وجدد استعداد الاتحاد للتعاون بنشاط مع الويبو وفرادى الأعضاء للتوصل إلى حلول عملية لمختلف المشاكل. واسترعى من جديد الاهتمام إلى الاقتراحات التي شارك الاتحاد في تقديمها مع منظمات أخرى في نيسان/ أبريل والمقدمة في منتديات أخرى.

٦٠- وأعرب ممثل الاتحاد الدولي للمستهلكين وحوار المستهلكين عبر الأطلنطي عن تأييد الاتحاد للاقتراح المقدم من "أصدقاء التنمية" الذي ينظر في إجراء تغييرات أساسية في الويبو كمؤسسة، مضيفاً أن معظم المجموعات وقعت على إعلان جنيف المتعلق بمستقبل الويبو الذي دعا البلدان الأعضاء إلى النظر في ذات التغييرات المدرجة في اقتراح "أصدقاء التنمية". واسترعى ممثل الاتحاد الاهتمام إلى إعلان قمة الجنوب الأخيرة الصادر من الدوحة والمشار إليه في الفقرة ٢٥ التي جاء فيها إن الممارسات التجارية التقييدية وحقوق الاحتكار التي تمارسها شركات عالمية كثيراً ما تعوق الابتكار وتدفق المعلومات والتكنولوجيا، وإن عنصراً أساسياً من عناصر الإدارة الجيدة على المستوى الدولي ينبغي أن يتمثل في الإدارة الجيدة للشركات وتأكيد المسؤولية الاجتماعية، مع التصدي لهذه القضايا باعتبارها ممارسات مانعة للمنافسة تمارسها فعاليات السوق الكبيرة بما فيها الشركات عبر الوطنية، وتحقيق توازن عادل بين مالكي حقوق الملكية الفكرية والسياسات العامة والأهداف المجتمعية، والحاجة إلى الوصول إلى المعرفة، ونقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر. وأشار ممثل الوفد إلى وجود إحباط كبير بشأن النزاع داخل اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة إزاء الجهود الرامية إلى تعزيز المعاهدات الجديدة لتوسيع إجراءات حماية الملكية الفكرية وبما يشمل في بعض الحالات مجالات لم تتخذ الأمم إجراءات بشأنها بعد، كما هو الحال في التوسيع المقترح لحقوق جديدة للملكية الفكرية على شبكة الإنترنت. وفيما يتعلق بالبراءات، أشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تناقشان معاً مسائل أساسية بشأن مستقبل نظام البراءات، وأن اتحاد شركات برامج الحاسوب في الولايات المتحدة الأمريكية يدعو إلى إجراء تغييرات جذرية في قانون الولايات المتحدة بما يشمل الإلغاء القريب لمجموعة من براءات البرمجيات التي وصفت مع أحكام أخرى بأنها بمثابة ترخيص إلزامي فعلي لمزيد من براءات البرمجيات في الولايات المتحدة الأمريكية. وثمة اعتقاد بأن هذه اللحظة غير مناسبة لتنسيق نظام البراءات، والأحرى أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل داخل اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لتناول مشاكل تحسين عمل نظم الملكية الفكرية القائمة، بما يشمل التصدي لمشاكل إساءة استخدام الحقوق التي تضر بمصالح المستهلكين. وأشار ممثل الاتحاد إلى أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تقوم على ممارسات تضر بالمستهلكين، على عكس اقتراحات "أصدقاء التنمية"، وهي اقتراحات

بناءة توفر طريقاً لتقدم العمل في اللجنتين في مجال الأنشطة التي تبني بالفعل الثقة العامة، وأن النظم المتوازن أمر مناسب قبل إدخال معاهدات جديدة للملكية الفكرية كتلك المقترحة في اللجنتين.

٦١- وقال ممثل الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات إن الاتحاد يمثل أكثر من ١٤٠٠ منتج من جميع الأحجام في البلدان على كل مستويات التنمية. ورحب بالاقترحات الجديدة البناءة المقدمة من البحرين والمملكة المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بما ورد في اقتراح البحرين من تشجيع الاعتراف بالدور الأساسي لحق المؤلف لجميع الأمم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويؤيد الاتحاد ضرورة دمج جدول أعمال التنمية في المجال الكامل لعمل الويبو مثلما كان عليه الحال في الماضي والذي يمكن أن يزداد تركيزاً في المستقبل. وأضاف أنه يود التركيز على أن الاقتراح قد انتقل من المبادئ النظرية والعامه لكي تعرض مشاريع فعلية تعزز عمل الويبو في هذا المجال وتفيد البلدان النامية والمجتمع الدولي للملكية الفكرية ككل. وقال إن الاقتراح الثاني للمملكة المتحدة حدد بعض الأفكار لبرنامج عمل أولي في هذا المجال، وأنه من الأهمية بمكان التركيز على طرق إحراز تقدم حقيقي على هذه الجبهة. وقد بينت التجربة صعوبة التوصل إلى توافق في الرأي بشأن مفاهيم مجردة تعنى بكيفية التناول الأمثل لمجموعة من القضايا المطروحة على المحفل، ورأى أنه من الخير البدء في العمل الفعلي في أقرب وقت ممكن. ولاحظ ممثل الاتحاد أن عدة بنود في اقتراح البحرين تهدف إلى ضمان توفير قاعدة معلومات أساسية قوية يمكن أن تتمخض عنها مناقشات أخرى مثمرة، مشيراً إلى أن الاقتراح الثاني للمملكة المتحدة يتضمن بنوداً تعنى بالأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للملكية الفكرية للدول الأعضاء، وخاصة إسهام الصناعات الثقافية في الاقتصاديات الوطنية. وقال إن هناك اقتراحات أخرى تشير إلى أنه يمكن توسيع أنشطة أخرى للويبو لإسداء المشورة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعميق الوعي بالملكية الفكرية من خلال التعليم، ومساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية لتعظيم الكفاءة في أداء نظام الملكية الفكرية إلى أقصى حد. وأشار إلى وجود اقتراحات تهدف إلى تقديم المساعدة من البلدان المتقدمة، بما في ذلك مساعدة المبدعين على تسويق إبداعاتهم في الأسواق المتقدمة، وتبادل المعلومات بشأن برامج التدريب فضلاً عن إنشاء صندوق يركز على تمويل آليات الترخيص. ويلاحظ الاتحاد الدولي أن كل الاقتراحات مجتمعة تتجاوز تماماً مجال المساعدة التقنية بمفهومها التاريخي الضيق. وقال إن السؤال الأخير ينبغي أن يكون هو: كيف يمكن للويبو والدول الأعضاء أن تتخذ إجراء يحدث فارقاً في عالم حقيقي، يزيد من قدرة البلدان النامية على جني ثمار نظام جيد البناء للملكية الفكرية؟. وقال إن أنشطة وضع القواعد والمعايير ينبغي أن تأخذ أهداف التنمية في الاعتبار، مثلما كان نهجها عادة في ميدان حق المؤلف. وأشار إلى أن صناعة التسجيلات على استعداد للمساعدة في أي مشاريع مقترحة. ويمكن للاتحاد الدولي أن يوفر المعلومات والخبرات والتعاون، ويرى من المفيد استكشاف المزيد من الآليات غير الرسمية لتقاسم المعلومات والاتصالات، بما يشمل عقد جلسات تحت رعاية الويبو يمكن أن تتشاور فيها البلدان مع المبدعين والمنتجين الفعليين بشأن كيفية إقامة وتطوير نشاط ما يقوم على الإبداع، وشتى الطرق لاستخدام الملكية الفكرية من أجل تحقيق ذلك. وأشار ممثل الاتحاد إلى أن نقطة البدء في هذا الجهد يمكن أن تستند إلى البرنامج الذي رعته في اليوم التالي غرفة التجارة الدولية والذي يقدم عرضاً للمبدعين والمبتكرين.

٦٢- ورحب ممثل مؤسسة الحدود الإلكترونية بالاقترحات الجيدة المقدمة بشأن أفضل الطرق للشروع قداماً في تنفيذ العمل الهام. وقال إن المؤسسة تؤيد بوجه خاص الخطة التي وزعتها هيئة التنمية العالمية للحدود وإنها تعترف بالاقترحات الأخرى وبنقائ المناقشات المرنة، وترى أن هذا يشكل إطاراً نموذجياً للنظر المثمر في إسهام كل أمة. كما ترحب المؤسسة باقتراح المملكة المتحدة الرامي إلى إعادة تنشيط اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية،

وإن كانت ترى أن مناقشة إقامة محفل ما سابق لأوانه إلى أن يتم تحقيق توافق في الرأي بشأن المسائل الأساسية مثل وضع القواعد والمعايير في الويبو وهل تلبى الأنشطة الجارية للويبو ولايتها التي كلفتها بها الأمم المتحدة. وأضاف أن هذا الاقتراح يتناول تلك القضية بصراحة تامة.

٦٣- وأيد ممثل منظمة العدالة في مجال الملكية الفكرية اقتراح البرازيل وأصدقاء التنمية، مشيراً إلى أن منظمته تود التركيز على نقاط أساسية قليلة. أولاً أن الويبو لها ولاية من الأمم المتحدة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دولها الأعضاء ومعظمها من البلدان النامية. وبينما لا تؤكد المنظمة بشكل مطلق على أن حماية كل الملكية الفكرية تعطل التنمية بالضرورة، إلا أنها تطالب بمراجعة مستقلة تستند إلى وقائع كل حالة على حدة لميزان تكاليف وفوائد حقوق الملكية الفكرية في مجال التنمية بمختلف البلدان. ثانياً أنه من أجل تعزيز نوع المراجعة المطلوبة، تؤيد المنظمة إنشاء مكتب للتقييم والبحوث في الويبو كهيئة مستقلة ترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة، الأمر الذي يتيح إشرافاً أقوى وأكثر تماسكاً من جانب كل أعضاء الويبو ويعزز من مصداقية الويبو بمناظرة ممارسات منظمات دولية أخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولا قيمة كبيرة لمنح التفويض لتقييم الحقائق الأوسع بشأن التنمية الوطنية إلى لجنة ذات ولاية ضيقة لا تغطي إلا المساعدة التقنية من أجل تطبيق الملكية الفكرية. ثالثاً تؤيد المنظمة تعديل اتفاقية الويبو لتتفق مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وكي تدعم الحكم الرشيد الذي يقوده الأعضاء وتوضح البعد الإنمائي كأمر أساسي للويبو وكشيء يختلف عن مجرد تقديم المساعدة التقنية وإدراج مجموعات المصالح العامة رسمياً في عمليات الويبو، وهي خطوات من شأنها أن تقوي ولاية الويبو ومصداقيتها كوكالة متخصصة للأمم المتحدة. وأخيراً، تؤيد المنظمة إصلاح الويبو الذي يتضمن المبادئ التالية، مع ضرورة أن توازن الويبو بين التكاليف والفوائد في أدوار الملكية الفكرية. فإضافة إلى "أصدقاء التنمية"، اعترفت الكثير من البلدان المتقدمة بالتكلفة الاجتماعية لمنح حقوق الاحتكار والحاجة إلى موازنتها بالمنافع الاجتماعية. واستطرد الممثل قائلاً إن الأخذ بنهج "موحد" لن يعزز التنمية في كافة البلدان، وخاصة حين يزيد هذا النهج من حماية الملكية الفكرية إلى أقصى حد على حساب الصالح العام، وأنه لا معنى لفرض سياسات تحابي الأمم المصدرة للملكية الفكرية وتؤثر على غالبية البلدان المستوردة للملكية الفكرية. وأشار ممثل المنظمة إلى أنه من المفارقات أن البلدان المتقدمة رفضت في الماضي الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية للأمم أخرى حين كان ذلك لصالح تنميتها الوطنية، ولذا فإن ثمة حاجة إلى قوانين تعنى بالملكية الفكرية لحماية المرونة والقيود على الحقوق. وقال إن البلدان المتقدمة لها سوابق عديدة في الحد من نطاق حماية الملكية الفكرية. وعلى الصعيد الدولي، توفر اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) بعض المرونة في تنفيذ قوانين الملكية الفكرية وفقاً للاحتياجات المحلية ولحماية الصحة وتعزيز المصالح العامة الحيوية للتنمية الوطنية. وأشار إلى أن الويبو تحتاج إلى مزيد من الشفافية ومشاركة المصالح العامة التي يحددها الأعضاء. ولكي تخدم الويبو احتياجات أعضائها بكفاءة، يجب على جميع الجهات المعنية أن تفهم وتشارك في اتخاذ قرارات الويبو التي لها آثار عميقة على الجميع. وأكد أن الملكية الفكرية ليست هدفاً في حد ذاتها، بل يجب أن تدعم الأهداف العامة للابتكار والإبداع والتطور التقني إذ إنها حين تخفق في القيام بذلك فإن تكاليفها الاجتماعية ستفوق فوائدها. وقال إن المنظمة تؤيد معاهدة للحصول على المعرفة، واختتم كلمته قائلاً إن منظمته تطالب بإجراء مناقشات أساسية تجرى بحسن نية للبعد الإنمائي للويبو، تبدأ من اقتراح "أصدقاء التنمية" وتؤدي في النهاية إلى تعديل رسمي لاتفاقية الويبو.

٦٤- وقال ممثل غرفة التجارة الدولية إن الغرفة تمثل المشاريع الصغيرة والكبيرة من كل القطاعات عبر العالم، بما فيها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وإن أنشطة المشاريع في كل أنحاء العالم تخلق فرص العمالة والثروة وتزود المستهلكين بوسائل للحصول على ما يحتاجونه من سلع وخدمات. وتعتمد

أنشطة تجارية كثيرة على حقوق الملكية الفكرية من أجل البقاء والقدرة على المنافسة، رغم أن هناك أيضاً أطرافاً أخرى تثار بتأثر بحقوق الملكية الفكرية المملوكة لقطاعات أخرى وأفراد آخرين. وأشهر ممثل الغرفة إلى أنه لا يوجد هناك تقسيم صارم بين حائزي الملكية الفكرية وغير الحائزين لها، وأنها تمسحاً مع ولايتها وعضويتها العالمية تؤيد باستمرار تحسين وتوسيع برامج المساعدة للويبو من أجل النهوض بقدرة البلدان النامية على الاستفادة الكاملة من نظام الملكية الفكرية باعتباره أحد عناصر إطار أوسع للسياسة العامة لتعزيز التنمية. كما ترحب الغرفة بالاقترحات البناءة المعروضة وترى أن حماية الملكية الفكرية هي شرط مسبق ولازم للتنمية ونقل التكنولوجيا وأنها تحتاج إلى دعم من خلال اندماجات أخرى للسياسات كي تتحقق إمكاناتها الكاملة. وأشار ممثل الغرفة إلى أمثلة مثل المكونات الإضافية كالضرائب ولوائح الاستثمار وحوافز الإنتاج والسياسات التجارية وقواعد المنافسة والسياسات التعليمية، مع ضرورة مراعاة أن دعم الابتكار والإبداع يحتاج إلى وقت. والغرفة مقتنعة بأن البلدان ستجني ثمار حماية الملكية الفكرية إذا ما أتيحت بيئة مفضية إلى ذلك. وبالنظر إلى الدور المحوري لحماية الملكية الفكرية في هذا السياق، تؤيد الغرفة برامج الويبو الموجهة إلى التعاون مع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي ازداد وعيها بنظام الملكية الفكرية ووفرت توجيهاً بشأن كيفية تحقيق فوائد أكبر منه. غير أن الغرفة تشير إلى أنه دون توافر التزام عميق من كل حكومة بأن تنشئ في بلدها بنية أساسية مناسبة لتنفيذ حقوق الملكية الفكرية والاستفادة منها، لن يتحقق شيء عملي من المناقشات المتصلة بالاقتراح المقدم من "أصدقاء التنمية" في الويبو. وترى الغرفة أيضاً أن ولاية الويبو وأنشطتها الجارية تسمح بالفعل بمناقشة وتنفيذ القضايا المتصلة بالملكية الفكرية والتنمية داخل هيئات الويبو القائمة.

٦٥- وقال ممثل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ إن التشريع والتطبيق والإدارة هي أمور لازمة لحسن أداء نظم حق المؤلف إذ إن الإدارة المناسبة تتيح الحصول على المواد المحمية بحق المؤلف في عدة ميادين منها الميدان الحيوي للتعليم. وأوضح أن الإتاحة تعني أمرين: طريقة سهلة للحصول على إذن بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وفي الوقت نفسه ضمان أجر المؤلفين والناشرين في البلدان النامية، عملاً بأن الاتحاد يريد النهوض بالتأليف والنشر محلياً. ويرحب الاتحاد باقتراحات البحرين والمملكة المتحدة لإقرارها بالدور الحيوي الذي تؤديه الملكية الفكرية في كافة البلدان، وتؤدي الويبو كمنظمة متخصصة، وأن هذه الاقتراحات صيغت لتعزيز العمل الملموس الذي رأينا الحاجة إليه في بلدان كثيرة. ويوفر الاتحاد خبرته في إيجاد حلول ملموسة لإتاحة المعلومات والمعارف وإتاحة خيارات مناسبة للترخيص.

٦٦- وقال ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها والمعلومات الإلكترونية للمكتبات إنه من المفهوم أن الدعوة إلى التعليق كانت على المناقشات التي جرت اليوم، مضيفاً أنه يحتفظ لنفسه بالحق في الإدلاء بتعليقات أكثر تفصيلاً على الاقتراحات الموضوعية في الوقت المناسب لاحقاً. ورأى ممثل الاتحاد أن اقتراح برنامج العمل المقدم من "أصدقاء التنمية" بتأييد من الهند وباكستان وغيرهما هو اقتراح عادل وشفاف ويمكن من أخذ كافة الآراء في الاعتبار. كما رأى أن هذا الاقتراح يمثل إطاراً عملياً لكل الاقتراحات الموضوعية المعروضة على اللجنة والتي يتعين مناقشتها ومقارنتها تفصيلاً، وأن هذا النهج معقول وأضاف أنه ينتظر أن تتقدم المناقشات بطريقة منظمة وأنه يتطلع إلى إجراء حوار مثمر.

٦٧- وأشار ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين إلى أهمية المناقشات الجارية بشأن ولاية الويبو. وقال إن جميع حقوق الملكية الفكرية هامة وإن ثمة حاجة إلى التركيز على كيفية الاستفادة من الملكية الصناعية وحق المؤلف بطريقة أكثر فعالية من أجل التشجيع على ابتكار وتطوير

منتجات وتقنيات مفيدة تحقق النفع للمجتمع ككل. وأشار إلى أن هناك جانباً واحداً في المناقشة قد أغفل تماماً، هو جانب التطوير الذاتي، حيث تستخدم الابتكارات من البلدان النامية الحوافز والحماية اللتين توفرهما نظم الملكية الفكرية الحديثة في بلدان نامية أخرى. فمثلاً توجد لشركات إنتاج العقاقير الجينية الهندية ٨٤ براءة اختراع رهن التنفيذ في البرازيل. لكن الشركات الرئيسية والباحثين في البلدان النامية ليسوا وحدهم هم المستفيدون من حقوق الملكية الفكرية. فرادى الأشخاص يستفيدون منها أيضاً. ومن بين الأفراد المشهورين الذين قاموا بذلك ملك تايلند الذي توصل إلى طريقة مبتكرة لزرع السحب من أجل إنتاج المطر. إن الصيغة التي توصل إليها تحميها الآن براءة الاختراع في الخارج بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. إن حقوق الملكية الفكرية تحمي المبتكرين المحليين في البلدان النامية وتسمح لهم بالابتكار ومواصلة تطوير اختراعاتهم وجني الفوائد. وقال ممثل الاتحاد إن ممثلي الفنيين الثقافيين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تحدثوا في الاجتماع الحكومي الدولي السابق عن مدى أهمية حقوق الملكية الفكرية في عملهم. وذكر منتجو الأفلام من الهند والموسيقيون من أفريقيا وفنانو الأداء من أمريكا اللاتينية للوفود كيف أن أعمالهم وأفكارهم قد سرقت منهم بسبب نقص التطبيق الفعال لحقوق المؤلف الصناعية. وأشار ممثل الاتحاد إلى أن النقاش بشأن ولاية الويبو يعنى بالفعل بالجانب الذي ينبغي أن تقف معه الويبو - جانب المبتكرين من جميع البلدان وخاصة من البلدان النامية، أو جانب أولئك الذين اعتادوا على التهرب من حقوق الملكية الفكرية واستغلوا ثمار الابتكار ونسخوها لكي يحققوا أرباحاً لهم دون أن يسهموا بأنفسهم في التقدم الثقافي والعلمي والتكنولوجي للعالم. ويرى الاتحاد أن ولاية الويبو ما زالت تتمثل في دعم البلدان بأنشطة محددة وموجهة إلى أهدافها وأن على هذه البلدان تحسين نظامها الخاص بحقوق الملكية الفكرية من خلال الابتكار فيها لصالح الناس في أرجاء العالم. وقال ممثل الاتحاد إن الصناعة ستعمل مع الويبو على تقوية المنظمة ومساعدة أعضائها على استخدام حقوق الملكية الفكرية بفعالية تعزيزاً للتنمية من خلال الابتكار.

٦٨- ورحب ممثل اتحاد شركات برامج الحاسوب بشتى الاقتراحات البناءة المعروضة على الاجتماع. وأشار خاصة إلى التركيز في اقتراح البحرين على اقتراحات ملموسة وبناءة وعلى كيفية إعمال قيمة الملكية الفكرية على قضية التنمية، مشيراً في هذا الصدد إلى أن الاتحاد الذي يمثله يؤيد التعليقات المقدمة من الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات. كما يلاحظ الاتحاد ما ورد في اقتراح البحرين من بيان يتعلق بتجنب الخلط بين دور المكتب الدولي للويبو في تسهيل المفاوضات بشأن المعاهدات الدولية ودور الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات سيادية بشأن الاتجاه الذي تنتهجه تلك المعاهدات وإمكانية التقيد بها. ومن بين الشواغل التي تنتاب الاتحاد بشأن بعض الاقتراحات المعروضة أنه يمكن تماماً التحايل على عملية وضع القواعد والمعايير عن طريق إجراء العديد من عمليات المراجعة. وأخيراً، يود الاتحاد أن يعرب عن الحذر الذي استمع إليه اليوم بشأن محاولة ترتيب اقتراحات الدول الأعضاء. وكمثال ملموس على ذلك، أشار الممثل إلى شتى الاقتراحات المقدمة من الاتحاد في العملية التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا يمكن أن ترتبط بالاتحاد. فيرى الاتحاد أن اقتراحاته في الولايات المتحدة الأمريكية إنما تمثل توازناً وعودة في الجوهر إلى المبادئ الأساسية لمنح التخفيف في إطار نظام القانون العام بالولايات المتحدة الأمريكية.

٦٩- وقال ممثل شبكة العالم الثالث إن الاتجاه الحالي في النظام العالمي للملكية الفكرية هو العمل على تحقيق أعلى المعايير. وأضاف أن الافتراض الأساسي هو أنه كلما توافر المزيد من الحقوق كلما كان ذلك أفضل، وهذا هو الاتجاه السائد في محافل كثيرة. إن اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) تنسق المعايير الدنيا للملكية الفكرية لكل الدول الأعضاء في الويبو. وما زالت أقل البلدان نمواً والبلدان النامية تعمل جهدها على تنفيذ ذلك. وأشار ممثل الشبكة إلى تقرير للبنك الدولي الذي يقدر ما تتكبده الدول النامية نتيجة الالتزامات المتزايدة بتنفيذ اتفاقية تريبس بمبلغ

٦٠ مليار دولار أمريكي سنوياً. وفضلاً عن ذلك، هناك تكاليف إدارة وتطبيق قوانين وسياسات الملكية الفكرية. وقال إن معايير الملكية الفكرية التي تتجاوز اتفاقية تريبس تطبق أيضاً على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من خلال اتفاق تعاهدي ثنائي واتفاق شراكة اقتصادية. ومن خلال هذه الاتفاقيات، تضطر البلدان النامية إلى اعتماد كثير من معاهدات الويبو قبل أن تكون مستعدة للاضطلاع بالتزامات الملكية الفكرية هذه. وأضاف أن الويبو تضطلع أيضاً ببرنامج عمل للملكية الفكرية هو برنامج منطرف كما يتضح بوضوح في كتاب الويبو المعنون "الملكية الفكرية: أداة فعالة في التنمية الاقتصادية"، وفي رؤية الويبو المعروضة على موقعها على شبكة الإنترنت والتي تذكر أن هدف الويبو في القرن الجديد هو تعزيز حماية وتطبيق الملكية الفكرية بفعالية في أرجاء العالم. إن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً تحرص على التنمية، وهو حرص يتجلى بشكل واضح وقوي للغاية في أكبر ائتلاف للعالم الثالث في الأمم المتحدة بالقمة الثانية التي عقدت مؤخراً في الدوحة. وتدعو خطة عمل الدوحة الويبو باعتبارها وكالة للأمم المتحدة إلى أن تدرك في كل أنشطتها مستقبلاً أي أنشطة ذات بُعد إنمائي. ويوفر هذا البيان دليلاً ملموساً على أن الحكومات والدول من البلدان النامية ومن كافة الأقاليم تؤمن بأن الويبو لم تدرك ولم تتصدى على نحو كاف بعد للبُعد الإنمائي في عملها. وأضاف أن الاستياء إزاء النظام العالمي للملكية الفكرية يتضح أيضاً من الحركات القوية في البلدان المتقدمة والتي دعت دائماً إلى إصلاح نظام الملكية الفكرية في بلدانها فضلاً عن القلق من تصدير نظام الملكية الفكرية المختل في البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية من خلال الويبو وأنشطتها في مجال وضع القواعد والمعايير. ورأى أن الاقتراح المقدم من "أصدقاء التنمية" بدمج جدول أعمال التنمية يمثل فرصة استثنائية أمام الويبو لإدماج البُعد الإنمائي. كما أعرب عن تأييده للاقتراح الأخير المقدم من البرازيل بتنظيم النقاش بشأن جدول أعمال التنمية. ويتعين تقرير ما إذا كانت الويبو هي جزء من الحل في إصلاح النظام العالمي للملكية الفكرية أو أنها تشكل مشكلة في هذا النظام.

٧٠- وقال ممثل الاتحاد الدولي للممثلين إنه يؤيد تأييداً كاملاً البيانات المقدمة من الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات والاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام. وأضاف أن الاتحاد الدولي للممثلين يشدد من جديد على أهمية النظام المنسق دولياً فيما يتعلق بحق المؤلف والبراءات. وقال إن صناعة الثقافة تمثل قيمة عظيمة لكافة البلدان ولا يمكن أن تقوم لها قائمة دون توافر حقوق مناسبة للملكية الفكرية. وأشار إلى أن حقوق الملكية الفكرية، على الأقل فيما تمثله لفناني الأداء، لا تشكل عقبات أمام التنمية الاقتصادية والثقافية في العالم. ورأى أن المشكلة هي العكس تماماً. فالحقوق كثيراً ما تكون غير موجودة، أو ضعيفة للغاية أو لا تحترم عملياً لكي تتمكن من تحقيق أهداف وضع القواعد والمعايير الدنيا، ودونها لا يمكن لفناني الأداء الإبداع أو الإسهام في التراث الثقافي لبلدانهم. ويجد الاتحاد من الصعب أن يفسر لأعضائه السبب في عدم وجود حقوق دنيا للملكية الفكرية في بلدان كثيرة. إن أعضاءه حتى اليوم ما زالوا يعملون في ظروف فائقة الصعوبة. وقد أوضح مقال صدر في جريدة لوموند مؤخراً كيف أن ٢ في المائة فقط من أشرطة الفيديو في أفريقيا اليوم يتم تسويقها بطريقة قانونية. وهذه كارثة على صناعة الثقافة في هذه البلدان التي تشهد إغلاق شركات صغيرة ومتوسطة الحجم واحدة إثر الأخرى. وقال إن الاتحاد يشجع الويبو والدول الأعضاء فيه على العمل بشكل بناء في وضع معايير منسقة لحقوق الملكية الفكرية، وسد الثغرات وضمان تنفيذ هذه الحقوق عملياً بالفعل.

٧١- وقال ممثل شبكة السياسات الدولية إن المنتجات المبتكرة والأعمال الإبداعية حسنت من أرواح بلايين البشر عبر كوكبنا وأدت إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية ومكنت الناس من الهروب من الفقر والمرض. أما القوة الأساسية الدافعة لكل من الابتكار والإبداع فهي مؤسسات السوق، وحقوق الملكية، والعقود وسيادة القانون. فالأسواق مكنت من الابتكار وشجعت على المنافسة التي وفرت بدورها حوافز لتطوير منتجات جديدة لسعي أصحاب المشاريع إلى البحث عن طرق جديدة

لترضية المستهلكين. وقال إن حقوق المؤلف والبراءات والعلامات التجارية وسائر أشكال حقوق الملكية الفكرية المحددة بوضوح توفر حوافز للاستثمار في تطوير منتجات يصعب تطويرها لكن يسهل نسخها. وأشار إلى أن حقوق الملكية الفكرية تحفز على تطوير مجال واسع من التكنولوجيات، من الطائرات إلى الأدوية، وأنه بدون حقوق الملكية الفكرية لم يكن من الممكن أبداً تطوير كثير من التكنولوجيات التي تعتبر الآن أساسية. ومن خلال دورها كمديرة للاتفاقات الدولية وكمستشارة تقنية، ساعدت الويبو الأمم الثرية والفقيرة على السواء على تنفيذ اتفاقات حقوق الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك، ساعدت المنظمة على تشجيع النشاط الفكري المبدع وعملت على تسهيل نقل التكنولوجيا، وشجعت بالتالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لولايتها بموجب الاتفاق المنشئ لها كوكالة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤. وتشير الشبكة في هذا السياق إلى أنه من المهم معرفة أن الويبو تتابع بالفعل برنامجاً إنمائياً. إلا أن دولاً أعضاء كثيرة أعربت عن بعض إحباطاتها في العجز عن الاستفادة الكاملة من نظام الملكية الفكرية. ولهذا السبب، يتعين على الويبو أن تنهض ببرامجها للمساعدة التقنية لكي تسهل على الدول الأعضاء الأخذ بنظم أفضل للملكية الفكرية لصالح مواطنيها. واختتم ممثل الشبكة كلمته بما سبق أن ذكره وفد الأردن الموقر بأن المساعدة التقنية المقدمة من الويبو لبناء نظم أشد رسوخاً للملكية الفكرية ينبغي اعتبارها بمثابة استثمار يعزز ويدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٧٢- وقال ممثل معهد السياسات الابتكارية إن آراء المعهد بشأن الاقتراح المقدم من "أصدقاء التنمية" وردت في مداخلته أثناء الجلسات الأولى للاجتماع الحكومي الدولي المعقود في نيسان/ أبريل. ويود المعهد أن يحيل الأطراف المهتمة إلى المداخلة الواردة في مشروع التقرير المنقح المتاح اليوم. ويكفي القول بأن المعهد يرى أن اقتراح "أصدقاء التنمية" هو في أفضل الأحوال إلهاء عن ولاية الويبو الحيوية، وربما يتيح في أسوأ الأحوال فرصة لتفويض كل الحماية المنطقية للملكية الفكرية على يد مجموعات راديكالية مناهضة للملكية الفكرية. وإذا لم يكن ذلك واضحاً قبل اليوم فإن ذلك يجب أن يكون واضحاً بالتأكيد بعد العديد من المداخلات الأخيرة. وقد أظهرت الويبو التزاماً بالتنمية وقدرًا كبيراً من بُعد النظر في إنشاء اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. ويبدو من الواضح أن هذه اللجنة هي الموقع المنطقي لبحث المسائل التي تقع مباشرة داخل الاختصاص الأساسي للجنة، مثل موضوع التنمية. ويجد المعهد أن الاقتراح المقدم من البحرين هو اقتراح بناء ومتوازن وأن كلا الاقتراحين المقدمين من البحرين والمملكة المتحدة يمثلان وسيلة موضوعية لكي يستعاض عن الكلام بالعمل البناء. ويأمل المعهد أن يشهد اهتمام الويبو المتجدد والمعزز بقضية التنمية وهو يمضي على طريق اقتراحي البحرين والمملكة المتحدة فضلاً عن الاقتراحات المقدمة من المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الاجتماعات السابقة في نيسان/ أبريل. كما أشار ممثل المعهد إلى الحاجة إلى اغتنام الفرصة لتصحيح فكرة خاطئة صدرت أثناء المداخلة السابقة. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تنتظر في إجراء تغيير شامل في نظام براءات الولايات المتحدة كما زعم من قبل. إنما ينظر في الولايات المتحدة الأمريكية في إجراء عدة تحسينات إضافية على قانون براءات الولايات المتحدة يوفر نظاماً قوياً بالفعل لحماية الملكية الفكرية ويكون أقوى وأكثر اتساقاً على الصعيد الدولي. لكن هذا لا يمثل إعادة بحث لمنطق حماية الملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية كما ورد ضمناً. ويأمل المعهد أن تتسم مداولات الويبو، التي كانت مسار جدل أحياناً، بالحيدة وأن تظل متحررة من التحريف.

٧٣- وأشاد ممثل مؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية في أوروبا بأصدقاء التنمية لاقتراحهم الواضح والبناء بشأن كيفية تحسين فعالية الويبو لتصبح منظمة عالمية للثروة الفكرية بحق، كما أشاد بجميع البلدان الأخرى لاقتراحها الذي ينطوي على تكنولوجيات اتصالات المعلومات. وقال إن البرامج

الحاسوبية المجانية تتمتع بحق المؤلف مثلها مثل مالكي البرامج. وأضاف أن المؤسسة تفعل ذلك بتخفيف بعض القيود لكي تناسب على أفضل وجه الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لكافة الأطراف الفاعلة. وتتراوح الأطراف الفاعلة في ميدان البرامج الحاسوبية المجانية بين الشركات الضخمة مثل شركة صن وآي بي إم، وبين مدن مثل ميونخ وفيينا وبين منظمات غير حكومية مثل مؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية في أوروبا. ورغم أن البرامج الحاسوبية المجانية هي النموذج المطبق بنجاح من جانب عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، إلا أن معظم أنشطة الويبو الجارية تركز على البرامج الحاسوبية المسجلة وحدها. ولذلك، وفيما يتعلق بالمناقشات المقبلة، تدعو المؤسسة الويبو إلى أن تدرج تحديدا البرامج الحاسوبية المجانية في كل برامجها وأنشطتها، وتعريف الدول الأعضاء فيها بالفوائد الاقتصادية الناجمة عن نموذج البرامج الحاسوبية المجانية.

٧٤- وطلب وفد الهند بعض الإيضاحات بشأن المناقشة العامة وقال إنه إذا جرت مناقشات غير رسمية، حتى لو كانت منظمة، فلن يكون هناك محضر لتلك المناقشات، وهذا أمر يؤسف له لأن ثمة حاجة إلى تسجيل ما تعلنه الوفود في شتى القطاعات. ولذا فإن الوفد يلتزم مجرد توضيح يفيد بوجود محضر لهذه المناقشات وأن هذه المناقشات ستكون منظمة حتى لو وصفت بأنها غير رسمية.

٧٥- وشارك وفد الأرجنتين في القلق الذي أعربت عنه الهند بشأن الشفافية، كما سبق وأن أوضح ذلك في اجتماعات أخرى. وهذه قضية فائقة الأهمية إذن أن الاجتماعات الرسمية تعد لها محاضر. وعلى الاجتماع أن يحدد ما الذي ستجري مناقشته وكيف يتم تنظيم المناقشة وعدم إنفاق يومين في مناقشة كيف ستجرى النقاشات دون التوصل إلى أي شيء. وسيكون الوفد سعيدا إذا أمكن العثور على حل غدا للتوصل إلى توافق في الرأي بشأن كيفية تنظيم النقاش. وأضاف الوفد أنه سيشعر بالسعادة إذا ما عمل الرئيس على التقريب بين مختلف الاقتراحات وتنظيم النقاش. إن معظم ما قيل كان بناء، ولذا من المستصوب إجراء مناقشة موضوعية، ورأى الوفد أيضا أن هذه المناقشة ينبغي أن تبدأ في اجتماع اليوم التالي في إطار رسمي. وسوف يشعر الوفد بامتنان بالغ إذا ما عرض الرئيس اقتراحا يقبله الجميع. وارتأى أن أفضل وسيلة للمضي قدما ربما هي إجراء مناقشة جادة تتصدى للشواغل التي تم الإعراب عنها وتتناول كل اقتراح من الاقتراحات المختلفة التي قدمت.

٧٦- وأشاد وفد الاتحاد الأفريقي بالمدير العام الدكتور كامل إدريس ومعاونيه من أعضاء الأمانة لما قاموا به من دور هام في تعزيز ثقافة الملكية الفكرية. وقال إن الدور وكافة الأنشطة التي تضع الملكية الفكرية في بؤرة اهتماماتها تحظى بتقدير بالغ من مجموعة البلدان الأفريقية بالنظر إلى تخلف أفريقيا في مجال الملكية الفكرية بوجه عام. وأضاف أنه قد قيل الكثير عن تطوير الملكية الفكرية من جانب مندوبي المغرب وبنن ومجموعة البلدان الأفريقية وائل البلدان نموا، وأن الآراء المعرب عنها تتمشى مع آراء الاتحاد الأفريقي الذي يعطي أولوية كبيرة للشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا. وأضاف أن الشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا وضعت إطارا جديدا للتعاون والتنمية وأن أفريقيا ينبغي أن تصبح معتمدة على نفسها على أن تظل منفتحة أمام المدخلات من الخارج. كما تعترف الشراكة الاقتصادية الجديدة بأن الملكية الفكرية هي أحد العوامل الرئيسية للتنمية وينبغي أن تكون في مركز كل عمليات التنمية. وفي هذا الإطار يتابع الاتحاد الأفريقي المناقشة الجارية بشأن التطورات في الويبو. ورأى الوفد أن هناك علامات مشجعة على التعاون بشأن التنمية وأن الويبو قدمت التزامات رئيسية وأظهرت مشاركتها في التنمية وأن الوقت قد حان لكي تصبح الويبو أكثر مشاركة في مشاريع التنمية أي نقل التكنولوجيا بشأن الملكية الفكرية، مع أخذ الأهداف الإنمائية للألفية في الاعتبار. ويأمل الاتحاد أن تتبلور هذه المناقشات الهامة، كما يود الوفد أن ينقل تهانيه إلى جميع مقدمي الاقتراحات، إدراكا منه بأن الجميع يبذلون كل ما في وسعهم لضمان أن تحقق الملكية الفكرية أهدافها الكثيرة.

٧٧- ورحب ممثل اتحاد مناصري المشاع باقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" وبمبادرة الهند وباكستان لتنظيم هيكل النقاش. وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك من شأنه أن يعجل بالتوصل إلى نتائج وأنه يمكن بالتالي الاستفادة من الموارد المجانية لاستقصاء إمكانات الويبو بتعزيز الثروة الفكرية على نطاق العالم. وأعرب عن تقديره لبيان خطة عمل الدوحة الصادر عن ١٣٠ بلداً في قمة الجنوب الثانية المنعقدة في الدوحة بدولة قطر، وقال إنه يرى أن دور الويبو لا يمكن أن يقتصر على المساعدة التقنية وحدها بل ينبغي بالأحرى دمج البعد الإنمائي في عمل الويبو بطريقة مترابطة ودائمة. وقال إن وجود مكتب مستقل للتقييم والبحوث وتنشئه الويبو هو أفضل وسيلة تضمن استفادة جميع البلدان إلى أقصى حد ممكن من نظام البراءات وحقوق المؤلف والعلامات التجارية. وأعرب الوفد عن تقديره لفكرة عقد معاهدة بشأن النفاذ إلى المعارف، مضيفاً أن هذه المعاهدة ينبغي أن تشمل على توازن في مصالح أصحاب الحقوق والجمهور بوجه عام وعلى النظر الكافي في احتياجات البلدان النامية. كما ينبغي أن تراعي المعاهدة أهمية وجود مشاع عام قوي لدعم الإبداع داخل كل جزء من أجزاء المجتمع. وأيد ممثل الاتحاد وجود نظام دولي معقول للبراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية. وينبغي أن تعمل البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية كأدوات للصالح الاجتماعي العام في البلدان النامية فضلاً عن البلدان المتقدمة. فهذه أدوات قوية بالفعل، لكنها مجرد أدوات ولا يمكن أن تكون أبداً غاية بذاتها. وقال إن الهدف من عمل الويبو لا يمكن أن يكون إلا تعزيز النمو وخلق قدر أكبر من المعارف في كافة البلدان وبخاصة البلدان النامية. ومن اللازم وجود مشاع عام قوي ومحمي من الاحتكار. إن الويبو وهي تساعد على بناء قاعدة قوية من المعارف التي يمكن أن ينطلق منها الإبداع يمكن أن تصبح بحق مؤسسة تعزز الثروة الفكرية وتشجعها.

٧٨- وقال ممثل الاتحاد العالمي للمكفوفين إن الاتحاد يمثل منظمات في أكثر من ١٠٠ بلد في عالم يقدر فيه عدد المكفوفين وأشباه المكفوفين بنحو ١٨٠ مليون شخص. وقد كان في الإمكان منع الكثير من حالات فقدان البصر هذه من خلال ضمان أحوال صحية أفضل وتوفير تغذية أفضل وأدوية أسهل منالاً. ولذا فليس من صالح الأفراد وحدهم إتاحة وتوفير الأدوية بل إن هذا الأمر أيضاً لصالح البلدان ذاتها، إذ يمكن تحسين تدميتها الاقتصادية بالتقليل من هذه الإعاقة الذي يمكن أن يتحقق جزئياً من خلال توفير الدواء المتاح. ولذا يرى الاتحاد أن تطبيق البراءات الطبية يشكل قلقاً بالغاً له. وأضاف أن ما يشكل قلقاً أكبر للاتحاد هو أن أياً من الورقات المقدمة من الوفود الحكومية الموقرة لم تشر إلى احتياجات المعوقين، وأنه إذا كانت هناك حاجة ماسة بحق لدول أعمال التنمية في الويبو يتسم بالشمول والتصدي لاحتياجات العالم، فيجب أن يتصدى جدول أعمال التنمية أيضاً لاحتياجات المعوقين بمن فيهم أولئك الذين يعانون من عجز بصري. وأضاف أن البعض قد يتساءل عن صلة ذلك بالملكية الفكرية. غير أن المكفوفين يمكنهم أن يسهموا أيضاً في التنمية الاقتصادية إذا ما أتيحت لهم فرص التعليم والعمل. إن من الحواجز المقامة في وجه التعليم والمعرفة والعمل تطبيق تشريعات حق المؤلف بشكل غير مناسب. إن نظم حق المؤلف دون وجود استثناءات عادلة لمن يعانون من إعاقة تتصل بالكلمة المطبوعة، تعطل التنمية الاقتصادية والفكرية لأولئك المواطنين المكفوفين كلياً أو جزئياً. ولذا فمن الأهمية بمكان أن تعمل الويبو على تشجيع إدخال استثناءات في نظم حق المؤلف وتدعيمها وتعزيزها على نحو نشط. وأشاد بما حققته الويبو من عمل في صياغة القانون النموذجي الذي يقدم المشورة والذي تتم الدعاية له كجزء من برنامج التنمية. وقال إن نقص التسهيلات للتبادل الدولي بين الاختصاصات القضائية للمواد المصاغة للمكفوفين وضعاف البصر يشكل عائقاً فعلياً أمام تنمية كل من الأفراد والبلدان التي يعيشون فيها. إن سوء تصميم وتطبيق تدابير الحماية التكنولوجية من شأنه أن يعطل تنمية الأفراد المكفوفين وضعاف البصر والبلدان التي يعيشون فيها وذلك بحرمانهم من الحصول على المواد التي يحق لهم الحصول عليها قانوناً لكنهم يمنعون من ذلك تكنولوجياً. وأشاد بالويبو لحزها على إجراء دراسة بشأن هذا الموضوع آملاً في متابعة النتائج بنشاط. وقال إن الاتحاد استمع

إلى طلبات من شتى الدوائر للحصول على حد أدنى من الاستثناءات في مجال حق المؤلف، ويرى أنه ينبغي متابعة هذا الأمر بنشاط وأنه يود أن يرى تشجيعاً قوياً للأخذ باستثناءات مناسبة. وأشار إلى ما اقترحته وفود كثيرة من إجراء دراسات وبحوث مختلفة كجزء من جدول أعمال التنمية. وهذا أمر محمود طالما أن هناك التزاماً بنتائج هذه الدراسات. ومن الأمثلة على ذلك إجراء البحوث بشأن الأثر الاقتصادي للحواجز المقامة أمام فرص الحصول على المعرفة والبحوث بشأن الموقف القانوني الحقيقي فيما يتعلق بنقل الاختصاصات القضائية للمواد المعدلة. ورأى الوفد أن ثمة مجالاً للعمل الفعلي كجزء من جدول أعمال التنمية لدعم الحقوق وتأييد احتياجات المكفوفين وضعاف البصر، بمن في ذلك المعوقون في أرجاء العالم، وأعرب عن أمله في أن يضع جدول أعمال التنمية في صياغته النهائية في الاعتبار الكامل احتياجات هؤلاء الناس وأن يسهم في حل هذه المشاكل.

٧٩- وقال ممثل المكتب الأوروبي للبراءات إنه من أجل محاولة تطوير نظام الملكية الفكرية ينبغي الاعتماد على العديد من الأشخاص الموهوبين في البلدان العديدة الذين ينتفعون بكل جوانب نظام حقوق الملكية الفكرية لدعم التنمية في بلدانهم. وتساءل لماذا لا يمكن الاقتداء بتلك الحالات، ليس فيما يتعلق بإصدار البراءات فحسب، بل كذلك بالنسبة لجوانب التمكين التي هي مهمة للغاية للبلدان النامية. فعلى سبيل المثال، كيف يمكن استخدام النظام المذكور للترخيص بنقل التكنولوجيا لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف أن تلك الخبرة لم يكتسبها المكتب الأوروبي للبراءات، وإنما الدول الأعضاء نفسها، وأيد مثل هذه الشراكة بين الشمال والجنوب. وتساءل ممثل المكتب لماذا لا يمكن تحقيق ذلك على نحو أكثر انتظاماً واتساعاً، بالموازاة مع محاولة ابتكار مخططات جديدة واستخدام الإمكانيات المتوفرة. وأضاف أنه إذا نظرنا إلى الاقتراحات الرئيسية الرامية إلى تنظيم النقاش فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية، فإن ذلك يثير مناقشات هادئة، ولكن إذا حاولنا تنظيم المناقشات، فإن ذلك سيجيز عندئذ اقتراح كندا والبرازيل القائم على أساس مشترك. وبعد ما ترك قائمة الاجتماعات اليوم السابق، تساءل ممثل المكتب عن سبب عدم انتهاز الفرصة لتوسيع نطاق ذلك الأساس المشترك، وأضاف أنه ينبغي استخدام كل الأدوات المتوفرة للتوصل إلى اتفاق في الآراء. وأضاف أنه لا يعتقد أن الكلمات الرسمية في إطار رسمي ليست الأداة الوحيدة لتحقيق اتفاق في الآراء، وأعرب عن تقديره لاقتراح المكتب الدولي الرامي إلى تنظيم المناقشات، ولم يفهم السبب في معارضة ذلك الاقتراح.

٨٠- وأعلن الرئيس أنه ينبغي تنظيم العمل بحيث يمكن النظر في كل الاقتراحات على نحو منظم والتوصل من ثم إلى اتفاق في الآراء والاتفاق على مختلف المسائل والاقتراحات. وأضاف الرئيس أن مختلف الوفود والمجموعات تقدمت باقتراحات عممت اليوم السابق، وأن بعض الوفود الأخرى اقترحت بعض الأفكار الرامية إلى تنظيم العمل. وقال الرئيس إنه نظر في تلك الاقتراحات وقسمها إلى مجموعات مختلفة، وإن بعض الأمثلة وردت في كل مجموعة، وإن على الوفود استكمال القائمة. واحتتم الرئيس كلمته قائلاً إنه يريد الشروع في النقاش تبعاً لهذا الهيكل، وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة المقبلة حول كيفية دفع العمل قدماً.

٨١- وأثنى وفد البحرين على مساهمة الرئيس الثمينة التي ستسمح للوفد بالاستفادة من الوقت المتبقي خلال الدورة، غير أنه أعلن أنه في حاجة إلى مزيد من الوقت لاستشارة وفود البلدان الأخرى، وقال إنه يعتقد أن بالإمكان التوصل إلى اتفاق قبل انعقاد الاجتماع القادم.

٨٢- وشكر وفد كندا الرئيس على اقتراحه المفيد، ورأى أنه يحتوي على بعض العناصر المماثلة لاقتراحه، وبعض العناصر والأفكار التي قدمت في اليوم السابق. ورأى أن بعض الأمثلة قدمت في شكل اقتراحات فحسب دون أن تتسم بالطابع الرسمي، مما يسمح لأي وفد بالتقدم باقتراحات جديدة أو

تعديل الاقتراحات المطروحة حالياً. وقال إنه يتعين على كل وفد ما إذا كان يريد مناقشة هذا الاقتراح المحدد.

٨٣- وشكر وفد البرازيل الرئيس على اقتراحاته وجهوده. غير أنه أعلن أن الاقتراح يبعد كثيراً عن الاقتراحات الملموسة التي قدمت في الوثائق المطروحة للبحث. وأضاف أن تجميع الاقتراحات يؤدي إلى عدم الوضوح بسبب تضمين مجموعة كبيرة من المسائل في الوثائق، وأن العديد من الجوانب الواردة تحت بند تكوين الكفاءات مثلاً تشير في الحقيقة إلى وضع القواعد والمعايير والمسائل الأخرى، وأن مكتب التقييم والبحث ينفصل عن دراسة المضاعفات المزمع إجراؤها تحت عناوين مختلفة. ورأى الوفد أن بعض الاقتراحات اقتطعت من الوثائق، وبصورة خاصة من الوثيقة البرازيلية، وقال إنه حاول أن يدرج كل عمل ملموس خاص في سياق اقتراحه، وإنه أدرك أن من الصعب إرضاء الجميع، وإنه قدم اقتراحاً بديلاً يرمي إلى إعداد قائمة دون تصنيف فئات الاقتراحات الواردة في الوثائق المقدمة إلى الاجتماع. وأضاف الوفد أنه سيقدم القائمة بعدئذ إلى الرئيس لكي يعممها كبدل لتنظيم المناقشات. وأعلن أنه تم الاتفاق في الدورة السابقة على ضرورة إجراء فحص متعمق للاقتراحات، وأن الأمر يتطلب مزيداً من الوقت لفحصها، وأن الدورة الحالية هي الوقت المطلوب حقاً لفحصها، غير أنها انقضت في الإدلاء ببيانات عامة وإجراء مناقشات تافهة. وأضاف الوفد أنه لا يجد أي صعوبة في إعداد قائمة بالاقتراحات الملموسة الواردة في الوثائق، واعتماد تلك القائمة التي يمكن تعديلها لتضمينها أي جانب من جوانب اقتراح أي بلد يشعر بأنه لم يدرج في القائمة.

٨٤- وشكر وفد المكسيك الرئيس على تقديم الوثيقة، وأضاف أنه سيساعدكم ذلك على التقدم قدماً في المناقشات، وأيد اقتراح البحرين وطلب مزيداً من الوقت لإجراء مشاورات لمعرفة كيف يمكن إدراج اقتراحاته في الوثيقة.

٨٥- وشكر وفد الهند الرئيس على محاولته تنظيم المناقشات، وأضاف أنه يعتقد أن مختلف الاقتراحات التي قدمتها البلدان أو المجموعات قد تم تنظيمها، وأنه ينبغي اختيارها لمعرفة ما إذا كانت قابلة للتصنيف في مجموعات. وأوضح أنه صنفت المسائل التي ترتبط بعمل الويبو بدلاً من المسائل التي جاء ذكرها في سياق المناقشات حول جدول أعمال التنمية، وأن ولاية الاجتماع الحالي منحها له الجمعية العامة على أساس النظر في اقتراحات محددة، كما أشارت البرازيل إلى ذلك. وأضاف أن العديد من الموضوعات بخلاف الاقتراحات الواردة في المجموعة الأولى لا تنتمي إليها في الحقيقة، وأنه ينبغي لذلك قضاء الوقت المتبقي من الدورة في تحديد الموضوع الواجب إدراجه في كل مجموعة أو إعداد قائمة بالاقتراحات في أول الأمر. وأعلن الوفد أنه يؤيد بشدة فكرة مناقشة مختلف الاقتراحات المتلقاة من مختلف الوفود أو مجموعات الوفود. وألح بشدة على عدم تضييع الوقت في المجادلة لمعرفة الموضوع الذي ينبغي إدراجه في مجموعة معينة، وأعرب عن تقديره في نفس الوقت للعمل الذي باشره الرئيس في إعداد قائمة الموضوعات. واختتم كلمته قائلاً إنه ينبغي بحث الاقتراحات واختيارها كيفما اتفق بحيث لا يقع أي ضرر على اقتراح أي بلد.

٨٦- وذكر وفد لكسمبرغ الحاضرين في الاجتماع بأنهم حبذوا في اليوم السابق تنظيم النقاش، وأعربوا عن تقديرهم لجهود الرئيس وقائمة الاقتراحات التي قدمت إليهم. وأضاف أنه يؤيد اقتراحات وفد كندا، كما أنه يؤيد اقتراح وفد البرازيل الرامي إلى إعداد قائمة بالاقتراحات دون تصنيفها في فئات، وهو ما يتفق مع مداخلة مجموعة البلدان الأفريقية في اليوم السابق.

٨٧- وأشار وفد شيلي إلى البيان الذي أدلى به في اليوم السابق، وقال إنه راض عن القائمة التي اقترحها وفد البرازيل ووصفها بأنها "قائمة مفتوحة".

٨٨- وشكر وفد فرنسا الرئيس على جهوده وتقديم الاقتراح المطروح أمام الاجتماع. ورأى أن ذلك يمثل خطوة إلى الأمام، وأن العديد من المسائل المختلفة طرحت في المناقشات، وأن العديد من الوفود تنتظر البدء بنقاش موضوعي. وأضاف أنه إذا لم تتلق الوفود الإرشاد والتوجيه، فإنها لن تعرف أي موضوع يجب البدء بمناقشته، وأنه إذا لم ينظم النقاش، فإن الوقت سينقضي بلا طائل. وأشار إلى أنه يشاطر رأي الرئيس القائل بأنه يجب تحديد المجالات والمسائل الرئيسية التي يتطلب الأمر بحثها. وأضاف أنه يخشى أن لا يتمكن الاجتماع من التقدم إن لم تنظم المناقشات.

٨٩- وشكر وفد كولومبيا الرئيس على جهوده وتقديم الاقتراح وقال إنه مفيد للعمل على تنظيم مجموعات الاقتراحات. وأضاف أنه ينبغي تجميع المجالات الرئيسية أولاً، ثم تصنيف اقتراحات وفود البلدان، لأن ذلك سيكون مفيداً لها ويتيح المجال لإعداد قائمة مفصلة. وأشار الوفد إلى أنه في اليوم السابق أدلى وفد البرازيل ببيان يمثل في رأيه أساساً جيداً للبدء به، لأنه مرن ويمكن أن يدرج فيه كلى الرغبات التي أعربت عنها الوفود.

٩٠- وقال وفد الأرجنتين إنه بعدما استمع إلى النقاش رأى أن من الضروري تقديم بعض التوضيحات. وأشار أولاً إلى ضرورة توضيح المسألة العامة موضع النقاش وقال إن تلك المسألة قد سبق تحديدها في سبتمبر/أيلول الماضي. وقال إن جدول الأعمال بشأن التنمية سبق وأن عرض في شهر سبتمبر/أيلول الماضي في وثيقة قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية" وأقرته الجمعية العامة. وأضاف أنه يتعين على الاجتماع أن ينظر في الاقتراحات الملموسة. وأضاف الوفد، بصورة خاصة، أن على الاجتماع أن يركز على تلك الاقتراحات إلى جانب اقتراحات أخرى قدمتها الأعضاء. وأضاف أعضاء ليسوا حاضرين للتفاوض بشأن مضمون جدول الأعمال بشأن التنمية. وقال إن مضمون موضوع النقاش سبق وأن تقرر في الاقتراحات المقدمة. وأضاف الوفد أن اقتراحات عديدة قدمت في الاجتماع السابق وأنه أتيح للوفود الوقت الكافي للنظر فيها. وأكد الوفد ما سبق قوله في اليوم السابق بأن الاجتماع لا يستهدف التفاوض بشأن القائمة الجديدة، بل تحليل النقاط الواردة في تلك القائمة. وقال إنه يحض الرئيس على توجيه النقاش بعيداً عن المناقشات الإجرائية والتركيز على الجوانب الجوهرية.

٩١- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن اهتمامه باقتراح الرئيس، وأشار إلى أنه سيساعد في دفع عجلة المناقشات. وأشار الوفد أيضاً إلى أهمية النظر في الاقتراحات الجديدة مثل اقتراح البرازيل، وإمكانية إعداد قائمة مفتوحة يمكن أن تدرج فيها نقاط النقاش الإضافية.

٩٢- وأعرب وفد باكستان عن قلقه بسبب الوقت الطويل الذي خصص لمناقشة اقتراحات مختلف الوفود. وأشار إلى أن بعض الوفود لم تؤيد نظام تصنيف المجموعات كما اقترحه الرئيس. واقترح الوفد تحليل المسائل كافة الواحدة بعد الأخرى وإتاحة الفرصة للوفود لمناقشة كل موضوع.

٩٣- وأعلن الرئيس أن نظام تصنيف المجموعات الذي اقترحه اعتمد فقط لتسهيل المناقشات دون المساس بالاقتراحات الإضافية. وأضاف أن الوفود المعنية بتقديم مخطط مختلف للنقاش حرة في اقتراح أي نظام تراه أفضل لتركيز المداولات. وقال الرئيس إنه يشارك قلق الوفود بشأن قضاء وقت طويل لتقرير طريقة المناقشات، وحض الوفود على الإسراع في النظر في الجوانب الموضوعية للاجتماع.

٩٤- وقال وفد المملكة المتحدة إنه سيشارك على نحو مرن في النقاش كما تقرر ذلك في نهاية الأمر، وأضاف أن من الاقتراحات الممكنة مناقشة دور وولاية الويبو كنقطة أولى بدلاً من نقطة ثالثة حيث إن ذلك يثير جدلاً أقل على ما يبدو.

٩٥- وأعرب وفد إيران عن قلقه لتشعب النقاش بسبب تراكم وتشابك الاقتراحات كافة. وقال إنه يؤيد مع ذلك اقتراح وفد البرازيل.

٩٦- وأعرب وفد كينيا عن اهتمامه باقتراح وفد البرازيل.

٩٧- وأعرب وفد البحرين من جديد عن تأييده واهتمامه باقتراح الرئيس.

٩٨- والتمس وفد البرازيل أن يصرح الرئيس بتوزيع اقتراحه على كل الوفود، وأشار إلى أن هيكل الاقتراح يقوم على أساس تصنيف الأنشطة العملية الاتجاه. وأضاف الوفد أن الترتيب المتبع في الاقتراح لم يكن سبباً في خلق الأولوية في النقاش، وقال إن بإمكان أي وفد أن يقترح ترتيباً مختلفاً، وأكد أن كل الجوانب الواردة في الاقتراح تمثل عناصر رئيسية للمناقشات خلال الاجتماع السابق.

٩٩- وشرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يشارك وفد المملكة المتحدة في أنه يرى إما أن تصنف الاقتراحات في مجموعات أو إعداد قائمة شاملة لكل الاقتراحات. وأضاف أنه يجب العمل بالقائمة وشكر وفد البرازيل على اختياره. وأشار الوفد إلى أن القائمة ما زالت تثير بعض المشكلات السابق مناقشتها، غير أن بالإمكان حلها ببساطة والتقدم قدماً في المناقشات على نحو أسرع. وأضاف أن المشكلة الرئيسية تتمثل في طريقة صياغة ذلك الاقتراح في الوثيقة، وأنه على استعداد لتقديم صياغة جديدة إلى الرئيس تبرز صياغة الاقتراحات بصورة خاصة. وأشار الوفد إلى أن القائمة لا تشمل بعض أفكار المقترحين الآخرين أو بعض عناصر الاقتراحات المختلفة.

١٠٠- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر وفد البرازيل على اقتراحه الجديد، وأشار إلى أن بعض اهتماماته لم ترد في القائمة، وقال إنه يحتفظ بالحق في تناول بعض المسائل المحددة الأخرى، بعدما يتوفر له الوقت لتكوين فكرة واضحة عن الاقتراح المعني. واقترح الوفد إضافة بند آخر تحت رقم ١٦ إلى قائمة الاقتراحات لتشجيع الابتكار والإبداع. كما اقترح بنداً آخر تحت رقم ١٧ لتناول مسألة التملك غير المشروع للموارد البيولوجية والوراثية، كما ينعكس ذلك في المجموعة الأولى، ويتناول الاقتراح رقم ١٨ مسألة الصحة والتغذية في سياق هوامش المرونة المتاحة في معاهدات الويبو وكذلك في الاتفاقات الدولية الأخرى. وأعلن الوفد أنه يرغب في إدراج اهتماماته في القائمة، وأنه ربما سيضيف بعض النقاط الأخرى بعد ظهر اليوم.

١٠١- وطلب وفد الهند بعض التوضيحات من منسق مجموعة البلدان الأفريقية، لأنه لا يذكر أن تلك المجموعة قد تقدمت بأي اقتراح، وأن القائمة لن تحتوي بالتالي على أي اقتراح أفريقي. وأضاف الوفد أنه إذا بدأ العمل على أساس الاقتراحات المقدمة، فإن من المرتقب أن تقدم مجموعة البلدان الأفريقية اقتراحها ويدرج عندئذ في القائمة. وعلق الوفد على اقتراح الرئيس الرامي إلى بحث المسائل الأقل إثارة للجدل في المقام الأول. وسواء كانت المسألة تثير أو لا تثير الجدل، فإن ذلك يتوقف على المراقب. وأضاف الوفد أن من الإنصاف الشروع في العمل على نحو متسلسل والنظر في البداية في الاقتراحات المقدمة أولاً.

١٠٢- وأعرب وفد البحرين عن شكره لوفد البرازيل على اقتراحه، وقال إنه على الرغم من أنه لم يجد أن كل البنود المدرجة في اقتراحاته قد وردت في القائمة، إلا أنه يؤيدها مبدئياً حيث إنها قد تصلح أساساً للمناقشات العامة. وأضاف الوفد أنه يحتفظ بالحق في العودة إلى بعض النقاط في وقت لاحق وتقديم اقتراحات كتابية إضافية.

١٠٣- وشكر وفد المغرب وفد الهند على طلبه بعض التوضيحات وأعلن أن الاقتراحات السابقة تقديمها تمثل جوهر وأساس البيان الذي أدلى به في اليوم السابق باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأوضح الوفد أنه يعتقد بأن القائمة ينبغي أن تعكس فقط اهتمامات مختلف البلدان والمجموعات. وقال إنه يميل كلية إلى الاقتراح الأول، وإن مجموعة الاقتراحات تعكس تماماً اقتراحه.

١٠٤- وأيد وفد الجزائر البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن القائمة مفتوحة، وإلى أنه تم الاتفاق على أن تنظر الوفود في الفصول أو المجموعات وكذلك في الاقتراحات المحددة. وذكر الوفد بأن مجموعة السبعة والسبعين طلبت منذ أيام قليلة إلى الويبو أن تضع خطة عمل بشأن التنمية. وأوضح الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية تبين لها أن اهتماماتها قد وردت في تلك الوثيقة، وأن من المهم أن تدرج اهتمامات مجموعة البلدان الأفريقية بشكل أو بآخر في جدول أعمال التنمية.

١٠٥- وأعلن وفد الهند طمأنة وفد المغرب على أساس أنه قدم مداخلته السابقة لفهم بيان مجموعة البلدان الأفريقية وتمهيد الطريق لإدراج اقتراحاتها في القائمة. وأشار الوفد إلى أن إحدى الميزات المهمة للقائمة التي أعدها وفد البرازيل تتمثل في أنها تأسست على الاقتراحات المقدمة لتسهيل النظر في كل مسألة. واقترح الوفد بالتالي تقديم اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بصيغة عملية، وأضاف أن القائمة مفتوحة، بل ينبغي أن تظل مفتوحة لبعض الوقت وربما حتى نهاية الاجتماع الحكومي الدولي، بما في ذلك الدورة الثالثة. وقال إنه لا يقصد منع أي وفد أو مجموعة من الوفود من تقديم أي اقتراح.

١٠٦- وذكر وفد البرازيل أنه يرغب في شرح الفكرة الكامنة وراء اقتراحه، فأوضح أن الاقتراح وثيقة مفتوحة وأن بإمكان الدول الأعضاء إدراج اقتراحاتها في القائمة، وأن بعض اقتراحات الدول أدرجت فيها بالفعل. وأضاف الوفد أنه لن يحل محل الدول الأعضاء لصياغة اقتراحاتها. وبالنسبة إلى موقف منسق مجموعة البلدان الأفريقية، أشار إلى أن الوثيقة المقدمة من "مجموعة أصدقاء التنمية" ضمت دولا أعضاء من مجموعة البلدان الأفريقية، وأن بعض الاقتراحات الواردة فيها تطابق مع اهتمامات المجموعة. واستطرد الوفد قائلاً إن القراءة الممعة للوثيقة من شأنها أن تسمح للمجموعة المذكورة بالكشف عن بعض العناصر المهمة لها. وأضاف الوفد أن القائمة ستكون مفتوحة لأي اقتراح إضافي للمجموعة، وأن من المهم العمل على أساس وثائق رسمية واقتراحات ملموسة، ومن ثم يمكن لمجموعة البلدان الأفريقية إضافة بند إلى القائمة تحت عنوان "اقتراحات أخرى".

١٠٧- وأعلن وفد نيجيريا أنه ليس بحاجة إلى الإدلاء بأي بيان نظراً للتوضيحات التي قدمتها بعض الوفود.

١٠٨- وشكر الرئيس الوفود على جهودها، وأوضح أن القائمة مفتوحة كما أشار إلى ذلك وفد البرازيل. وأضاف أنه سيدخل عليها تحسينات لغوية ويضيف إليها ما تقترحه الوفود من اقتراحات جديدة. وقال إنه سيتحمل مسؤولية اختيار ترتيب الموضوعات المطروحة للمناقشة، وشرح أنه سيحاول إيجاد آلية تساعد على دفع المناقشات قدماً، وأضاف أنه سيحاول أيضاً أن يتأكد من إجراء مناقشة أولية بشأن كل الموضوعات حتى لا تعتقد الوفود أنه لن يجري مناقشة موضوع ما إذا لم يرد في أول القائمة. وأضاف أنه سيكرس وقتاً أطول لبعض الموضوعات وسيسعى إلى الوصول إلى الموافقة عليها. وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت اقتراحاً يرمي إلى إعادة صياغة البند ١٠ من الوثيقة، ورحب بأي اقتراحات أخرى لتتفتح أو تعديل الوثيقة في أثناء المناقشات، بحيث يمكن إضافة الاقتراحات إليها، وتستكمل بذلك وثيقة العمل الحالية. وقدم الرئيس بعض الموضوعات محل الجدل لمناقشتها وتحسين صياغتها أولاً بأول. وأضاف أنه سيحلل كل الموضوعات في النهاية لاستخلاص

بعض النتائج والوصول إلى قاسم مشترك بينها، بحيث يمكن خلال الدورة المقبلة في يولييه/تموز الموافقة على تقرير مناسب يحال إلى الجمعية العامة للفت نظرها إلى التوصيات الأكثر مناسبة، وبوجه خاص مختلف الاجتماعات والمؤتمرات التي تحال إليها تلك الموضوعات للنظر فيها. وطلب أن تقور الوفود ما إذا كان يجدر النظر في الموضوعات المختلفة أثناء النقاش، وتبلغه ذلك بالتالي. وبالنسبة إلى الموضوعات محل الجدل، أضاف أنه سيجري استشارات غير رسمية للوصول إلى اتفاق في الآراء وتحقيق أفضل النتائج الممكنة، وفتح باب المناقشة بشأن البند ١٠ من وثيقة العمل الوارد نصها على النحو التالي:

قائمة الاقتراحات المطروحة على بساط البحث في الاجتماع

- ١- اقتراح لتعديل اتفاقية الويبو لتضمينها نصاً صريحاً عن البعد التنموي (وثيقتان لمجموعة أصدقاء التنمية: WO/GA/31/11 و IIM/1/4).
- ٢- اقتراح لإنشاء لجنة دائمة للويبو معنية بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: WO/GA/31/11).
- ٣- اقتراح للنظر في إعداد معاهدة بشأن النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: WO/GA/31/11).
- ٤- اقتراح لصياغة مبادئ توجيهية لتطوير المساعدة التقنية وتنفيذها واعتماد المبادئ التوجيهية (وثيقتان لمجموعة أصدقاء التنمية: WO/GA/31/11 و IIM/1/4).
- ٥- اقتراح لإنشاء مكتب مستقل للويبو يكون معنياً بالتقييم والبحث (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).
- ٦- اقتراح للنظر في تدابير ترمي إلى ضمان اشتراك موسّع للمجتمع المدني والتجمعات المعنية بالمصلحة العامة في الويبو (وثيقتان لمجموعة أصدقاء التنمية: WO/GA/31/11 و IIM/1/4).
- ٧- اقتراح لصياغة مبادئ توجيهية بشأن أنشطة وضع القواعد والمعايير في الويبو واعتماد تلك المبادئ (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).
- ٨- اقتراح لإجراء تقييمات مستقلة تستند إلى الأدلة بشأن الأثر التنموي في أنشطة وضع القواعد والمعايير (في المعاهدات المقترحة والقائمة) (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).
- ٩- اقتراح لإقامة نظام يرمي إلى تنظيم جلسات مفتوحة قبل الشروع في أي مبادرة لوضع القواعد والمعايير (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).
- ١٠- اقتراحات لتحسين مشاطرة المعلومات بشأن المساعدة التقنية بما في ذلك إنشاء قواعد بيانات وموقع مخصص لذلك على الإنترنت ومكتب للويبو يعنى بالشراكة (وثيقة للولايات المتحدة IIM/1/2 ووثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4 ووثيقة للمملكة المتحدة IIM/1/5 ووثيقة للمكسيك IIM/1/3 ووثيقة للبحرين ولبنان IIM/2/2).

١٠ مكرر- اقتراح لتعزيز الانتفاع الاستراتيجي بنظام الملكية الفكرية بما في ذلك ما يتخلله من مواطن المرونة لأغراض التنمية، بما في ذلك إنشاء برنامج للشراكات في الويبو. ويستتبع ذلك جملة أمور منها إنشاء ما يلي:

• قاعدة بيانات للشراكات في الويبو؛

• ومكتب للشراكات في الويبو.

١١- اقتراح لبدء عمل استكشافي بشأن تحديد وظائف الأمانة في مجال تقديم المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات وفصلها عن الوظائف المرتبطة بوضع القواعد والمعايير (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).

١٢- اقتراح لصياغة مدونة آداب سلوك للموظفين والخبراء الاستشاريين العاملين في مجال المساعدة التقنية واعتماد المدونة (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).

١٣- اقتراح لوضع مؤشرات لتقييم أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).

١٤- اقتراح لتفعيل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية (وثيقتان للمملكة المتحدة IIM/1/5 و IIM/2/3).

١٥- اقتراح لتوسيع نطاق ما تقدمه الويبو من مساعدة تقنية، بما في ذلك تخصيص الأموال وإنشاء صندوق طوعي يستند إلى فلسفة أمانة الويبو الحالية وتصميم التنمية ومحتوياتها (وثيقتان للبرازيل IIM/1/3 والبحرين IIM/2/2).

١٠٩- وأعلن وفد الأرجنتين أنه لا يعترض على الإجراءات المقترحة من الرئيس، ولكنه يرى أن من المهم معرفة المعيار التي يستند إليه الرئيس لمعرفة أن بعض الموضوعات أكثر إثارة للجدل من موضوعات أخرى. وحتى تظل المناقشات متماسكة، التمس الوفد أن يتم التطرق لبعض الموضوعات التي اقترحتها "مجموعة أصدقاء التنمية" بطريقة مشتركة أو مترابطة. وأضاف أنه على استعداد لإظهار المرونة، أما بالنسبة إلى البند ١٠ من اقتراح الولايات المتحدة حرص الوفد على الإشارة إلى ذلك الاقتراح الذي يعتبره الرئيس أقل إثارة للجدل، هو في الواقع في نظره أكثر الموضوعات إثارة للجدل. كما وأضاف أنه لا ينوي الاعتراض على أن يتم التطرق للبند ١٠ في المقام الأول، لكنه يرى يود أن يتم تناول البند ٤ في الوقت المناسب، فيما يتعلق باعتماد مبادئ توجيهية لتطوير المساعدة التقنية وتنفيذها. وأعرب عن قلقه إزاء الانتقال من بند إلى بند آخر دون أن يكون هناك أي رابط بينهما.

١١٠- وأوضح الرئيس أنه على استعداد تام للسماح للوفود بالإعراب عن رأيها في مختلف الموضوعات، وأن ترتيب الموضوعات المطروحة للمناقشة ليس مهماً، لأنه ستناقشها الوفود بالكامل، وطلب إلى الوفود تبادل الرأي حول اقتراح وفد الأرجنتين المتعلق بالبند ٤.

١١١- وأعلن وفد الهند أنه ليس لديه أية مشكلة، غير أنه يريد الوصول إلى فكرة أوضح يؤسس عليها الموضوعات التي تثير كثيراً من الجدل وتلك التي تثير قليلاً من الجدل، ورأى من المفيد أن تبين

الوفود الترتيب الذي تفضله لمناقشة مختلف المسائل، سواء كان ذلك من البند ١ إلى البند ١٦ أو من البند ١ إلى البند ١٥.

١١٢- ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه قبل الشروع في تقديم أي معلومات مفصلة ينبغي تقديم بعض التوضيحات في ضوء التعليقات المقدمة، وأعرب عن استعداده لقبول البند ١٠ الذي وافقت الوفود على أن يكون الاقتراح الأول محل المناقشة. وأضاف أنه يشعر بالارتباك حول الإجراءات التي أشار إليها الرئيس وطلب منه أن يوضح ذلك. كما طلب من وفد الهند توضيحاً لما اقترحه لإزالة أي غموض. ورأى الوفد أنه ليس من المألوف محاولة إجراء استعراض أولي.

١١٣- وطلب الرئيس إلى وفد الولايات المتحدة أن يقدم الاقتراح، وتتناول الوفود من ثم المسائل الإجرائية حسيماً تزد حفاظاً على الوقت. واقترح التغاضي عن مصطلح "محل الجدل" الذي سيستعاض عنه، ووعده بإعادة صياغته بصورة منطقية أكثر بموافقة الوفود.

١١٤- وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيقدم اقتراحه وفقاً للصياغة التي قدمت بها ووزعت. وأشار إلى أن الاقتراح يقر بإسهام الملكية الفكرية والويبو في التنمية، وأنه يرمي إلى تعزيز ذلك الإسهام. وأضاف أن الاقتراح ليس مجرد مساعدة تقنية فحسب إنما يتعلق أيضاً بالاستخدام الاستراتيجي لنظام الملكية الفكرية، بما في ذلك هوامش مرونته للتنمية. وأشار إلى أن برنامج الويبو للشراكة سيستند إلى نجاح الويبو الملحوظ في تناول الاحتياجات الإنمائية المرتبطة بالملكية الفكرية. وأضاف أن برنامج الشراكة سيقرب بين جميع أصحاب المصالح من أجل التوفيق بين الاحتياجات المحددة والموارد المتاحة سواء من الويبو أو من وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو بنوك التنمية أو المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص أو المنظمات الخيرية أو مكاتب الملكية الفكرية وغيرها. وسيساعد الاقتراح البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في مشاركة تلك المؤسسات والتعاون معهما وبحث الاحتياجات والظروف المحددة لتحقيق توازن مناسب في التشريعات الوطنية ودعم المؤسسات مثل مكاتب الملكية الفكرية وهلم جرا. وأشار إلى أن الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية والقطاع الخاص والصناعة وغيرها من المؤسسات من خلال برنامج الشراكة سيحقق التعاون الذي ما كان ليتحقق دون تحمل المكتب الدولي للويبو عبئاً ثقيلاً. وأضاف أن برنامج الشراكة سيشمل قاعدة بيانات للويبو بشأن الشراكة ومكتباً للويبو عبناً ثقيلاً. وأضاف أن برنامج الشراكة قسماً شريكاً تفيد فيه المؤسسات الشريكة المتاحة، وقسماً قطرياً وإقليمياً تسجل فيه احتياجات محددة، وقسماً للنجاح يسجل فيه وصف أو تقييم كل نشاط يكفل بالنجاح. وسيضم مكتب الشراكة موظفين من الويبو يسعون إلى البحث عن شركاء وأموال بنشاط مكثف. ومن بين الأمثلة على الشراكة التي سردها الوفد إمكان أن تشارك وزارة للثقافة الإنمائية مع خبراء في المتاحف ومنظمات خيرية وبنك إقليمي للتنمية، وبإمكان جمعية لتحصيل حقوق المؤلف في بلد نام أن تشارك منظمات غير حكومية لها خبرة في ذلك المجال، وبإمكان مكتب للملكية الفكرية في بلد نام أن يشارك مكتباً مماثلاً في بلد متقدم. وقال الوفد إنه يعتقد أن برنامج الشراكة المقترح سيساعد على معالجة احتياجات عديدة، لا سيما الحاجة إلى تحسين تنسيق الملكية الفكرية المرتبطة بالمساعدة الإنمائية، والحاجة إلى معرفة الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية وظروفها المحددة، والحاجة إلى جعل الويبو والمساعدة الإنمائية المرتبطة بالملكية الفكرية أكثر مناسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، والحاجة إلى جعل أصحاب المصالح جميعاً على وعي بالاحتياجات الحقيقية والموارد المتاحة. ورأى الوفد أن اقتراحه سيستند إلى نجاح الويبو في ربط مشروع شبكة المنظمة على الإنترنت بكل مكاتب الملكية الفكرية التابعة للدول الأعضاء. وأشار إلى أنه يمكن للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً أن تتنفع بالمشورة بشأن استراتيجيات الملكية الفكرية باللجوء سواء إلى الويبو أو الأونكتاد أو المنظمات غير الحكومية أو مكاتب الملكية الفكرية أو غير

ذلك، لأن اقتراح برنامج شراكة الويبو يستهدف تيسير الاختيار والمنافسة والتعاون لوضع أنظمة للملكية الفكرية تلبي الاحتياجات والظروف والأهداف المحددة للبلدان. وأضاف الوفد أنه شرح ذلك بالتفصيل في الاقتراح الذي قدمه في الدورة السابقة للاجتماع. وطلب إلى الوفود النظر في ذلك الاقتراح بنفس الروح التي قدم بها، وهي روح التعاون والسير قدماً في المناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية.

١١٥- ورأى وفد المكسيك أن الاقتراح المقدم من وفد الأرجنتين يمثل أساساً ممتازاً لأنه يشمل نقاطاً عديدة متشابهة، غير أنه رأى أن البند ٤ ذو طابع عام على ما يبدو، ورأى أنه يتعلق بسياسة اعتماد المبادئ التوجيهية والتنمية وتنفيذ المساعدة التقنية، وأنه أوسع نطاقاً إلى حد ما من البند ١٠ الذي يتناول مسألة مشاركة المعلومات المحسنة بشأن المساعدة التقنية. وبما أن الوفود شرعت في مناقشة البند ١٠، رأى الوفد أنه ينبغي أيضاً مناقشة البند ٤ لأنه يرتبط به. وبالنسبة إلى البند ١٠ مكرر المقترح من الولايات المتحدة، وأضاف أنه يريد التعليق عليه، لأن من المهم الأخذ بعين الاعتبار تنفيذ قاعدة بيانات وموقع على الوب ومكتب شراكة للويبو وغير ذلك من التكاليف. وتساءل الوفد عما إذا كانت الويبو ستوفر الموارد المطلوبة أو سيوفرها الأونكتاد أو البنك الدولي أو مكاتب الولايات المتحدة، ومقدار المساهمة المالية للدول الأعضاء في ذلك الصدد. وأضاف أن مسألة اقتصادية ظهرت مع كل تلك الموضوعات، وأراد أن يعرف مصدر تلك الموارد قبل مواصلة النقاش.

١١٦- وأعلن وفد كندا أنه سيعلق على البند ١٠ مكرر الذي قدمته الولايات المتحدة، وأضاف أنه قد يعلق لاحقاً على بعض الموضوعات الأخرى المتعلقة بالتعاون التقني والواردة تحت البند ١٠. وبالنسبة إلى مبادرات التعاون التقني، أشار إلى أن من المهم أن تكون فعالة قدر الإمكان للتأكد من توجيه المساعدة لسد احتياجات البلدان النامية على أفضل وجه. ولذلك رأى الوفد أن اقتراح الولايات المتحدة الرامي إلى وضع برنامج للويبو بشأن الشراكة اقتراح مهم. إذ إنه سيساهم في تحسين الشفافية والتنسيق بين البلدان المانحة والمستفيدة.

١١٧- ورأى وفد الأرجنتين من جديد أنه ينبغي استكمال موضوع المساعدة التقنية بعناصر أخرى رأى أنها غائبة عن الاقتراح. ورأى أنه ينبغي أن تستند المساعدة التقنية أساساً إلى احتياجات وطلبت الدول الأعضاء. وأشار إلى ضرورة إدارتها وتقييمها بطريقة شفافة ومحيدة. وأوضح السبب الذي دعا إلى إلقاء الضوء في اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" ليس على الشفافية والتدريب فحسب، وإنما على فكرة إدارة وتقييم المساعدة التقنية أيضاً لأن من شأن ذلك أن يكفل الفعالية ويراقب استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن.

١١٨- ورحب وفد باكستان بالمناقشات الموضوعية التي طالب بها على الدوام، وأوضح أن صياغة اقتراح الولايات المتحدة قد تمت مناقشتها بعد تعميم الاقتراح. وبالنسبة إلى اقتراح الولايات المتحدة الوارد في الوثيقة IIM/1/2 الذي عمم قبل انعقاد الاجتماع، قال الوفد إنه يشارك بعض الأفكار الواردة فيه. فأولاً يوافق الوفد على أن المساعدة التقنية تمثل عنصراً مهماً في عمل الويبو، ويرى أن اقتراح الولايات المتحدة سيحسن ويدعم أنشطة الويبو الحالية المتعلقة بالمساعدة التقنية، والتي شهدت تحسناً ملحوظاً خلال السنتين أو السنوات الثلاث الأخيرة. وأضاف أن ثمة جانباً آخر في الاقتراح يود التعليق عليه بعد أن أشار إليه وفد الأرجنتين. وقال إنه على الرغم من أهمية الاقتراح الذي يرمي إلى ضرورة أن تنمى المساعدة التقنية مع طلبات البلدان النامية والحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات بشأن الشراكة ومكتب الويبو بشأن الشراكة، تبين للوفد بعد مناقشة جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وضوح الطريقة التي تتبعها المنظمة في تقديم المساعدة التقنية. وأضاف أن المناقشات بشأن بعض المسائل مثل

المسألة الوارد ذكرها في البند ٤ والاقتراحات الأخرى الواردة في البند ١٠ ستؤدي إلى تغيير التوجه. وأشار الوفد إلى طريقة صياغة اقتراح الولايات المتحدة، فرأى أن هناك اختلافاً في إدراك المقصود من المساعدة التقنية، لأن الاقتراح يتعلق بالملكية الفكرية المرتبطة بالتنمية، في حين أن المناقشات تعلق بالتنمية في نظام الملكية الفكرية. ويتطلب الأمر من ثم النظر في ذلك الاختلاف الذي سيؤثر في برامج المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو حالياً، نتيجة لمناقشة البند ٤ من جدول أعمال التنمية والبنود الأخرى. وإذا كان الوفد على اعتقاد بأهمية الاقتراح إلا أن هناك جزءاً صغيراً مهماً من جدول أعمال التنمية يجدر النظر فيه بعناية.

١١٩- واستهل وفد المملكة المتحدة كلمته بشكر الولايات المتحدة على شرح وتوضيح اقتراحه. وقال إن أحد الجوانب الرئيسية من الاقتراح ضرورة تقديم طلب للحصول على المساعدة. ورأى أن الاقتراح إسهام مهم في الجهود الرامية إلى تقديم مساعدة تقنية فعالة، وأيد بكل الصدق اقتراح الولايات المتحدة الوارد في الوثيقة IIM/1/5، وأكد في الوقت ذاته مثل الوفود الأخرى على ضرورة تقييم برامج المساعدة التقنية على وجه ملائم. وأوضح أنه لفت النظر في اقتراحه إلى العمل الذي اضطلعت به اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية في ذلك المجال، وأضاف أن تأخذ اللجنة اقتراح الولايات المتحدة في الحسبان وكذلك الجوانب الأخرى من جدول الأعمال بشأن المساعدة التقنية. وعلى منوال الوفود الأخرى التي أشارت إلى الفقرة ٤ من قائمة الاقتراحات المقدمة، رأى أن من المهم مناقشة تلك الفقرة، وأيد عدداً من الاقتراحات التي ترد فيها. وأضاف الوفد أنه لا ينظر إلى مسألة المساعدة التقنية في ضوء اقتراح الولايات المتحدة فحسب، بل ينظر أيضاً إلى جوانبه الأخرى كما أوضح ذلك في اقتراحه.

١٢٠- وأعلن وفد البرازيل أنه يريد التأكيد على بعض النقاط التي تناولتها الوفود الأخرى، ألا وهي اقتراح الولايات المتحدة والاقتراحات الأخرى المرتبطة بها. وأشار إلى أنه يتضح أن "مجموعة أصدقاء التنمية" عند إعداد الوثيقة IIM/1/4 أوضحت أن الآليات المسؤولة عن مشاركة المعلومات المناسبة مفيدة في مجال التعاون التقني، لأنها تساعد على تحسين التعاون التقني مع البلدان المستفيدة. وليس المقصود من ذلك تقديم اقتراح وحيد في هذا الخصوص، وإنما المقصود هو أن يكون جزءاً من آليات واسعة النطاق تكفل تقديم المساعدة التقنية لأغراض التنمية على وجه مناسب. وقال إن وفد الأرجنتين أشار إلى تلك النقطة بالتحديد، وإلى أنه يرى من المهم مشاركة المعلومات، على أن تصحب ببعض التدابير الأخرى التي تشمل مبادئ وتوجيهات بشأن المساعدة التقنية الإنمائية التي اقترحت أيضاً في الوثيقة IIM/1/4. كما أشار إلى أنه أدلى ببعض الملاحظات بشأن اقتراح الولايات المتحدة في الاجتماع السابق، وإلى أنه أعرب عن تقديره للجهود التي بذلها وفد الولايات المتحدة في صياغة ذلك الاقتراح. وقال إنه يشارك بعض الاهتمامات التي دفعت الولايات المتحدة إلى إعداد وثيقتها. ومع ذلك أعرب عن قلقه بخصوص جوانب معينة من اقتراح الولايات المتحدة، إذ رأى أن الحل المقترح منها لتحسين التعاون التقني يستند إلى فكرة خصخصة عملية التعاون التقني لتحسين نوعيتها وفعاليتها من حيث التكلفة. ورأى الوفد أن ذلك النهج ليس هو النهج الملائم، لأن خصخصة المساعدة التقنية من شأنها أن تجعل للقطاع الخاص وكذلك لأصحاب الحقوق نفوذاً أكبر في تحديد مسار المساعدة التقنية، ومن شأنها بالتأكيد أن تكون في مصلحة أصحاب الحقوق في القطاع الخاص. وأضاف الوفد أنه يعتقد أن الاقتراح لن يأخذ مشاغل البلدان النامية بعين الاعتبار، وعلى الأخص نوعية المساعدة التقنية، وأن اقتراح الولايات المتحدة لن يؤدي إلى تطوير تلك المساعدة على نحو محايد. وأعرب الوفد مع ذلك عن تقديره لجهود الولايات المتحدة في إعداد الاقتراح، وتطلع إلى مناقشته بصورة إضافية.

١٢١- وأيد وفد السويد اقتراح الولايات المتحدة، وأضاف أنه يتفق مع التعليقات التي قدمها وفد المملكة المتحدة، والتي تفيد أنه ينبغي أن يكون تنسيق وتفعيل التعاون الإنمائي جزءاً مهماً من الجهود المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأكد الوفد أنه ينبغي أن تقدم المساعدة التقنية بناء على الطلب.

١٢٢- وأيد وفد استراليا الاستراتيجية الرامية إلى بحث مسائل التنمية الواردة في اقتراح الولايات المتحدة ووضع برامج للشراكة بالاستعانة بشبكة الإنترنت، لأن ذلك الاقتراح يتيح إمكانية توحيد المساعدة التقنية وإنشاء شبكات كافية في نفس الوقت لتجميع الوكالات الأخرى المعنية ببرامج التنمية، كما يتيح للدول الأعضاء أن تطور شراكاتها مع أقاليم وبلدان محددة. وأشار الوفد إلى أنه من أجل أن تكون برامج المساعدة التقنية فعالة مثل تلك التي تنفذها أستراليا في الإقليم الآسيوي والمحيط الهادئ، فمن المهم مساندة برامج الويبو والبلدان المستفيدة. وأضاف الوفد أن اقتراح الولايات المتحدة آلية شفافة تربط بين الجهود الإنمائية لمختلف المنظمات وتحفز الدول الأعضاء في مختلف المنظمات على الاضطلاع بدور أكبر في مجال المساعدة التقنية المهم.

١٢٣- وقال وفد اليابان إنه بالإضافة إلى تعليقاته في اليوم السابق يؤكد أهمية الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة، وأضاف أنه أحاط علماً ببرنامج التعاون التقني الحالي وضرورة تطويره وفقاً لاحتياجات البلدان المستفيدة. وأضاف أن اقتراح الولايات المتحدة بشأن إنشاء قاعدة بيانات مهم للغاية.

١٢٤- وشكر وفد الولايات المتحدة الرئيس، وأشار إلى أنه بما أن الرئيس يود الانتقال إلى موضوع جديد فإنه يعرب عن شكره للوفود الأخرى على التعليقات التي قدمتها. وردا على بعض التعليقات، قدم الوفد توضيحات على التعليق بأن النظام قد يرمي إلى خصخصة المساعدة التقنية، وإذا كان إنمائي التوجه، فأوضح أنه إذا نظرنا إلى الوكالات المانحة، فإن بعض مصالح القطاع الخاص ستكون ممثلة فيها بالتأكيد وعلاوة على ذلك، قال الوفد إن النقطة الجوهرية للمسألة هي أن البرنامج سيسمح للبلدان وبصورة خاصة للبلدان النامية أن تتخذ قرارات وفقاً لاحتياجاتها، وتقرر نوع البرامج المطلوب تنفيذها، ورأي استناداً إلى ذلك أن البرنامج سينفذ بناء على طلب البلدان المعنية وسيكون إنمائي الوجهه، وفقاً لتقييم كل بلد لاحتياجاته. وأشار الوفد إلى أنه وضع ذلك البرنامج حيث يتم تنفيذه بتدابير من خارج الميزانية وبموارد إضافية من الموارد المتوفرة للويبو حالياً.

١٢٥- وقال وفد الاتحاد الروسي إنه يريد الاستجابة إلى طلب الرئيس الرامي إلى التعليق بوجه عام على البند ١٠ المطروح للبحث. وأضاف أن اقتراح الولايات المتحدة الرامي إلى إنشاء شراكة على شبكة الإنترنت سيسمح بتنسيق الأنشطة لدفع عجلة التنمية. ولذلك رأى أن من المهم والمفيد دراسة ذلك الاقتراح على نحو أكثر تفصيلاً، وأنه على استعداد للمشاركة في مناقشة ذلك الموضوع في مرحلة لاحقة.

١٢٦- وشكر وفد البرازيل الرئيس من جديد على إتاحة الفرصة له لطرح الاقتراح المقدم من "مجموعة أصدقاء التنمية" بشأن صياغة اعتماد مجموعة من المبادئ والتوجيهات بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وأضاف أن الاقتراح الذي قدمه "أصدقاء التنمية" إلى الجمعية العامة للويبو سنة ٢٠٠٤ أشار إلى أن الويبو تضطلع بدور رئيسي في تقديم المساعدة التقنية المرتبطة بالملكية الفكرية وتكوين الكفاءات، وإلى أن جانب ولاية الويبو بموجب الاتفاق المبرم بينها ومنظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٥، تؤدي الويبو أيضاً دوراً مهماً في تنفيذ اتفاق تريبس في البلدان النامية. واستطرد الوفد قائلاً إن أنشطة المساعدة التقنية القانونية في سياق اتفاق تريبس ينبغي تنفيذ أحكامه في هذا الصدد، بما في ذلك أحكام المواد ٧ و ٨ و ١٣ و ٣٠ و ٣١ و ٤٠ الداعمة للتنمية وكذلك القرارات اللاحقة الداعمة للتنمية مثل إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة، على نحو يستجيب للاحتياجات الإنمائية

للبلدان وتطلعاتها. وأقر الوفد بأن الويبو قامت بخطوات مهمة في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، غير أنه رأى أن بإمكان الويبو أن تقوم بأكثر من ذلك كي تكون المساعدة أكثر فائدة للأهداف الإنمائية. ولذلك رأى أنه ينبغي تخطيط وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على أساس مجموعة من المبادئ والتوجيهات الشفافة. وأضاف الوفد أن في حالة الموافقة على تلك المبادئ والتوجيهات واعتمادها من قبل الدول الأعضاء في الويبو سيكون بالإمكان وضع خارطة طريق لتوسيع نطاق المساعدة التقنية وتحسين نوعيتها. وأضاف الوفد أنه يقر بشدة بأهمية وفائدة المساعدة التقنية التي قدمتها الويبو في السابق، غير أنه حريص كل الحرص على مواصلة الجهود لمحاولة تحسين نوعية تلك المساعدة. وقد كانت تلك المسألة محل نقاش مكثف في عدد من المحافل وبين مختلف أصحاب المصالح وكذلك في المراجع التي تناولت تلك المسألة بالبحث. واستطرد الوفد قائلاً إن جميع المشاركين في الاجتماع على علم بنقير اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية التي أنشأتها حكومة المملكة المتحدة منذ سنوات قليلة، والتي تناولت المسألة بالبحث وقدمت عدداً من الآراء المهمة. وأضاف الوفد أنه استمع بعناية إلى النقاش الذي دار حتى الآن في الاجتماع بشأن مسألة المساعدة التقنية، ورأى أن هناك اتفاقاً واضحاً بوجه عام على أن المبادئ والتوجيهات المحددة في الوثيقة صحيحة وسليمة وتوفر أساساً تبنى عليه المساعدة التقنية. وأوضح أن تلك المبادئ حددت في الوثيقة IIM/1/4 في الصفحتين ٢١ و ٢٢. وأوضح الوفد أن المبادئ الثمانية المحددة في الوثيقة تم لفت النظر إليها في المناقشات التي دارت في الاجتماع الأول، وقد وردت أيضاً في اقتراح "أصدقاء التنمية". وأضاف أن من المهم أن تؤدي المناقشات إلى وضع عدد من المبادئ والتوجيهات التي تكفل للبلدان أن تستفيد إلى الحد الأقصى من المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، وأنه يتطلع باهتمام كبير للاستماع إلى رأي الوفود بشأن تلك المبادئ والتوجيهات. واستطرد قائلاً إنه بذل جهداً كبيراً لوضع المبادئ التي تنطبق على مختلف المشاغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الويبو، وبصورة خاصة قصور المساعدة التقنية التي قدمت في السابق، وأعرب عن أمله أن تولي الدول الأعضاء الأخرى مزيداً من العناية بتلك المسألة واقتراح إدخال تحسينات على المبادئ والتوجيهات المذكورة.

١٢٧- وقال وفد المملكة المتحدة إن من المفيد إعداد مبادئ توجيهية للمساعدة التقنية، غير أنه بعدما نظر في تفاصيل الاقتراح الوارد في الوثيقة IIM/1/4 رأى أن هناك بعض القصور في عدد من المبادئ التوجيهية المقترحة، ورأى بالتالي أنه يجب مناقشتها على نحو أكثر تفصيلاً، وأن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية هي المحفل المثالي لإجراء ذلك النقاش. وقال إنه سيناقد التفاصيل في اللجنة المذكورة في القريب العاجل، وأنه سيسنسر من الهيئات الأخرى عن طريقة تقديم مساعدتها التقنية، كي تتمكن الويبو من الانتفاع بأفضل الممارسات في ذلك المجال.

١٢٨- وقال وفد كندا إن عدداً من المشاركين في الاجتماع السابق أعربوا عن تقديرهم للويبو على مبادراتها الحالية التي تقوم بها لصالح البلدان النامية في مجال التعاون التقني، وإنه تم التسليم بذلك في الوثيقة التي قدمتها البحرين وجاء فيها أنه تحققت نتائج ملموسة من عمل الويبو المخصص للبلدان النامية. واستدرك قائلاً إن العديد من البلدان النامية أعربت مع ذلك عن الحاجة إلى إعادة النظر في نمط التعاون التقني الذي تقدمه البلدان المتقدمة في المنظمات الدولية كوسيلة للاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات الجديدة للبلدان النامية. وأضاف الوفد أنه يقر بأن الجهود المبذولة في ذلك المجال مثل المساعدة على صياغة السياسات وتحليل المسائل المعقدة والإعداد للمفاوضات الدولية ودعم الأنظمة الوطنية للإبداع، ستكون مفيدة للبلدان النامية وتحقق نتائج ملموسة على الأجل الطويل. وأشار الوفد من جديد إلى وثيقة البحرين التي اقترحت أن تشجع الدول الأعضاء على تقديم المساعدة لوضع استراتيجيات وطنية بشأن الملكية الفكرية. ولهذا الغرض، يحيد الوفد النهج الرامي إلى تقديم المساعدة بناء على الطلب، مما سيضمن فهماً أفضل للاحتياجات المتعلقة بالسياسة الإنمائية وتكوين الكفاءات مما

يكفل فهماً أفضل. وأشار إلى أن وفد البرازيل أبلغ الحاضرين في الاجتماع أن لجنة المملكة المتحدة المعنية بحقوق الملكية الفكرية قد بحثت تلك المسألة وذكرت في تقريرها أنه غالباً ما تخطط وتقديم المساعدة التقنية المرتبطة بالملكية الفكرية بمعزل عن برامج التنمية الأخرى، وأن من المهم تقديم تلك المساعدة على نحو ناجح بقدر الإمكان. وأضاف أن من المهم كما ذكر وفد المملكة المتحدة إدراج سياسات حقوق الملكية الفكرية في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر، وفي حالة عدم إدراجها فإن من المحتمل أن تولي الوكالات المانحة أولوية أقل للمشروعات المتعلقة بالملكية الفكرية وكذلك لطلبات التمويل. وفي ذلك السياق أعلن الوفد أنه يتعهد باستخدام موارد الويبو على نحو رشيد، ورأى أن المبادئ والتوجيهات المتعلقة بالتنمية ستساعد في هذا العمل الحاسم. ونظراً إلى عدد الاقتراحات المقدمة، رأى الوفد أن من المهم مناقشتها بالتفصيل، وإحالتها إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية لأنها تدخل في اختصاصها، وأيضاً لذلك اقترح وفد المملكة المتحدة الرامي إلى إعداد مبادئ وتوجيهات في هذا الصدد. واختتم الوفد كلمته بلفت النظر إلى بعض النقاط التي تشغل بال الاجتماع، ورأى أن المساعدة التقنية ينبغي أن توجهها الدول الأعضاء وتقدم بناء على الطلب وتكون شفافة.

١٢٩- وقال وفد الهند إنه مندهش إلى حد ما من ردود المتحدثين السابقين اللذين ارتأيا أنه ينبغي إحالة الاقتراح المتعلق بالبعد الإنمائي للمساعدة التقنية إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية. وأضاف أنه تردد في التعليق على اقتراح وفد الولايات المتحدة، وإن رأى أن الاقتراح سمي بالتعاون التقني وأدخل في اختصاص اللجنة السابق ذكرها. ورأى الوفد مع ذلك أنه ربما يجدر النظر في الاقتراح في الإطار الحالي بالنظر إلى البعد الإنمائي للأشياء، لأن البعض قد يحاول بحجة أن هناك شيئاً آخر بالإضافة إلى التعاون التقني. ومن جهة أخرى، فإن اقتراح "أصدقاء التنمية" الذي قدمه وفد البرازيل نظر في جانب خاص واحد، وأهم بحث البعد الإنمائي في إطار المساعدة التقنية، الأمر الذي يعني أن اللجنة الدائمة المذكورة أعلاه تهتم أساساً بالمساعدة التقنية لتمكين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من حماية الملكية الفكرية على أفضل وجه. وأعرب الوفد عن مشاغله بشأن البعد الإنمائي، وأضاف أن الاجتماع يحاول أن يعرف ما إذا كانت المساعدة التقنية تقدم لتوفير الحماية للملكية الفكرية أو إذا كانت تقدم حسب الطلب. ولذلك أعرب عن دهشته لأن المتحدثين الأخيرين ارتأيا أن من الأفضل بحق اقتراح "أصدقاء التنمية" في إطار لجنة للتعاون التقني، في حين أنهما لم يقدموا ملاحظات مماثلة بشأن اقتراح وفد الولايات المتحدة. وقال الوفد إنه إذا سعى أي بلد نام مثلاً إلى دعم صناعة للنشر، ففعل شريكه يكون جمعية أو هيئة للناشرين لا شك أنها ستتخذ موقفاً حمائياً قوياً. ورأى الوفد أن هذا النمط من الشراكة من الأفضل أن يتأسس على إطار ثلاثي الأطراف. ولذلك رأى الوفد أن بإمكان الاجتماع أن يحقق توازناً في المصالح بالاعتماد على شريك من المجتمع المدني في الاتفاق الثلاثي الأطراف.

١٣٠- واستهل وفد المملكة المتحدة كلمته بالإعراب عن سروره من إجراء مناقشات جوهريّة في الاجتماع وتبادل الآراء المفيدة للغاية. وأضاف أنه يريد توضيح رأيه بشأن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية فقال إن اللجنة المذكورة هيئة قانونية النشأة وموجودة بالفعل وأنها تضم جميع الدول الأعضاء في الويبو. وقد إنشئت اللجنة ومنحت لها ولاية واسعة النطاق دون أي تحفظ، وهو ما أكدته الأمانة في الفقرة ٩٢ من الوثيقة PCIPD/4/3. واستطرد الوفد قائلاً إن اقتراحه يعني أن اللجنة هي المنتدى المثالي لمتابعة النظر في المسائل محل النقاش الحالي في حالة دعمها وإنعاشها على النحو المناسب. وأضاف أنه أوضح في مداخلة السابقة أن اقتراح الولايات المتحدة يمكن الأخذ به في اللجنة المذكورة، وأيضاً لذلك المبادئ والتوجيهات التي وضعت في هذا الصدد. وأشار إلى أنه اندهش بالتالي من اندهاش وفد آخر من موقفه. وأكد الوفد أنه يرى أن اللجنة المذكورة لها دور واضح

وصريح تؤديه وفقاً لولايتها فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، بل كذلك للنظر في المسائل الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية.

١٣١- وأعلن وفد الأرجنتين أنه بالنظر إلى المرحلة الراهنة من النقاش، ينبغي وضع الموضوعات في سياقها المناسب لها. وقال إن الاقتراح الرامي إلى وضع جدول أعمال لليوبو بشأن التنمية لا يحتوي على عناصر مستقلة عن بعضها وأنه جزء من كل يمكن النظر فيه كوحدة جامعة، وأن الوثيقة المقدمة في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ بحثت بعض الجوانب الأساسية مثل الولاية وسير إدارة العمل، وامتدت من ثم إلى مختلف الهيئات والأنشطة التي تضطلع بها الليوبو. وبالنسبة إلى المساعدة التقنية، رأى الوفد أن من المهم وضعها في السياق الصحيح وتساءل، من الناحية النظرية، عما تستند إليه في الاقتراح. وأضاف أن "أصدقاء التنمية" لم يقدموا اقتراحاً يرمي إلى إنشاء آلية إجرائية فحسب ولكن هناك سياقاً نظرياً يحيط بالمسألة. وذكر الاجتماع بأن الاقتراح الذي قدمته "مجموعة أصدقاء التنمية" في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ كان مبنياً على أساس مبادئ وتوجيهات وكذلك على أساس آليات الهدف منها هو ضمان ألا تظل تلك المبادئ والتوجيهات مجرد مفاهيم نظرية، ولذلك فإن الاقتراح الوارد تحت البند رقم ٤ مرتبط بالبنود ١١ و١٢ و١٣ من الوثيقة، وله صلات بديهية بها. وأضاف قائلاً إنه بيّن في تلك البنود ماهية بعض تلك الآليات. وقال إن الهدف من الاقتراح المطروح هو الأمل في أن تنفذ تلك المبادئ والتوجيهات وألا تترك كما لو كانت إعلاناً ليس إلا. وبالنسبة إلى الاقتراح الرامي إلى إحالة بعض المسائل إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية، قال إنها تتمتع بولاية واسعة وليست هناك أية تقييدات على ما يمكن أن تجزئه. وأوضح في الوقت ذاته أن الاجتماع الحكومي الدولي يختص أيضاً بتناول بعض المسائل وإعداد التوصيات وإحالتها إلى الجمعية العامة من أجل اتخاذ قرار بشأنها. وبالإشارة إلى الآليات الواردة في الاقتراح التي قدمته "مجموعة أصدقاء التنمية" في أبريل/نيسان، أشار إلى أنه كان من المقترح أن تعتمد الجمعية العامة لليوبو المبادئ والتوجيهات في دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، وأضاف أن الاقتراح يحتوي بالتالي إلى إجراءات محددة. وذكر الوفد الاجتماع بالمبادئ الموضوعية في ذلك الاقتراح، نظراً لأنها ليست متاحة لبعض الوفود ولأن الوثيقة طويلة. ورأى أن المساعدة التقنية ينبغي أن تركز على الأهداف الإنمائية، وينبغي أن يستند تصميمها وتقييمها إلى مستوى تنمية كل بلد مستفيد، كما ينبغي أن تتاح مرونة كافية في الاتفاقات الدولية تسمح بوضع سياسات وطنية لأغراض التنمية وتحقيق التوافق مع الصكوك الدولية الأخرى. وأضاف الوفد أنه ينبغي أن تشمل المساعدة التقنية مختلف المسائل، بالإضافة إلى الممارسات المناهضة للمنافسة والممارسات التعسفية المتعلقة بالملكية الفكرية التي قد تقيد التجارة أو نقل التكنولوجيا. وينبغي أن تكون المساعدات التقنية محايدة وغير متحيزة وغير تمييزية وأن تكون متماشية مع احتياجات كل بلد مستفيد ويلبي احتياجاتها ويعالج المشكلات التي تواجهها. وينبغي أن يباشر ويصمم المساعدة التقنية خبراء استشاريون مستقلون وبنادى أي تعارض في المصالح. وأضاف الوفد أنه ينبغي أن تكون أنشطة المساعدة التقنية محل تقييم دائم من قبل كيان مستقل لضمان فعاليتها. وتساءل الوفد إن كان هناك أي وفد من الوفود الحاضرة يعترض على المبادئ والتوجيهات المقترحة أو يعتبر أنها غير قابلة للتطبيق في منظمة دولية. ولاحظ أن المبادئ واضحة جداً على ما يبدو وأنها مصاغة بطريقة بسيطة. وقال الوفد من جديد إن الاقتراح لم يتناول المبادئ والتوجيهات فحسب، بل كذلك الآليات الضرورية للتمكين من تنفيذها. وكرر أن المقترح اعتمد المبادئ والتوجيهات في الجمعية العامة المقبلة، وينبغي أن تمثل تلك المبادئ أساساً للأنشطة المقبلة التي تباشرها الليوبو في مجال المساعدة التقنية والتعاون التقني. وأضاف أن من بين الآليات المقترحة هناك وضع قاعدة للبيانات وصفحة على شبكة الوب مخصصة للمعلومات المتعلقة بالمساعدة التقنية، لضمان مزيد من الشفافية والتمكين من تقييم تحقيق الأهداف المنشودة. وقال الوفد إن الاقتراح يعرض آليات أخرى مثل الفصل بين أنشطة وضع القواعد والمعايير من جهة والمساعدة التقنية من جهة أخرى في الأمانة، وإعداد مدونة قواعد سلوك لضمان

حياد وحرفية الخبراء الاستشاريين والموظفين المعنيين بأنشطة المساعدة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد على ضرورة الشروع في العمل لتحديد المؤشرات والمعالم التي تسمح بتقديم المساعدة التقنية على نحو أفضل. ولذلك رأى أنه يمكن أخذ تلك النقاط بعين الاعتبار رغم تقسيمها إلى مجموعات مختلفة. وفي الختام، أضاف أن "أصدقاء التنمية" وافقوا على تلك القائمة التي أوضحت الاقتراحات بوجه عام.

١٣٢- وقال وفد إيران إن الصباح انقضى في إجراء محادثات بروح إيجابية من التعاون لوضع إطار لمناقشات مباشرة، وإن الاجتماع استمع إلى بعض ملاحظات الوفود التي تمثل خطوة إلى الأمام. وأضاف الوفد أن المساعدة التقنية لا تقتصر على البلدان المانحة وأصحاب المصالح، وأن الاجتماع الحكومي الدولي لا يهدف إلى تركيز اهتمامه على جميع أموال طوعية، وأنه اتبع نهجاً إيجابياً، كما قدم حلاً إيجابياً. وأعرب الوفد عن دهشته إزاء مناقشة حل تقني إضافي في الاجتماع في حين أنه ينبغي إحالة اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وأضاف أنه تمت الموافقة على فحص الاقتراحات من الناحية الجوهرية، إلا أن وفد المملكة المتحدة ألح على إحالة تلك الاقتراحات إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية. وختم كلمته قائلاً إن من الضروري وضع مبادئ وتوجيهات في هذا الصدد.

١٣٣- وقال وفد أستراليا إنه يريد التعليق على الفكرة القائلة بأن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية ليست المنتدى الملائم لمناقشة المبادئ والتوجيهات الرامية إلى تنفيذ المساعدة التقنية. وأضاف أنه يتفق مع وفد المملكة المتحدة على أن اللجنة المذكورة هي المنتدى الملائم لإجراء مناقشات بشأن تلك المسائل، وأنه إذا لم تدرج اللجنة البعد الإنمائي في عملها عادة، إلا أن بإمكانها أن تشرف على تنظيم جدول أعمال التنمية في عملها. وأضاف الوفد أنه يوافق على أن تتناول اللجنة المذكورة بالبحث في اقتراح وفد الولايات المتحدة.

١٣٤- ووافق وفد الجزائر على موقف وفود إيران والهند والأرجنتين، وأضاف أن الجمعية العامة كلفت الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات بوضع خطة عمل للتنمية، شرط أن يكون اقتراحه كاملاً ومتماسكاً. وإذا شرع الاجتماع في تقسيم المسائل وخطة العمل، فإنه سيتعين عليه لاحقاً أن يجمعها. وإذا حاول الاجتماع تقسيم اختصاصاته وتحويلها إلى هيئات ولجان أخرى، فإنه لن يستجيب إلى طلب الجمعية العامة الذي التمس فيه من الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات أن يضع خطة عمل، كما هو مرتقب منه. وأوضح الوفد أن المساعدة التقنية جزء من مشروع خطة عمل للتنمية وينبغي أن تستند إلى بعض المبادئ. وأوصى الوفد أن يناقش الاجتماع كل المسائل ويقدم كل اقتراحاته خلال الدورة الحالية، وطلب إلى جميع المشاركين في الاجتماع أن يتعاونوا في هذا الشأن.

١٣٥- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه عندما نظر إلى الاقتراحات المتعلقة بالبند ٤، والرامية إلى وضع واعتماد مبادئ وتوجيهات بشأن التنمية وتنفيذها، انتابه بعض القلق إزاء الاقتراحات المقدمة، ورأى أن بعض قلقه على الأقل يرجع إلى اختلاف فهم أو ربما سوء فهم طريقة تقديم تلك الاقتراحات. وقال الوفد مثلاً إنه نظر إلى بعض المقدمات المنطقية الواردة في الفقرة ٥٩ من الوثيقة IIM/1/4، والتي تتعلق بأساس بعض تلك الاقتراحات، ورأى أنه لا يشارك العديد من الآراء، لأنها تثير الشكوك إزاء تصور مشروع المبادئ التوجيهية. ومن أمثلة ذلك الجملة الأولى الواردة في الفقرة ٥٩، والتي جاء فيها: "ويمكن النظر إلى الملكية الفكرية في أغلب الأحيان على أنها غاية في حد ذاتها". ورأى الوفد أنه من المشروع أن تشعر بعض الدول الأعضاء بالقلق، لأنه لم تقل أي دولة عضو إنها ترى الملكية الفكرية كغاية في حد ذاتها، ورأى الوفد أن ذلك يمثل معارضة أساسية أو اختلافاً أساسياً

في الآراء التي يتعين مناقشتها في الاجتماع. وفي ضوء ذلك، رأى الوفد أن بعض المبادئ التوجيهية المقترحة قد تثير عدداً من الأسئلة حسب كيفية رؤية مختلف الدول الأعضاء لمختلف الموضوعات. وأضاف أنه أشير في الفقرة الفرعية (ب) إلى الاهتمام بصورة خاصة بالانتفاع بهوامش المرونة والاتفاقات الدولية التي قد تبدو في رأيه أنها تمثل نهجاً واحداً يوافق الجميع أو ربما طريقة مناسبة للنظر في الانتفاع بهوامش المرونة حسب الاحتياجات الوطنية. ومن جهة أخرى، أشير في الفقرة الفرعية (هـ) إلى ضرورة تصميم المساعدة التقنية كي تتفق مع مستوى تنمية كل بلد وتستجيب كلية إلى احتياجاتها المحددة، الأمر الذي هو أحد المقاصد الرئيسية لاقتراح الولايات المتحدة واتفاق الشراكة الذي اقترحته. وأضاف الوفد أنه نظراً لطبيعة المسائل، فإنه يرى أنه يتعين مناقشة العديد من الاقتراحات قبل التفكير في اعتمادها، وأنه يمكن الموافقة على العديد من المسائل بوجه عام مثل ضرورة الشفافية وما يماثل ذلك، غير أنه رأى أن ثمة تفسيرات مختلفة في ذلك الصدد، وأنه قلق عند النظر في بعض الاقتراحات. وفي ذلك الضوء، رأى الوفد أنه يتعين بحث وتقييم المسألة، وأنه في ذلك الضوء أيضاً الذي أعرب عنه وفد المملكة المتحدة، مثلاً أن من الأنسب مناقشة تلك المسألة في اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية. وقال إنه يشاطر النهج وإن من الضروري إجراء مناقشات مفصلة بشأن تلك الاقتراحات. وأضاف أنه يشاطر رأى وفد المملكة المتحدة القائل بأن للجنة المذكورة اختصاصات واسعة للنظر في تلك المسائل، وأنها الهيئة المناسبة لمواصلة مناقشتها. ورأى الوفد مع ذلك أنه ينبغي التمييز بين ذلك الاقتراح وولاية اللجنة في الجمعية العامة، لأنه يعتقد أن ذلك يفي بالولاية في الاجتماع الحالي. وقال إنه يعمل انطلاقاً من روح التعاون لتقديم فهمه وبحثه كاملاً كي يمكن العمل على نحو بناء بقدر الإمكان على حل المسائل. ومن جهة أخرى، رأى أن بإمكان الاجتماع أن يفي بولايته ويفحص الاقتراحات ويقدم تقريره إلى الجمعية العامة رغم أنه ربما لا يزال هناك الكثير من العمل المطلوب إنجازه بصدد بعض الاقتراحات. وقال إنه يوافق رأى وفد المملكة المتحدة ومؤداه أن اللجنة الدائمة المذكورة أعلاه هي المنتدى المثالي لحل المسائل.

١٣٦- وقال وفد باكستان إنه يقدر المشاغل المباشرة التي أباها وفد الولايات المتحدة في بيانه، غير أنه أشار إلى أن عنصراً إنمائياً التوجيه لم يرد في طريقة وضع وتقديم برامج المساعدة التقنية. ورأى بالتالي أنه رغم تحسين تنفيذ برامج المساعدة الإنمائية من قبل الأمانة في السنوات القليلة السابقة إلا أنه ما زالت هناك ثغرة في توجيه التنمية. ورأى الوفد أن اقتراح "أصدقاء التنمية" الوارد في الوثيقة IIM/1/4 يرمي إلى سد الفراغ، ويستدعي إلى حد ما أن يدرج في وضع وتقديم برامج المساعدة التقنية. وقد شملت مختلف عناصر الاقتراح بعض المشاغل التي أثرت في بياناته المتعلقة بمسألة المساحة السياسية وهوامش المرونة وضرورة الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحددة لكل بلد واختلاف احتياجاته على مختلف مستويات التنمية. وأضاف الوفد أن المسألة الثانية التي أثرت في المناقشة والتي استمع إليها بعناية هي إحالة كل المسائل إلى هيئة أخرى. وقال إنه يعارض ذلك لسببين: أولاً بسبب الأهداف الحالية للجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية، لأن التوجيه الحالي لأنشطة المساعدة التقنية يتعلق بالملكية الفكرية ويغيب عنه عنصر التوجيه الإنمائي. وثانياً لأن مسألة وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية أحييت إلى الاجتماع الحكومي الدولي. ورأى الوفد أن ما اقترحه منذ انعقاد الجمعية العامة السابقة سيفيد في بحث مختلف الآراء بشأن مسألة المساعدة التقنية. وانطلاقاً من تلك الفكرة، أعلن الوفد أن اقتراح "أصدقاء التنمية" تناول نقطة مهمة تتعلق ببرامج المساعدة التقنية، وليس مجرد الحاجة إلى اعتماد مبادئ وتوجيهات.

١٣٧- واقترح وفد ترينيداد وتوباغو أنه ينبغي بحث كل اقتراح، إن لم يكن في الاجتماع الحالي فربما في الاجتماع المقبل، وفي حالة إساءة فهم طريقة صياغة الاقتراح، بإمكان المنتدى أن يناقشه من حيث الجوهر ويتوصل إلى اتفاق في الآراء يفي بالولاية الممنوحة للاجتماع الحكومي الدولي. ورأى الوفد

أن جميع المشاركين في الاجتماع يتفقون على أن المبادئ والتوجيهات المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية هي إحدى تلك المسائل، ورأى أن من المفيد توضيح ما يساء فهمه. وكتب إلى الرئيس أن يقرر ما إذا سيقصر المنتدى على بحث تلك المسألة، ومواصلة بحث المبادئ التوجيهية المقترحة بنداً بنداً، أو بحث ذلك في الاجتماع المقبل.

١٣٨- وقال وفد المكسيك إنه يشاطر رأي وفد ترينيداد وتوباغو، وإنه يجب تقديم الاقتراحات كتابة. وأضاف أن المشكلة التي يواجهها الحاضرون في الاجتماع تتمثل في كيفية إجراء المناقشات، وأن كل الموضوعات المطروحة أمامهم معقدة للغاية. ورأى الوفد ضرورة التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن تلك الموضوعات بأي شكل من الأشكال. وذكر بأنه سيقدّم إليهم تقرير في اليوم التالي سيناقشونه بوجه عام دون تحقيق أي تقدم. ورأى الوفد من جهة أخرى أن من المفيد عند الاستماع إلى الاقتراحات الانتباه إلى أن الملكية الفكرية ترتبط بالسياسات التكنولوجية، وإلى أن المساعدة التقنية والسياسة التكنولوجية مترابطتان أيضاً كما يتضح ذلك في البنود ٢ و٣ و٤ التي تشير إلى المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. وقال الوفد إنه أثار تلك المسألة لضرورة الالتفات إلى الأهمية البالغة للسياسة التكنولوجية.

١٣٩- وامتدح وفد نيجيريا الأمانة على عملها المعتاد الشاق، وعلى إصرارها في تقديم الوثائق المهمة. ونظراً إلى المناقشات الجارية بشأن مسألة المساعدة التقنية، رأى الوفد أن من المهم تعريف تلك المسألة على وجه التحديد، وتساءل عما إذا كان تزويد بلد لبلد آخر بحاسوب واحد أو اثنين يعتبر بحق مساعدة تقنية، وعما إذا كانت زيارة أحد الخبراء من بلد متقدم لبلد نام تعتبر أيضاً مساعدة تقنية. وفي سياق عمل الويبو والمناقشات المكثفة بشأن الملكية الفكرية والتنمية، تساءل الوفد عما إذا كانت المساعدة التقنية تدعم آليات تنفيذ حماية حقوق الملكية الفكرية في كل بلد وتطور قدرته على الحصول على الموارد والأفكار المناسبة من البلدان المتقدمة. ولذلك السبب، أراد الوفد أن يعلق على اقتراح الولايات المتحدة الذي قدم خلال الاجتماع الأخير، وأوضح أنه يؤيد ذلك الاقتراح الذي هو جدير باهتمام الجميع به واكتشاف مزاياه وترجمته عملياً. غير أن الوفد أشار إلى أن الاقتراح استند أساساً إلى مقدمة منطقية مؤداها أن المعلومات الأساسية وتسهيلات الاتصالات التكنولوجية تتوفر في معظم البلدان على قدم المساواة. وأضاف أن الحال ليس كذلك لأن مستويات تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تختلف من بلد لآخر، ولأن البلدان التي تتمتع ببنية تحتية متطورة ستتنفع بالتالي أكثر من غيرها بمبادرة الولايات المتحدة. وأعرب الوفد بالتالي عن أمله في أن تنفذ البلدان الأفريقية مبادرة الولايات المتحدة لسد الفجوة الرقمية وينشأ صندوق للتضامن الرقمي بتمويل من الولايات المتحدة لمساندة مبادراتها من الناحية العملية، وينفذ اقتراح الولايات المتحدة الرامي إلى وضع برنامج شراكة يستند إلى شبكة الإنترنت في أكبر عدد ممكن من البلدان النامية.

١٤٠- وشكر وفد البرازيل الوفود التي علقت على الاقتراح الذي قدمه "أصدقاء التنمية" بشأن المبادئ والتوجيهات المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية. وقال إنه أحاط علماً بملاحظات الوفود وتبين له أنها مفيدة بحق، بما في ذلك تعليقات الوفود التي وافقت من حيث المبدأ على وضع تلك المبادئ والتوجيهات، ورأى أن من الضروري متابعة العمل في هذا الشأن. وأضاف أنه حاول مع ذلك الابتعاد عن مناقشة الترتيبات الإجرائية لمناقشة جوهر الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء. غير أنه انتابه بعض القلق بسبب الملاحظات التي قدمت في جلسة بعد الظهر، أي أن الاجتماع الحكومي الدولي ليس المنتدى المناسب لمناقشة بعض الاقتراحات، وأنه ينبغي بحث المبادئ والتوجيهات المتعلقة بالمساعدة التقنية والتي قدمها "أصدقاء التنمية" في اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية. وقال الوفد إن بعض الوفود قد أشارت إلى ذلك. وأكد الوفد بشدة أن تتمتع الوفود عن الإدلاء بمثل تلك الملاحظات في الوقت الحاضر، وأضاف أن الجمعية العامة منحت للاجتماع ولاية واضحة لبحث الاقتراحات

المطروحة عليها، ورأى أنه ينبغي أن ينظر إليها من حيث الجوهر والسعي إلى إعداد مشروعات قرارات وتوصيات مناسبة للجمعية العامة، وأشار إلى أن "أصدقاء التنمية" اقترحوا أن تعتمد الجمعية العامة المقبلة مجموعة من المبادئ والتوجيهات، كما ذكر ذلك وفد الأرجنتين، ورأى الوفد أن الاجتماع هو المنتدى المناسب لتناول ومناقشة تلك المبادئ والتوجيهات. وأحاط الوفد علماً بالاقتراحات البناءة للغاية التي قدمها وفد ترينيداد وتوباغو، ولفت نظر جميع الأعضاء إلى أن وفود بعض البلدان الحاضرة في الاجتماع ترى ضرورة إعداد المبادئ والتوجيهات. وأعلن الوفد أنه سيواصل مناقشة تلك المسائل في الاجتماع المقبل. وأشار الوفد إلى اقتراح بعض الوفود، وبصورة خاصة وفد المملكة المتحدة، ومؤداه أنه ينبغي تكليف اللجنة الدائمة المذكورة أعلاه بمناقشة بعض المسائل الأخرى المتعلقة بوضع جدول أعمال للتنمية. وأكد أن "أصدقاء التنمية" قد ردوا على ذلك الاقتراح في الوثيقة IIM/1/4 وأعلنوا أنهم لا يوافقون على النهج المقترح. وقال الوفد إنه لا يناقش اقتراح المملكة المتحدة، وإنما يناقش المبادئ والتوجيهات المتعلقة بالمساعدة التقنية، وأنه ينبغي النظر إلى جوهر ذلك الاقتراح فحسب. ورأى الوفد أن الاجتماع ستعرضه مشكلات جمة إذا ألحت الوفود على إحالة الاقتراحات إلى منتديات أخرى. واقترح أن تركز الوفود على مناقشة جوهر المقترحات.

١٤١- وأعرب وفد كولومبيا عن رغبته في التطرق باقتضاب إلى توجيه الاقتراحات، وقال إنه تلقى توجيهات بشأن إجراء المناقشات لمعرفة ما إذا كان ينبغي إجراء محادثات عامة في اللجنة الدائمة أو في منتدى مختص آخر. وأضاف أن من المهم التمييز بين اتخاذ قرارات بشأن قائمة الاقتراحات من جهة وتنفيذ تلك القرارات من جهة أخرى. ورأى أنه ينبغي اتخاذ القرارات في إطار هيئة مختصة، وينبغي للجمعية العامة أن تنتظر في مشروعات الاقتراحات وتحديد الاقتراح الواجب تنفيذه. وبالنسبة إلى تلك الاقتراحات العديدة، رأى الوفد أن بالإمكان تكليف اللجنة الدائمة بصفتها هيئة مختصة بتنفيذ القرارات المتعلقة بالتعاون والمساعدة التقنية. وبالنسبة إلى جوهر المبادئ والتوجيهات، لفت الوفد النظر إلى الفقرات من ٦١ إلى ٦٩ من الوثيقة المطروحة على الاجتماع، وأضاف أنه يوافق على معظم عناصر ذلك النص ورأى أن فكرة المبادئ التوجيهية واضحة كل الوضوح. غير أنه أراد التعليق على مبدأ المساعدة التقنية لأغراض التنمية الذي رأى أنه غامض إلى حد كبير. وأضاف أن من الصعب تقديم المساعدة التقنية المرتبطة بالملكية الفكرية تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية. ورأى مثلاً أن من الصعب تنفيذ تلك المساعدة التقنية التي من شأنها أن تؤثر في تخفيض نسبة مركبات الكلورو فلورو كربون للحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة. ورأى أنه ينبغي دعم تلك المساعدة التقنية حتى لو كان من الصواب ضرورة تحديد تأثيرها من الناحيتين التقنية والقانونية. وأضاف أن من المهم أولاً وقبل كل شيء تحديد الأهداف. وبالنسبة إلى التقييم الدائم، قال إنه ينبغي أن تقرر الجمعية العامة إنشاء آليات للرصد الدائم وإنفاذ ذلك باللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية. وأضاف أنه لا يوافق على الاقتراح الرامي إلى تحديد مهلة معينة لفحص الاقتراحات المقدمة، وكرر أنها كلها مفيدة للغاية. واقترح الوفد عرض قرار على الجمعية المقبلة بشأن إنشاء منتدى لمناقشة مشروعات الاقتراحات والقرارات.

١٤٢- وأشار وفد الأرجنتين إلى بعض التعليقات التي قدمها وفد الولايات المتحدة بشأن المبادئ والتوجيهات، وقال إنه لم يفهمها تماماً، وبصورة خاصة الأساس الذي تم الاستناد إليه لتطويرها ولا سيما فيما يتعلق بالفقرة ٥٩. وقال إن المفاهيم الفلسفية قد تكون مختلفة وأضاف أن من المهم معرفة أن تلك المبادئ حررت بعبارات عامة، ولا يرى السبب في الاعتراض عليها لمجرد أنها حررت استناداً إلى فلسفة محددة. ورأى الوفد أن بإمكان تلك المبادئ والتوجيهات أن تسهم إلى حد كبير في زيادة الشفافية والفعالية، الذي كان في نهاية المطاف من بين الانشغالات التي ذكرتها الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، لا سيما فيما يتعلق تكييف المساعدة التقنية وفقاً لاحتياجات الأعضاء. وأضاف أنه لا

يفهم السبب في رفض ذلك المبدأ، وأشار إلى اقتراح الولايات المتحدة وقال إنه يرى في إحدى فقراته المتعلقة ببرنامج الويبو للشراكة بأن الولايات المتحدة ذكرت صراحة أن المساعدة التقنية ينبغي أن تقوم على الاحتياجات والأهداف الخاصة بكل بلد على حدة. وأضاف أن الولايات المتحدة أشارت إلى أن الويبو تبذل جهودها لتكييف برامج المساعدة التقنية وفقاً لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. وأضاف أن الولايات المتحدة أعلنت أن من الضروري أخذ تلك المسألة في الحسبان. ولذلك فهو لا يرى مشكلة حيث تتفق تلك التوجيهات مع ما اقترحت الولايات المتحدة.

١٤٣- وأقر وفد الهند أن هناك عدداً من الصعوبات التي لفتت نظره بعدما استمع إلى بعض المتحدثين. أولاً عندما أشار وفد الولايات المتحدة مثلاً إلى الفقرة ٦٦ من الوثيقة IIM/1/4، وقال إنها تثير مشكلة خاصة. وأضاف الوفد أنه أمعن النظر في تلك الفقرة ولم يكتشف فيها ما يمكن أن يسبب ضرراً لأي فرد أو وفد، لأنه جاء في تلك الفقرة أنه ليس هناك قانون للملكية الفكرية يلائم الجميع. وثانياً إحالة بحث الاقتراحات إلى لجنة أخرى أو إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية. وأضاف أن الاجتماع الحكومي الدولي هو إلى حد ما لجنة عامة للنظر في مختلف بنود جدول أعمال اللجان المختلفة. ورأى الوفد أن النموذج الأنسب يتمثل في الإصلاح الجاري حالياً في الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يضطلع المنتدى بالفعل بإجراء إصلاح جوهري، وأضاف أنه يتطلع إلى إصلاح جانب محدد من جوانب عمل الويبو، وهو إغفال البعد الإنمائي في عمل المنظمة. ورأى الوفد أن أفضل سبيل لتحقيق ذلك يتمثل في الاعتماد على هيئة منفصلة نظير تلك التي أنشأتها الجمعية العامة. ويتعين على الاجتماع الحكومي الدولي أن ينظر في كل المسائل التي تؤثر في التنمية، ويقرر كيف يمكن للمنظمة أن تؤدي وتصلح عملها على نحو أفضل. ورأى الوفد أن الاجتماع الحكومي الدولي هو نفسه يمثل إصلاحاً جزئياً مماثلاً للإصلاح القائم حالياً في الأمم المتحدة. وأضاف الوفد أنه لا يعتقد أن الوفود التي أعلنت أنه ينبغي إحالة المسألة إلى لجنة أخرى تخدم الإصلاح المنشود.

١٤٤- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في شرح ما قد أسيء فهمه من تعليقاته السابقة. وأكد أنه تحدث سابقاً عن مشاغله إزاء الاقتراح المقدم وأن تلك المشاغل لا تزال مطروحة. وضرب أمثلة المقدمات المنطقية الواردة في الفقرة ٥٩ والفقرات ٦١ و٦٢ و٦٣، وقال إنه لا يشاطرها كلها وهي مصدر انشغال. ولفت الوفد النظر إلى أن صيغة الفقرة ٦٦ تشير في الواقع إلى أمر يطابق اقتراحه، وتساءل عما إذا كان يرجع ذلك إلى مشكلة في الترجمة أو إلى عدم وضوحها، واعتذر عن ذلك. وأضاف أنه عندما تحدث عن الجملة المحددة التي يبدو أنها تشمل فكرة الاستجابة تماماً لاحتياجات ومشكلات البلدان والمجتمعات، فإنما كان قصده من اقتراحه بشأن الشراكة هو بحث تلك المسألة التي رأى أنها تمثل أساساً مشتركاً. وعلاوة على ذلك، صرح الوفد بأن ذلك المجال يبدو أنه يتمشى ما تقترحه الولايات المتحدة، وأن هناك بالأحرى عدداً من الأمثلة الأخرى التي تثير قلقه.

١٤٥- وقال وفد المكسيك إنه يريد التعليق على ما جاء في الفقرة ٦٦ التي تشير إلى تقديم المساعدة وفقاً لاحتياجات القطاعات المختلفة. وأضاف أنه لاحظ منذ سنوات أن التعاون الذي تقدمه الويبو يستجيب لطلبات مختلف القطاعات المعنية في البلدان النامية، وأن المساعدة لم تقتصر على مكاتب الملكية الفكرية أو مكاتب حق المؤلف، على الأقل بالنسبة للمكسيك، بل شملت دائماً أصحاب الحقوق. وكرر الوفد ما سبق قوله بأن المستعملين هم أهم المستفيدين من النظام، غير أنه رأى بعد الاطلاع على الفقرة ٦٦ أنه أسيء فهم بعض المسائل. ولذلك السبب، طلب إلى "مجموعة أصدقاء التنمية" أن تشرح المقصود من أن تكفل التشريعات واللوائح المتعلقة بالملكية الفكرية أن تتكيف وفقاً لمستوى تنمية كل بلد. وتساءل الوفد عما يمكن أن يحدث لاتفاق تريبس في الويبو مثلاً، وعمّا إذا كانت تلك الفقرة تنص على أنه ينبغي أن يكون بإمكان البلدان التي تقدم لها المساعدة التقنية أن تعدل تشريعاتها لتكييفها

وفقاً لمستوى تنميتها. وخلص إلى أنه ستتعدد الأمور في تلك الحالة عند النظر إلى البراءات الصادرة عن الأدوية، والتي تحميها البلدان لمدة خمس سنوات أو عشرين سنة أو ثلاثين سنة.

١٤٦- وقال وفد الأرجنتين إنه يشعر بالسرور لأن المنتدى تناول المسائل الجوهرية، وتمنى مع ذلك أن يعجل المنتدى في عمله. وأضاف أن بعض الوفود طلبت أن تعرف مدى قبول مختلف المسائل المطروحة للمناقشة. وقال إنه يحاول تناول كل مسألة من تلك المسائل وبحثها جميعاً بأسرع وقت ممكن. واقترح على الوفود التي قدمت اقتراحات أو مبادرات في القائمة أن تشرح وجهة نظرها كي تتمكن الوفود الأخرى من فهمها على الوجه الصحيح. وأضاف قائلاً أنه ينبغي إتاحة الفرصة للجميع لتحديد الاقتراحات المقبولة وتلك المعترض عليها. وأضاف أنه مقتنع من أن جميع الوفود الأخرى تعمل بحسن نية. وقال إنه ينبغي الاستماع إلى كل الاقتراحات. واستطرد قائلاً إنه يأمل في الاستمرار في العمل من أجل تحقيق أحسن النتائج مع اقتراب اجتماعات الجمعيات العامة. ورأى أنه يتعين على الوفود أن تكون مخلصه وعملية. ويتطلع إلى التوصل إلى اتفاقات واستنتاجات، وتتعهد بإعداد نتائج الاجتماع على أفضل وجه ممكن للجمعيات العامة. وأكد الوفد ضرورة إحالة التوصيات إلى الجمعيات العامة. ورأى أن بالإمكان بالتالي التوصل إلى اتفاقات محددة في ذلك الاجتماع بشأن بعض المسائل على الأقل، وتقديمها إلى الجمعيات لاعتمادها.

١٤٧- وطلب وفد كولومبيا تعريفه ببساطة بالإجراءات التي ستتبع حتى نهاية الاجتماع في اليوم التالي، وأراد أن يعرف المطلوب عمله وبأي شكل، والإمام بالاقتراحات التي ستقدم في اليوم التالي حتى يتمكن من بحثها ويكون على استعداد لإمعان النظر فيها.

١٤٨- وأعرب الرئيس عن رغبته في الانتقال إلى البند ١٣ والنظر فيه في فترة بعد الظهر، لكي يمكن تجميع الموضوعات. وأضاف أنه لا يعرف كيف يمكن له أن ينتقل من ذلك البند، وأنه سيحاول لذلك إعداد بعض المختصرات لكي تتمكن الوفود من النظر إلى مجموعات المسائل.

١٤٩- وقال وفد البحرين إنه يحاول التنسيق بين اقتراحه واقتراحي المملكة المتحدة وبنن، وإنه طلب مزيداً من الوقت قبل تقديم اقتراحه لكي يمكن له التشاور مع وفود البلدان الأخرى والاستماع إلى اقتراح البرازيل حتى يتكامل الاجتماع بالنجاح.

١٥٠- واقترح الرئيس مناقشة البند ١٣، ومن ثم البندين ١١ و١٣ المترابطين، والسماح بذلك للوفود بالتعليق عليها جميعاً.

١٥١- واقترح وفد الأرجنتين الانتقال إلى البند ١٣ أيضاً، الذي هو جزء مع البندين ١١ و١٢ من مجموعة أكبر من الاقتراحات، حيث إن هذه البنود الثلاثة ترد في نفس القسم. واقترح أيضاً بعدئذ تناول البند ١٥ الذي قدمته بلدان أخرى إن وافق الرئيس على ذلك. وأشار إلى أن من المفيد وضع قاعدة بيانات وصفحة خاصة على شبكة الوب لتقديم معلومات عن المساعدة التي تقدمها الويبو وغيرها من الجهات الدولية المانحة، بالإضافة إلى أهمية زيادة الشفافية وتيسير الإشراف على أنشطة التعاون. وأوضح أن الآليات الأخرى التي اقترحتها "مجموعة أصدقاء التنمية" ترتبط بالبند ١١ من القائمة، وأن ذلك هو ما يشير إلى تعريف المساعدة التقنية لأمانة الويبو والأنشطة المتعلقة بتكوين الكفاءات والفصل بينهما. وأضاف أنه ينبغي مزاولة عمل استكشافي لتحليل الخيارات المتعلقة بكيفية التفريق بين المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات من جهة ووضع القواعد والمعايير من جهة أخرى. وقال إن اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" يحدّد خيارين في ذلك الصدد، أولاً اقتراح انضمام الجمعية العامة إلى قطاع التنمية الاقتصادية وأكاديمية الويبو مع مجموعة شبه مستقلة لاستكشاف المساعدة التقنية وتكوين

الكفاءات؛ وثانياً الاعتماد على كيان مستقل تماماً عن الأمانة وممول مع ذلك من الويبو وفقاً لنموذج المجموعة القانونية المعنية بالمساعدة في منظمة التجارة العالمية. وأضاف الوفد أن الآلية المقترحة الأخرى (الواردة تحت البند ١٢ من القائمة) تتعلق بوضع مدونة لقواعد السلوك واستقلال الخبراء الاستشاريين لكفالة أعلى حد من الحياد. وبإمكان المدونة أن توفر الحماية من أي نفوذ مفرط، وينبغي إطلاع الجمهور، عن طريق الإنترنت، بالخبراء الاستشاريين العاملين في برامج المساعدة التقنية.

١٥٢- وقال وفد سويسرا إن وضع مؤشرات ومعايير لتقييم المساعدة التقنية ينبغي تضمينه تحت البند ١٠، لأنه لم تتم مناقشة البند ٤ بعد كما يرد ذلك في الفقرة ٧٤ التي أشار إليها وفد الأرجنتين. وأضاف أن البندين ٤ و ١٠ اشتملا على اقتراحات تتعلق بالمؤشرات والمعالم، وأن بالإمكان ربط تلك المسألة والمسائل الأخرى مباشرة بالمسائل الواجب مناقشتها في اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية كما اقترح ذلك وفد المملكة المتحدة.

١٥٣- وأعلن وفد كندا أنه يوافق مبدئياً على اقتراح "أصدقاء التنمية" وأن معظم تعليقاته وأسئلته تتعلق بالبند ١٣. واستفسر عن يقوم بالعمل المتعلق بإعداد تلك المؤشرات والمعالم للمساعدة التقنية، نظراً لأن وفد الأرجنتين لم يبين الهيئة التي تقوم بذلك العمل، وهل تقوم به الأمانة.

١٥٤- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن بعض مشاغله إزاء الاقتراحات المقدمة بشأن البند ١٣، وكذلك البندين ١١ و ١٢، وبصورة خاصة الفقرات من ٧١ إلى ٧٧ من الوثيقة IIM/1/4، كما شرح ذلك وفد الأرجنتين. وبالنسبة إلى الفقرة ٧٧، قال الوفد إنه يتساءل عن كيفية تطبيقها، ورأى أن الوقت لم يحن بعد لاتخاذ أي إجراء بشأن الاقتراح. وتساءل كما ذكر ذلك وفد كندا عن يقوم بالعمل وعمّا إذا كان من الممكن إحالة ذلك العمل إلى الأونكتاد أو البنك الدولي أو أي منظمة دولية أخرى. وأضاف الوفد أنه لا يعرف تماماً الدور الذي يمكن لتلك المنظمات أن تؤديه عند تناول المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، غير أنه يؤيد بوجه عام التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في ذلك الصدد. وقال الوفد إنه ليس من الواضح له تماماً كيف يمكن وضع المؤشرات والمعالم واتجاهاتها. وأضاف أن كل تلك المسائل تتطلب التوضيح. ورأى الوفد أن هناك عدداً من الاقتراحات الرامية إلى إنشاء هيئات وكيانات مستقلة ومكتب للتقييم والبحث، مما يسبب له الكثير من الانشغال. ولذلك لا يمكن له أن يسأل أياً من تلك الاقتراحات في هذه المرحلة. وأشار الوفد إلى أن مدونة قواعد السلوك فكرة مهمة، غير أنه أكد من جديد الحاجة إلى توضيحها تفصيلاً. وأقر بأن من المناسب مباشرة العمل في هيئة مثل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية، والمكلفة بالنظر في مثل تلك المسائل.

١٥٥- وقال وفد الهند إن البنود التي شرحها وفد الأرجنتين تعكس بالفعل بعض مشاغل الكثير من الوفود، لأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو تتجه إلى حد كبير إلى حماية الملكية الفكرية دون النظر إلى غيرها من المضاعفات. وأشار إلى الفقرة ٥٩، وقال إن من الصعب الكشف فيها عن أي جملة خاصة أو شرط خاص يمكن أن يعترض عليه أي وفد، فمثلاً لا يعترض أحد على النظر إلى الملكية الفكرية كغاية في حد ذاتها، بعد ما تردد طوال السنين والعقود الاعتقاد بأن الملكية الفكرية جيدة في حد ذاتها. وأضاف أن الاقتراحات المختلفة، بما في ذلك اعتماد المبادئ والتوجيهات من قبل الجمعية العامة للويبو في وقت لاحق، ستكون مفيدة للغاية وتوضع المساعدة التقنية للويبو على أساس متين وتكفل مصلحة المجتمع.

١٥٦- وأيد وفد السويد اقتراح الأرجنتين والبلدان الأخرى فيما يتعلق بالبند ١٣، وأعرب عن شكره على تقديم ذلك الاقتراح. ورأى أن من الضروري توضيح الاقتراح كما أشارت إلى ذلك الوفود الأخرى.

١٥٧- وأعلن وفد المملكة المتحدة أنه يؤيد تلك الاقتراحات أيضاً، غير أنه رأى أن من الضروري تحسينها وشرحها بالتفصيل. وقال إن من المهم ألا تتسبب تلك الاقتراحات في تقييد أو الحد من الجهود التي تبذلها الويبو لمواصلة تقديم المساعدة التقنية المناسبة وخلق الكفاءات. وأضاف أنه يرحب بأي اقتراح تقدمه الهيئات الأخرى التي اكتسبت خبرة في مجال التنمية، إذ إن من المحتمل الاستفادة كثيراً من تلك الهيئات كما ورد ذلك في الفقرة ٧٧ من الوثيقة التي قدمتها البرازيل وغيرها. وأضاف أن من المهم أيضاً الاستفادة من خبرة الهيئات الأخرى كالأونكتاد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتتولى مسألة المبادئ والتوجيهات.

١٥٨- وأجاب وفد الأرجنتين عن السؤال الأساسي الذي طرح لمعرفة الهيئة التي ستهتم بالمسائل محل النقاش، فقال إنه يود التحدث عن ردود الفعل التي تلقاها بصدد الاقتراحات، وإنه يشارك مشغول إزاء طبيعة الويبو كمنظمة بوجهها أعضاؤها. وأضاف أنه يشكر الأعضاء الذين أعربوا عن استعدادهم للكشف عن المعالم والمؤشرات الواجب دراستها، وأن تلك المسائل مترابطة مع غيرها في اقتراحه، وينبغي النظر إليها معاً كما هو الحال في الفقرة ٤٨. واستطرد قائلاً إن اقتراحاً أشار إلى كيفية دعم إشراف الدول الأعضاء على الأنشطة، ونوعيتها وفعاليتها من حيث الوقت والتكاليف، واقترح إنشاء مكتب في الويبو للتقييم يتبع الجمعية العامة. ورأى أن يكون ذلك المكتب هيئة شفافة ومستقلة في خدمة الدول الأعضاء، وأن العضوية فيه لا تزال مسألة مفتوحة. وقال إن ما تقترحه "مجموعة أصدقاء التنمية" هو أن يكون ذلك المكتب مستقلاً ومحايداً بقدر الإمكان كي يتمكن من مزاولة عمله على نحو مستقل. واستطرد قائلاً إن عدداً من الاقتراحات الواردة في الفقرة ٣٠ من الاقتراح تناولت المهام التي ينبغي أن يمارسها ذلك المكتب. واقترح وفد الأرجنتين أن يضطلع المكتب بتقييم برامج الويبو وأنشطتها المتعلقة بما لها من تأثير في التنمية والإبداع والابتكار والنفوذ إلى التكنولوجيا. وأعرب عن أمله في تحليل الاقتراح على نحو أكثر تفصيلاً في الجمعية العامة المقبلة.

١٥٩- وشكر وفد شيلي "أصدقاء التنمية" على اقتراحهم، وبصورة خاصة ضرورة التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن المبادئ المتعلقة بالمساعدة التقنية. ورأى أن من المفيد مواصلة دراسة اعتماد مؤشرات ومعالم تساعد على تقييم التعاون.

١٦٠- وأيد وفد فرنسا فكرة وضع نظام للتقييم يساعد على تحسين الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التقنية. ورأى أن من الجدير مناقشة تلك المسألة بتعمق لتحديد السبل الكفيلة بوضع ذلك النظام على نحو ملموس. وأعرب عن أمله في أن تفضي المناقشات إلى نتائج جوهرية.

١٦١- واقترح الرئيس أن يقدم "أصدقاء التنمية" اقتراحاتهم بشأن البنود ٧ و ٨ و ٩.

١٦٢- وقال وفد كندا إنه اقترح مناقشة البندين ١١ و ١٥ قبل الانتقال إلى البند ١٣. وأضاف أنه لا يعارض مناقشة البنود ٧ و ٨ و ٩، غير أنه يريد معرفة الخطة المتبعة للمناقشة.

١٦٣- واعتذر الرئيس، وقال إنه على وشك اقتراح البدء بمناقشة البند ١٣، غير أنه التبس عليه الأمر بعدما شرع وفد الأرجنتين ووفد آخر في مناقشة بنود أخرى ترتبط بموضوعات أخرى. وأضاف أن وفد كندا على حق، وأعلن بعدئذٍ مواصلة المناقشات لأن بعض الوفود أراد الرجوع إلى البندين ١١ و ١٢ اللذين قدمهما وفد الأرجنتين.

١٦٤- وقال وفد الأرجنتين منعاً لالتباس إنه أشار إلى البندين ١١ و ١٢ لأنهما جزء متكامل، عندما أعطيت له الكلمة لبحث البند ١٣.

١٦٥- وشكر الرئيس وفد الأرجنتين وقال إنه على حق، وأشار إلى أن بعض الوفود قدمت بيانات بشأن مدونة قواعد السلوك، واقترحت وفود أخرى إنشاء هيئات للمساعدة التقنية وتأهيل الموظفين وغير ذلك. وأعلن عن استعداده لاستئناف المناقشة ومعرفة ما إذا كان يريد أي وفد إضافة أي جديد بشأن البنود ١١ و١٢ و١٣. وأشار إلى أن على الوفود أن تنتظر أيضاً في البند ١٥ ولكنه أراد أولاً معرفة ما يقترحه وفد البحرين على وجه التحديد. ولاحظ أنه يتعين على الوفود أن تنتظر في بعض المسائل قبل مناقشة البند ١٥، وأن المناقشات تناولت البنود ١١ و١٢ و١٣، وأن البندين ١١ و١٢ لم تتم مناقشتهم على نحو كاف وأشار إلى إلمام الوفود لأول مرة بالموضوعات، وإلى أنه ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن نقاط عديدة رغم اختلاف المفاهيم، وطلب إلى البرازيل أن تقدم البنود ٧ و٨ و٩.

١٦٦- وأعرب وفد البرازيل عن شكره لإتاحة الفرصة له لتقديم جزء من الوثيقة IIM/1/4، والذي يتعلق بتطوير عملية وضع القواعد والمعايير المساندة للتنمية في الويبو. وأضاف أن ذلك الجزء هو أحد عناصر إطار واسع يساند التنمية، ويود الوفد أن يضعه في الويبو، كما أشار إلى ذلك بعض أعضاء مجموعته. وأضاف أنه عنصر مهم للإطار، لأن المعايير الدولية المتزايدة للملكية الفكرية قيّدت على نحو لا سابق له قدرة البلدان النامية على تصميم أنظمتها الخاصة بالملكية الفكرية على نحو يتماشى مع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف الوفد أن تلك المعايير الجديدة والأكثر صرامة لحماية الملكية الفكرية فرضت حملاً ثقيلاً على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأعرب الوفد عن انشغاله بسبب وضع تلك المعايير وتطويرها دون مراعاة تكلفتها ومنافعها الفعلية للبلدان النامية. ورأى الوفد أن وضع القواعد والمعايير على المستوى الدولي وبصورة خاصة في الويبو قد هيمن عليها في السابق ولا يزال يهيمن عليها مثال ينظر إلى حقوق الملكية الفكرية على أنها الوسيلة المفيدة والوحيدة لدعم الأنشطة الفكرية الخلاقة. وأضاف أن زيادة نطاق ومستوى حماية الملكية الفكرية غالباً ما نظر إليها كغاية في حد ذاتها في المفاوضات التي أجريت في الويبو. واستطرد قائلاً إن الويبو بصفتها إحدى المؤسسات الدولية الرئيسية المسؤولة عن التفاوض بشأن القواعد والمعايير الرامية إلى دعم الأنشطة الإبداعية في مجال الملكية الفكرية وتسهيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ينبغي أن تؤدي دوراً مهماً في ضمان تعزيز قواعد الملكية الفكرية للأهداف الإنمائية. وأشار الوفد إلى أن الويبو تتحمل مسؤولية خاصة للتغلب على التقييدات الواردة في القواعد والمعايير الدولية، بما في ذلك في هيئات الويبو مثل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأضاف أن القواعد والمعايير الموضوعية في الويبو ركزت حتى الآن وبصورة أساسية على تشجيع الاتفاقات الدولية التي تستهدف تعزيز حماية الملكية الفكرية فحسب. وتشهد على ذلك مثلاً محاولة وضع ما يسمى جدول أعمال البراءات التي لا يرى أنه يلي أولويات البلدان النامية أو أهدافها الإنمائية. ورأى الوفد أن تلك المبادرة لا تهتم على ما يبدو بتمتع البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالمزايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للإبداع والابتكار. وفي الجمعية العامة السابقة التي عقدت للنظر في اقتراح يرمي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، تم الاتفاق بين الدول الأعضاء في الويبو على ضرورة تنظيم البعد الإنمائي في أنشطة المنظمة. ويتمثل التحدي حالياً في معرفة كيف يمكن للقواعد والمعايير وأنشطة الويبو الأخرى أن تدرج الأهداف الإنمائية فيها، كما أشارت إلى ذلك دول أعضاء عديدة. وقال الوفد إنه حاول أن يضمن وثيقته بعض الآليات الكفيلة في رأيه بإدراج البعد الإنمائي في أنشطة الويبو. ويتمثل الاقتراح أو التدبير الأول فيما أشار إليه تحت البند ٧ من القائمة، ومؤداه صياغة واعتماد مبادئ وتوجيهات تتعلق بوضع القواعد والمعايير في الويبو. وترد تلك المبادئ والتوجيهات في وثيقة الوفد في الصفحات ١٥ و١٦ و١٧. والهدف الأساسي من ذلك هو أن يكون للويبو إطار خاص وتضمن البعد الإنمائي دائماً في الأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير. ولاحظ الوفد من جهة أخرى أنه قد تتسائل بعض الدول الأعضاء عن عدم إدخال البعد الإنمائي في هيئات الويبو الحالية، وأشار الوفد أنه ليس هناك ما يمنع

الدول الأعضاء في الويبو من معالجة المشاغل الإنمائية التي ألمحت إليها البلدان النامية في مناقشاتها. ومثالاً على ذلك، أشار الوفد إلى المشاغل التي ذكرها منسق مجموعة البلدان الأفريقية في اليوم السابق عندما أشار إلى مشاغل المجموعة فيما يتعلق بعمل الويبو في مجال وضع القواعد والمعايير. وأكد الوفد من جديد أن الغرض من الآليات المقترحة في الوثيقة هو ضمان أن تأخذ عملية وضع القواعد والمعايير في الويبو بعين الاعتبار كل تلك المشاغل، بما في ذلك المشاغل التي أعربت عنها مجموعة البلدان الأفريقية، والتي شاطرتها البرازيل والدول الأعضاء في "مجموعة أصدقاء التنمية". وذكر الوفد أن تلك المبادئ والتوجيهات وردت في الوثيقة. وترمي تلك المبادئ والتوجيهات أولاً إلى وضع القواعد والمعايير في الويبو على أساس خطة عمل ورؤية استراتيجية شفافة وبتوجيه من الدول الأعضاء. وأضاف أن المبادئ الأخرى المقترحة ينبغي متابعتها في ضوء تقييم شامل من حيث التنمية المستدامة. وثمة مبدأ آخر مقترح في الوثيقة يقضي بالاعتراف بمختلف مستويات التنمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في الويبو، في كل الأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير. وثمة مبدأ مهم آخر ألا وهو التسليم بحقوق مختلف مجموعات أصحاب المصالح والجمهور العام كمستخدمين لنظام الملكية الفكرية. وأضاف الوفد أن عملية وضع القواعد والمعايير في الويبو هيمنت عليها أساساً مجموعات أصحاب الحقوق، وتبعهم إلى حد كبير ممثلو القطاع الخاص. ورأى أن من المهم التأكد من عدم إعداد تلك القواعد والمعايير على أساس اهتمامات ومصالح تلك المجموعات وحدها. وأضاف الوفد أن المبدأ الأخير الوارد في الوثيقة يتمثل في ضرورة أن تتماشى كل القواعد والمعايير مع أهداف وأحكام الصكوك الدولية الأخرى مثل أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية و اتفاقية التنوع البيولوجي. وفضلاً عن اعتماد تلك المبادئ والتوجيهات، قال الوفد إنه اقترح بعض الآليات التي رأى أنها تساعد في ضمان التنفيذ الفعلي للمبادئ والتوجيهات المساندة للتنمية. وأوضح أنه أشير تحت البند ٨ من القائمة إلى الآلية الأولى التي ينبغي أن تتولى إجراء تقييمات مستقلة للتأثير الإنمائي بغرض التعرف على المضاعفات المحتملة للمبادرة بوضع القواعد والمعايير لمؤشرات التنمية المستدامة مثل الإبداع و نفاذ الجمهور إلى المعارف والمنتجات وخلق الوظائف وحماية التنوع البيولوجي والصحة والتربية، في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على الأخص. وأشار الوفد إلى أنه يتعين أن تجري تلك التقييمات هيئات مستقلة. كما أشار إلى أن اقتراحه يستهدف أيضاً إنشاء مكتب مستقل في الويبو للتقييم والبحث، وتكليفه بتقييم التأثير الإنمائي، بالإضافة إلى أنشطة ومسؤوليات أخرى. وأضاف الوفد أنه اقترح في وثيقته آلية أخرى تسمح بتحقيق نهج أكثر توازناً وشمولاً لوضع القواعد والمعايير في الويبو، بهدف عقد جلسات عامة يشارك فيها أصحاب المصالح المختلفة على نطاق واسع، بما فيها المنظمات الدولية الحكومية ومجموعات المستهلكين ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، وذلك قبل الشروع في مناقشة القواعد والمعايير. ورأى الوفد أن كل تلك الآليات والاقتراحات تمثل وحدة متكاملة من شأنها أن تسمح للويبو بأن تأخذ جدول أعمال التنمية في الحسبان في أنشطتها المتعلقة بوضع القواعد والمعايير. وأضاف أنه يتطلع إلى سماع تعليقات واقتراحات الدول الأعضاء الأخرى في الويبو بشأن المبادئ والتوجيهات التي اقترحها، ورأى أن تلك المبادئ عكست بعض الملاحظات التي قدمت أثناء مناقشة العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية وأثناء انعقاد الجمعية العامة السابقة. وأضاف أنه يتطلع أيضاً إلى سماع التعليقات على الآليات المقترحة الأخرى.

١٦٧- ورأى وفد الهند أنه ينبغي أن تسترشد الويبو بمبدأ التنمية عند وضع القواعد والمعايير المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وأن تتبع نهجاً أكثر توازناً وشمولاً في هذا الشأن، وأن تتأكد من أن القواعد والمعايير تسترشد تماماً بالأهداف الإنمائية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً واهتماماتها. وأضاف أن معايير حماية الملكية الفكرية يجب أن تختلف بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ويجب الأخذ بأحكام وقائية عند وضع القواعد والمعايير. وأشار إلى أن تقييم التأثير الإنمائي في السياق المحلي للبلدان النامية والبلدان المتقدمة يقابله وضع القوانين، وإلى أنه لا يعترض بالتالي على تمديد المبدأ إلى السياق

المتعدد الأطراف كشرط أساسي لوضع القواعد والمعايير. وأضاف أن الجلسات العامة تمثل إجراء معيارياً عادلاً تقوم على أساسه عملية سن القوانين في بلدان عديدة، واقترح لذلك عقد جلسات عامة قبل الشروع في وضع القواعد والمعايير في إطار الويبو. وأكد أن من المهم الالتفات إلى أن الملكية الفكرية تؤثر في حياة كل فرد، وإلى أن عبارة "مستخدمي نظام الملكية الفكرية" يجب ألا تشمل أصحاب الحقوق فحسب، بل كذلك الغير والجمهور بوجه عام. وينبغي أن تؤخذ مصلحة جميع أصحاب المصالح في الحسبان عند وضع القواعد والمعايير في الويبو. وفي الختام، أكد الوفد أن حقوق الملكية الفكرية يجب أن تراعي مصالح المجتمع واهتماماته الرئيسية الأخرى، وأن تلك الاهتمامات تظهر بجلاء في الأهداف الإنمائية للألفية. وأوضح الوفد أهمية مراعاة الاهتمامات المتضمنة في الصكوك الأساسية الأخرى التي لها علاقة مباشرة بالملكية الفكرية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي. وأضاف أن حقوق الإنسان العالمية الطابع والتي لا يجوز التصرف فيها لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تكون أقل أهمية من حماية الملكية الفكرية.

١٦٨- وأعرب وفد باكستان عن شكره لوفد البرازيل الذي قدم اقتراحاً بشأن البنود الثلاثة المتعلقة بالقواعد والمعايير في الوثيقة IIM/1/4. وبالنسبة إلى القواعد والمعايير، أشار الوفد إلى أنه تعين على البلدان النامية خلال السنوات القليلة الماضية أن تمتثل لمعايير باهظة التكلفة تعرف بالمعايير الدنيا. واصطحب ذلك بإنشاء آليات مؤسسية لإدارة وتنفيذ تلك المعايير. وأضاف الوفد أنه بينما كانت البلدان النامية تستوعب تكاليف التكيف السريع بالمعايير المرتفعة للملكية الفكرية، اقترحت معايير عالمية إضافية مثل تلك المتعلقة بحماية قواعد البيانات وتنسيق قوانين البراءات. وأوضح أن من المطلوب من البلدان النامية أن تعتمد معايير مرتفعة لحماية الملكية الفكرية بموجب اتفاقات تجارية ثنائية. وأضاف الوفد أن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للمعايير المقترحة تمثل عبءاً للبلدان النامية، وأن مواصلة العمل على وضع جدول أعمال بشأن القواعد والمعايير دون مناقشة وتحليل آثارها الاقتصادية على الوجه المناسب قد تترتب عليها عواقب جسيمة. وفي السنوات الأخيرة، كان هناك اتجاه لخصخصة قواعد البيانات ومنح براءات عن مكتشفات بسيطة بهدف توسيع نطاق البراءات وزيادة مدة الحماية والتعاضي عن شروط الكشف الكامل للاختراعات، الأمر الذي أدى إلى صعوبة دراسة الاختراعات من الغير، وإلى خلق مناخ أصبح فيه من الصعب متابعة أعمال البحث والتطوير. وأصبح بالتالي من الصعب إجراء البحوث العلمية والقدرة على إدخال منتجات جديدة في الأسواق ومنافسة الشركات القوية. وبناء على ذلك، رأى الوفد أن تلك التطورات حدت من قدرة البلدان النامية على الإبداع والمنافسة. وأشار الوفد إلى أن التأثير السلبي لنظام الملكية الفكرية يشغل بال البلدان النامية والبلدان المتقدمة أيضاً. وأوضح أنه تبين أثناء مناقشة جدول أعمال التنمية الحاجة إلى تقديم اقتراحات أو تدابير محددة لتعزيز مرونة نظام الملكية الفكرية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة بالتالي. وذكر الوفد أنه لفت النظر خلال الجمعية السابقة إلى بعض القضايا مثل تسعير وتوفير المنتجات التربوية والصحية الأساسية والنفاد إلى التكنولوجيا والممارسات المناهضة للمنافسة والحماية من التملك غير المشروع للمعارف التقليدية والموارد البيولوجية، ورأى أنه ينبغي بحثها خلال الاجتماع. وبالنسبة إلى تقييم التأثير الإنمائي، ذكر بأنه قدم بعض الاقتراحات في جمعية الويبو السابقة، وبأنه سر لأنها وردت في عدد من الاقتراحات المتضمنة في الوثيقة IIM/1/4. وأكد الوفد أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمعايير في مختلف المجالات التي اقترحت وجرت مناقشتها في الويبو يجب تحليلها بغرض معرفة تأثيرها المحتمل على البلدان التي تختلف فيها مستويات التنمية. ويتطلب تقييم تلك الآثار تناول بعض المسائل الأساسية بالبحث عند الشروع في تنفيذ المبادرات الرامية إلى وضع القواعد والمعايير، مما يسمح بمعرفة ما إذا كانت تلك المبادرات تحد من قدرة البلدان النامية على الإبداع والحصول على الدراية العملية وعلى السلع بأسعار ميسرة. وأضاف الوفد أنه سيترتب على تقييم الآثار معلومات وتحليلات ضرورية يمكن استخدامها للتوصل إلى اتفاق في الآراء داخل المنظمة بشأن طابع المعايير

المرغوب فيها. وبالنسبة إلى البند ٩ من القائمة، أعلن الوفد أنه ينسجم مع ما قد أكدته من شفافية وشمول لضمان اعتماد تلك المبادئ في كل الأنشطة والإجراءات والأعمال التي تباشرها المنظمة.

١٦٩- وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية "مجموعة أصدقاء التنمية" على الاقتراحات الثلاثة الواردة تحت البنود ٧ و٨ و٩ في القائمة، غير أنه أوضح أنه لا يؤيد أيًا من هذه الاقتراحات. وأعلن أنه يبدو له أن الاقتراحات الثلاثة قامت على مفهومين خاطئين، هما (١) أن الويبو قد أهملت المشغل الإنمائية، و(٢) أن الحماية المتينة للملكية الفكرية تضر بالأهداف الإنمائية. وأكد الوفد أنه لا يوافق على هاتين المقدمتين المنطقيتين، وأوضح أن الولايات المتحدة تساند أهداف التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعتقد أن الويبو أدت دورا مهماً في تعزيز التنمية بدعم الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه لا يتعين الاحتجاج بالتنمية لإضعاف النظام الدولي للملكية الفكرية، والحد بالتالي من التنمية المنشود دفعها إلى الأمام. وأكد أن الويبو بذلت قصارى جهدها ويتمنى لها السير قدماً في نفس الاتجاه للإسهام في دفع عجلة التنمية بتعميق وتوسيع نطاق خبرتها بالملكية الفكرية بدلاً من الحد منها. وأضاف الوفد أن بعض تلك المشاغل أكدها المتحدثون السابقون في بياناتهم. ورأى أن بعض الوفود نظرت إلى الملكية الفكرية أو إلى المستويات المرتفعة للملكية الفكرية كغاية في حد ذاتها. وأكد الوفد رفضه لذلك الرأي، ولا يعتقد أن أي وفد صرح بأنه ينظر إلى وضع القواعد والمعايير في الويبو على هذه الصورة. وأشار إلى أن الفقرة ٥٠ من الوثيقة IIM/1/4 التي تشير إلى اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات، جاء فيها أنه لفت نظر الدول الأعضاء فقط إلى موقف أصحاب البراءات، ولا يعبر ذلك عن رأي الولايات المتحدة. وذكر الوفود الأخرى بالبيان الذي أدلى به في الاجتماع الأخير للجنة الدائمة المعنية بالبراءات، والذي أوضح فيه أن الآراء التي لفت نظر اللجنة إليها تمثل مصالح مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح. وبالنسبة إلى الاقتراح الرامي إلى اعتماد نهج مساند للتنمية لوضع القواعد والمعايير في الويبو، وبأنه يتطلب الابتعاد عن أي تصور ضيق النطاق، أعلن الوفد أنه لا يوافق على تلك المقدمة المنطقية ولا يمكن أن يساندها. واستناداً إلى الآراء والتصورات المختلفة، أعلن عن انشغال باله بالنسبة لبعض الاقتراحات المقدمة. ورغبة منه في عدم الإسهاب نظراً لضيق الوقت، ذكر الوفد أن بعض الوفود اقترحت أن بإمكان مكتب أن يقوم بتقييم التأثير الإنمائي، وتساءل عما إذا كان ذلك هو النهج الأكثر مناسبة وما إذا كان المكتب سيؤدي عمله بتوجيه من الدول الأعضاء. وأضاف أنه لا يتضح له في هذا الصدد من سيكلف بخدمة المكتب وكيف ستجرى فيه التقييمات، وما إذا كان سيعتمد نهجاً بتوجيه من الأعضاء في المنظمة، وما إذا كان ذلك النهج السبيل الفعال لرأب الفروق بين الدول الأعضاء. ولذلك كله فإنه لا يساند هذا النهج. وبالنسبة للاقتراح الآخر المتعلق بالأخذ بأحكام معينة عند وضع القواعد والمعايير، قال الوفد إنه ليس بمقدوره الأمر بإدراج تلك الأحكام في كل المعاهدات محل المفاوضة، ورأى أنه ينبغي فقط اعتماد الأحكام التي يتم الاتفاق عليها أثناء التفاوض. ولفت الوفد النظر إلى أن الدول الأعضاء في الويبو حرة في تقديم أي اقتراح تسانده خلال المفاوضات، ورأى أنه إذا أفضت عملية وضع القواعد والمعايير إلى إصدار معاهدة للويبو، فإن هذه المعاهدة لن تكون إلزامية وإنما طوعية. وبالنسبة إلى الاقتراح الرامي إلى عقد جلسات عامة، أعرب الوفد عن شكوكه في هذا الصدد. وأعلن أنه ساند الاقتراحات المقدمة من مختلف أصحاب المصالح مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها، وأضاف أن نظام الويبو الحالي يسمح لتلك المنظمات بتقديم اقتراحاتها في شكل مداخلات شفوية أثناء الاجتماعات، وأن بعض اجتماعات الويبو متصلة بشبكات إلكترونية تسمح بالاطلاع على ما تقدمه تلك المجموعات من اقتراحات. وأكد الوفد بالتالي قيمة تلك الاقتراحات وضرورة اتباع ذلك النهج.

١٧٠- وقال ممثل المكتب الأوروبي للبراءات إن المكتب يود فقط أن يتخذ موقفاً إزاء القضايا المتصلة بتقديم المساعدة التقنية لأن هذا هو المجال الذي يشارك فيه كثيراً ويود أن يقدم عرضاً موجزاً

للغاية. وأشار إلى أنه كان يعمل في هذا الميدان لنحو ٢٠ سنة تقريباً وأنه لاحظ بعد عشرة أعوام من تطبيق اتفاقية تريبس على نطاق العالم أنه لا يوجد دليل واضح على أن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً حققت مستوى من القدرة المؤسسية التي تمكنها من الاستفادة الكاملة من نظم حقوق الملكية الفكرية التي تم اعتمادها. وأشار إلى أن العمل قد ركز على التنفيذ العملي للإدارة لأن هذا هو الأساس لقيام مكتب للبراءات يتعين عليه أن يعمل قبل أن يركز المساعدة التقنية على مسائل أخرى. وأضاف أن المكتب نادراً ما شهد إطاراً استراتيجياً أقامه بلد ما، أو أقامه المانحون، بشأن كيفية تقديم المساعدة التقنية. فهذا الأمر كان يتم عادة بطريقة عشوائية تحاول إخماد حرائق صغيرة دون وجود خطة كبيرة. وفيما يتعلق بالمكتب، ففي الأعوام القليلة الماضية فقط بدأ يراعي أصحاب المصلحة، بخلاف مكاتب البراءات، إذ إن مكاتب الملكية الفكرية لم تكن دائماً هي الهيئات المثالية لتطوير وتنفيذ استراتيجيات أوسع بشأن كيفية استخدام الملكية الفكرية لصالح التنمية. وأشار إلى عدم وجود حل قاطع وأن كل بلد يضطر إلى العثور على مزيج خاص به وأن المكتب يسره التعاون أيضاً في هذا الصدد. كما أبرز العمل الذي اضطلعت به اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية التي أنشأتها المملكة المتحدة والتي قدمت بعض الاقتراحات الصائبة تماماً وأنه من المهم محاولة تنفيذها، الأمر الذي يتوقف أحياناً على الحكومات. وأوضح أن هناك ركيزتين كبيرتين في منظمة التجارة العالمية، الأولى هي حرية التجارة والثانية هي الملكية الفكرية. وكما طور بلد ما برنامجاً للمساعدة في ركيزة حرية التجارة، فإنه يعمل على تنسيقها مع الركيزة الأخرى. وأوضح وجود أطر متكاملة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث تناقش هذه السياسات لكي لا تكون هناك سياسات متضاربة داخل البلد الواحد، الأمر الذي لا يحدث دائماً في ميدان حقوق الملكية الفكرية. ورأى أن هذه القضايا تم تحديدها بوضوح في تقرير اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية. وكان الأمر الغائب في ذلك الوقت هو وجود محفل لمناقشة هذه القضايا، وكان اقتراح الممثل هو النظر من جديد في هذه التوصيات المناسبة ومعرفة التوصيات التي يمكن تنفيذها بسرعة.

١٧١- وأشار ممثل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ إلى أن أنشطة الاتحاد تشترك عن كثب في مساعدة البلدان المهتمة بإنشاء مؤسسات جماعية للإدارة أو استنساخ البيانات، وأوضح أن هذا الدعم يرد في تعاون الاتحاد في مجال الأنشطة الإنمائية التي تقدم دائماً بناء على طلب البلد. وأوضح أنه تعزيزاً لهذا المشروع، عقد اتفاق تعاون مع الويبو وأنه في خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، طلبت حكومات موزامبيق والكاميرون وفيتنام وبيرو مساعدة مشتركة من الويبو والاتحاد. وتجسد هذا التعاون من خلال مساعدة استندت إلى عقد حلقات دراسية وطنية وإيفاد بعثات لتقصي الحقائق وتقديم المساعدة العملية.

١٧٢- وتحدث ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين باسم اتحاده وباسم المكتب الدولي للجمعيات المشرفة على إدارة حقوق التسجيل والاستنساخ الآلي. وأعرب عن قلق الاتحاد للنقد الموجه حتى الآن إلى تعاون الويبو في جدول أعمال التنمية. وذكر أنه بعد عقد اتفاق تعاون مع الويبو، طور الاتحاد عدداً هائلاً من الأنشطة (حلقات دراسية ومؤتمرات واجتماعات تقنية) تهدف إلى إعلام الأفراد في البلدان النامية بفوائد حق المؤلف للمجتمع المدني. وركز ممثل الاتحاد على الدور الحيوي الذي تمارسه الويبو سواء في الاتحاد أو في أنشطة أعضائه. ودعا المندوبين إلى التزام الحذر البالغ في النظر في إجراء تغييرات رئيسية وخاصة في تلك القطاعات التي ثبت نجاح أنشطة الويبو فيها.

١٧٣- وأشار ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها إلى أن الاتحاد استرعى اهتمام الوفود أثناء الاجتماع الحكومي الدولي الأول إلى أهمية المكتبات ودورها الحاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان وخاصة البلدان النامية والبلدان المنقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. وأشار إلى

أن البلدان المتقدمة استفادت من نظام مكثبات عالي التطور يوفر خدمات تماثلية ورقمية أدت إلى إجراء تحسين في التعليم العام والمعارف العامة لسكانها وخاصة خلال الأعوام المائة والخمسين الماضية. وأكد مصلحة الاتحاد في حماية حق المؤلف؛ وفي هذا الصدد يعتبر الاتحاد أن دور الويبو حيوي لضمان الإبقاء على استثناءات وقيود معقولة لنظم حق المؤلف في البلدان المتقدمة ويود مد هذا الإطار للحماية أيضاً إلى نظم حق المؤلف في البلدان النامية. وأكد على دور قواعد حق المؤلف في حماية الأعمال الإبداعية من القرصنة والاستغلال المجحف، وإن كان دورها لا يقتصر على الحماية بل ينبغي أن يمتد أيضاً إلى حق المستعملين بها في الحصول على معلومات. وفي هذا الصدد، قال إنه يتعين على مقرري السياسات الأخذ برأي أمناء المكاتب في إنشاء الإطار القانوني. وأكد على دعم الاقتراح المقدم من وفد البرازيل نيابة عن مجموعة أصدقاء التنمية. كما أن هذا الاقتراح من شأنه أن يساعد الويبو على أن تكون أكثر شفافية في التعامل مع أصحاب الحق ومع المستعملين على السواء. وأبرز نقاطاً قليلة يمكن النظر إليها كأولويات في هذا الصدد: "١" تعديل اتفاقية الويبو؛ "٢" إدراج لغة صريحة بشأن البعد الإنمائي؛ "٣" النظر في وضع معاهدة بشأن النفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا؛ "٤" صياغة واعتماد مبادئ عامة وتوجيهية لتطوير وتنفيذ المساعدة التقنية؛ "٥" إنشاء مكتب مستقل للتقييم والبحوث في الويبو؛ "٦" النظر في تدابير تكفل ضمان مشاركة أوسع للمجتمع المدني ومجموعات المصالح العامة في الويبو، بما في ذلك مشاركتها في اللجنة الاستشارية للسياسات واللجنة الاستشارية للصناعة؛ "٧" صياغة واعتماد مبادئ عامة وتوجيهية لأنشطة خارج وضع القواعد والمعايير في الويبو؛ "٨" إجراء تقييمات مستقلة لأثر التنمية تستند إلى الشواهد بشأن أنشطة وضع القواعد والمعايير؛ "٩" وضع نظام عام لعقد جلسات قبل الشروع في أي أنشطة خارج نطاق وضع القواعد والمعايير؛ "١٠" تحسين تقاسم المعلومات بشأن المساعدة التقنية بما يشمل إقامة قواعد البيانات؛ "١١" تخصيص صفحة على شبكة الإنترنت وإنشاء مكتب شراكة للويبو؛ "١٢" صياغة واعتماد مدونة قواعد لأداب المهنة لموظفي واستشاريي المساعدة التقنية؛ "١٣" وضع مؤشرات ومرجعيات لتقييم المساعدة التقنية للويبو.

١٧٤- وأعرب ممثل شبكة العالم الثالث عن تأييد الشبكة لتلك الوفود التي ترى أن مبادرة جدول أعمال التنمية تمثل مشروعاً شاملاً ينبغي أن يتغلغل في كل الأنشطة المختلفة للويبو وهيئاتها الفرعية. كما اقترح أن تكون هذه المبادرة تحت الإشراف المباشر للجمعية العامة أو بألية تنشئها الجمعية العامة مثل الاجتماع الحكومي الدولي. وذكر أن البندين ٧ و ٨ (وضع القواعد والمعايير) ينبغي أن يسهما في توفير معاملة خاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وهو ما يسمى في سياق منظمة التجارة العالمية "المعاملة الخاصة والنفاضلية". وذكر أن معظم البراءات الحالية في البلدان النامية، وتتراوح نسبتها بين ٩٠ في المائة و ٩٩ في المائة، يمتلكها أجنب، في حين أن البراءات الوافدة إلى البلدان المتقدمة من البلدان النامية قليلة. ومن شأن هذا الوضع أن يحدث أثراً على التنمية في كثير من البلدان النامية. وفي هذا الصدد، اقترح عند النظر في النقطة ٧ المعنية بالمبادئ التوجيهية لوضع القواعد والمعايير وكذلك في النقطة ٨ المعنية بتقييم الأثر ضرورة أخذ بعض الجوانب في الاعتبار: "١" ينبغي للمبادئ التوجيهية لوضع القواعد والمعايير فضلاً عن مبادئ تقييمات الأثر أن تراعي مصلحة المستهلك وخاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم والحصول على المعرفة وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بهذا الجانب، أيد الاقتراح رقم ٣ المتعلق بوضع معاهدة للنفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا؛ "٢" ينبغي أن يراعى عند وضع القواعد والمعايير وتقييم الأثر ما قد تحدثه المعايير غير المناسبة للملكية الفكرية من أثر على الصناعات المحلية في البلدان النامية: كيف يؤثر ذلك على البحوث والابتكار؛ وما هو الأثر على النشاط الحالي والاستمرارية الاقتصادية وكيف يؤثر ذلك على التنمية مستقبلاً؛ "٣" ماذا سيكون عليه أثر القواعد والمعايير المقترحة المعنية بجهود التصنيع المحلية للبلد النامي وعلى تطوره التكنولوجي وتطوير البحوث والابتكار، مع مراعاة أن معظم البراءات في البلدان النامية ستكون مملوكة للأجانب

ومن ثم ستعرقل التصنيع المحلي القائم على بحوث الابتكار؛ "٤" ماذا سيكون عليه أثر الملكية الفكرية التي هي في الأساس مملوكة للأجانب بشأن التدفق وخروج الموارد المالية من البلد فيما يتعلق بحالة النقد الأجنبي بالبلد وحسابه الجاري وميزان مدفوعاته وموقف الديون في البلدان المعنية بالنظر إلى أن أحد كبار الباحثين المرتبطين بالبنك الدولي قدر أن الالتزامات في اتفاقية تريبس ستؤدي عند تنفيذها إلى خروج صافي للأموال من البلدان النامية يبلغ على الأقل ٦٠ مليار دولار سنوياً؛ "٥" ماذا سيكون عليه أثر الملكية الفكرية في ما يتعلق بالقرصنة البيولوجية واختلاس المعرفة والموارد الجينية وما هو أثر ذلك على الصناعة المحلية وعلى المجتمعات المحلية وعلى المستهلك؛ "٦" من بين القضايا المهمة المطروحة بحث معايير منح البراءات واتخاذ القرارات الجيدة أو السيئة في حق البراءات ومنحها. فما هي معايير منح البراءات أو حقوق المؤلف الجيدة، وما هي البراءات الجيدة التي تكافئ على نحو مناسب حائز البراءة لا في الجوهر فحسب بل وفي مدة استمرار البراءة، وأن حائز البراءة لا يستخدم قوة احتكارية لعرقلة المنافسة أو للتأثير على مصلحة المستهلك، وأن السعر الذي يضعه حائز البراءة على منتج لا يكون مبالغاً فيه من أجل توليد أرباح احتكارية. ومن ناحية أخرى ما هي البراءات الجيدة؟ فمثلاً تكون البراءات الجيدة هي تلك الممنوحة لا للابتكارات بل لشيء آخر، فهناك براءات نافهة قد يكون من المبالغ فيه وصفها بالبراءة، وقد يفرض حائز البراءة أسعاراً احتكارية، وأخيراً قد تكون هناك براءة سيئة ويختلس حائز البراءة المعرفة التقليدية للموارد العامة. فهل تبلور الويبو آلية لا لتطبيق هذه المعايير فحسب بل ولتكشف البراءات الجيدة والسيئة أيضاً لكي يمكن إلغاء البراءات السيئة مع مكافأة البراءات الجيدة.

١٧٥- وأكد ممثل غرفة التجارة الدولية على أهمية نظام حقوق الملكية الفكرية للتنمية الاقتصادية العالمية، وخاصة لأقل بلدان نمواً. وقال إنه حتى بعد تصديق البلدان النامية على اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) وبعد تحديث تشريعها في مجال الملكية الفكرية مكتبها للملكية الفكرية، سيظل عليها أن تعمل على التوصل إلى عملية فعالة للتوعية بالملكية الفكرية بما يفيد أصحاب المصلحة الوطنية. وأعرب عن أمله في أن تستكمل الدورة عملها بنجاح بشأن ولايتها، وبما يسمح باتخاذ إجراء في أسرع وقت ممكن والسماح للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً بالاستفادة المناسبة من الملكية الفكرية من أجل تنميتها.

١٧٦- وأيد ممثل مؤسسة الحدود الإلكترونية اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" وخاصة إجراء تقييم مستقل لأثر التنمية استناداً إلى الشواهد لكي تضطلع الويبو بأنشطة جديدة في مجال وضع القواعد والمعايير، واعتماد مبادئ توجيهية لتقديم المساعدة التقنية المحايدة والمتوازنة. وقال إن المؤسسة تعمل على إبراز كيف أن الحماية القانونية الواسعة لتدابير حماية تكنولوجية تظهر الحاجة إلى تقييمات مستقلة للأثر تستند على الشواهد لكل نشاط الويبو في مجال وضع القواعد والمعايير. إن نظم تدابير الحماية التكنولوجية مطبقة قانوناً بالفعل في البلدان المتقدمة لأعوام طويلة. واليوم فإن هذه النظم ليست فعالة في منع نشر أعمال الشركات على خطوط الحواسيب دون إذن. غير أن هذه النظم تسبب ضرراً إضافياً كبيراً للصالح العام وللبحوث العلمية ولحرية التعبير وللمنافسة والابتكار التكنولوجي. كما تشير المؤسسة إلى أن قوانين تدابير الحماية التكنولوجية الواسعة تسبب خطراً أكبر على البلدان النامية التي لم تنشئ مؤسسات قانونية أو تضع عمليات تنظيمية أو قواعد لسياسات المنافسة لكبح جماح آثارها الشاملة. ومن المرجح أن تؤدي هذه التدابير في البلدان النامية إلى الآتي: (١) إلغاء استثناءات وقيود الشركات الوطنية؛ (٢) إفساد فرص الحصول على المعرفة وزيادة تكلفة الوصول إلى المعلومات وإدارة المشاع العام، وبالتالي توسيع الفجوة المنطقية بين البلدان المتقدمة والنامية؛ (٣) خلق الابتكار التكنولوجي وتقييد المنافسة المشروعة. وأكد أن البلدان النامية مطالبة بتنفيذ قوانين جديدة لتدابير الحماية التكنولوجية في سياقات شتى: (١) التوقيع على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة

الويبو بشأن الأداء والتسجيلات الصوتية؛ (٢) حماية الإذاعيين في الإذاعة والتلفزة بل وربما عمليات النقل عبر الإنترنت في معاهدة الإذاعة المقترحة وفي اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة؛ (٣) كجزء من المفاوضات على معاهدات ثنائية وإقليمية. ورأى أنه قبل مطالبة البلدان الأعضاء باعتماد هذه الالتزامات الجديدة، تحتاج جميع الأطراف إلى فهم أفضل لتكلفة القيام بذلك في مجال المصلحة الاقتصادية والصالح العام. وينبغي أن ينظر تقييم الأثر في الأثر المقبل المرجح لنقل التكنولوجيا والقوانين الوطنية للبلدان الأعضاء في المجالات الجديدة لوضع قواعد ومعايير الويبو، مثل اعتماد تدابير التكنولوجيا بشأن المذيعين وعمليات النقل على شبكة الإنترنت في معاهدة الإذاعة المقترحة. وأيد اقتراح "أصدقاء التنمية" لاعتماد مبادئ توجيهية وتوفير المساعدة التقنية المحايدة والمتوازنة إلى فرادى الدول الأعضاء. كما أوصى بأنه يتعين على الويبو في توفير المساعدة التقنية إلى البلدان النامية أن تراعي مرونة المصلحة العامة القائمة في الصكوك الدولية والحفاظ على قاعدة بيانات لسياسات القوانين والاستثناءات والقيود الوطنية القائمة لحق المؤلف. وبما أن الحماية القانونية الواسعة للتدابير التكنولوجية قد تعلق على الاستثناءات القائمة للقانون الوطني لحق المؤلف، يتعين على الويبو أن تحرص بصفة خاصة على إسداء النصح إلى البلدان بشأن سبل الإبقاء على استثناءاتها القائمة عند تقديم المساعدة التقنية بشأن التزامات التنفيذ.

١٧٧- ووجه ممثل الاتحاد الدولي للممثلين الشكر إلى الرئيس قائلاً إنه يتحدث باسم أكثر من مائة نقابة ورابطة للممثلين في أنحاء العالم. وأضاف أن أعضاء الاتحاد يمثلون مئات الآلاف من الممثلين الذي يظهرون على شاشة التلفزة والراقصين الذين يؤدون على المسرح، والمغنين في الإذاعات فضلاً عن الكثيرين من الفنانين المحترفين الآخرين في البلدان المتقدمة والنامية معاً. وأشار إلى أن الممثلين يحتاجون إلى حماية قوية لحق المؤلف لكي يواصلوا الإسهام في التنوع الثقافي بما يحقق رفاهة المجتمع بوجه عام وتوليد الدخل لهذا القطاع ولبلدهم. والواقع أن القليلين هم الذين ينكرون أن الترفيه هو من أنجح الصناعات وأنه ناقل قوي للأفكار الجديدة وأداة متحمسة للديمقراطية والاستقرار السياسي والاجتماعي. وأضاف أن الاتحاد لا يستطيع أن يؤيد التأكيد على أن الويبو اتبعت عادة سياسة عمياء داخلية التوجه مركزة على الذات في مجال الملكية الفكرية مما يضر كثيراً بالبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. بل على العكس يبين الواقع بوضوح أن أنشطة الويبو في مجال وضع القواعد والمعايير على الأقل فيما يتعلق بالحقوق المجاورة، وهي الأنشطة التي تفاوض عليها وأيدها عدد ساحق من البلدان منها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، شكلت قوة دفع لا تصدق لتحقيق إيرادات وتطوير في مجال الإبداع. وأشار إلى ما سبق ذكره في الاجتماع عن المستوى المفزع للقرصنة وانتهاك حق المؤلف وعدم احترام الملكية الفكرية، وهي أمور أحدثت بالغ الضرر لصناعة ترفيه كان يمكنها أن تحقق نجاحاً فائقاً في بلدان منها الكثير من بلدان أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية. وأعرب عن اعتقاده بأن هذا ليس في صالح الجمهور، ناهيك عن صالح الممثلين والمبدعين. بل إن الاتحاد يعتقد بالأحرى أنه يتعين على هذه البلدان، بمساعدة من المجتمع الدولي والويبو والقطاع الخاص أن تكفل استفادة المبدعين كاملاً مما يعتبر نظاماً دقيقاً للملكية الفكرية. ويرى الاتحاد أنه حتى قبل النظر في تقييمات الأثر على التنمية للتشريعات الحالية والمقبلة، ينبغي على الدول الأعضاء والويبو إجراء تقييم دقيق للتكلفة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والأثر على فرص العمل لهذا التنفيذ الواسع والمحدود لمعايير الحقوق المجاورة في كثير من أقاليم العالم. إن وضع قواعد ومعايير الويبو في ميدان الحقوق المجاورة كان يتم دائماً بدافع من الحاجة إلى تعزيز التنمية، والسعي إلى تحقيق توازن معقول بين المصالح المشروعة للمبدعين والمصالح المشروعة للجمهور بوجه عام. إن تفويض القدرة على مواصلة القيام بذلك من شأنه أن يحدث ضرراً بالغاً للممثلين والمبدعين والصناعات التي تعتمد على تلك الموهبة في الازدهار. وأشار إلى أن الملكية الفكرية هي مجال قانوني واسع النطاق يضم العلامات التجارية والبراءات فضلاً عن حق المؤلف وكذلك الحقوق المجاورة. وفي حين يؤيد الاتحاد المبادرات الجديدة لتعزيز كفاءة

المساعدة التقنية المقدمة من الويبو إلى البلدان النامية وائل البلدان نمواً، فإنه يحث الدول الأعضاء على عدم وضع كل البيض في سلة واحدة حين يتعلق الأمر بوضع قواعد ومعايير الملكية الفكرية.

١٧٨- وقال ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين إن الاتحاد كان يود كثيراً أن يحث الدول الأعضاء على عدم تعطيل عمل الويبو وأضاف أن الاتحاد يعني بذلك أن الكثير من الاقتراحات المعروضة على جدول الأعمال من جانب "أصدقاء التنمية" يبدو وكأنها تزيد من البيروقراطية وتعطل العمل التقني المهم الذي تؤديه الويبو في توفير المنافع. وقال إن الاتحاد يسمح لنفسه بالقول بأن القانون الهندي الجديد للبراءات هو مجرد مثال واحد على كيفية عمل الأسواق الناشئة على تحسين وتعزيز حماية حقوق الملكية الصناعية بغية تحسين التنمية في البلد. وأشار إلى وجود حديث كثير في الدورة السابقة عن تقييم الأثر، فقال إنه يود أن يشير إلى أن تقييم الأثر لا يمكن أن تكون له قيمة إلا إذا تم النظر إليه من كلا الجانبين. كما ينبغي النظر إلى مسألة تقييم كيف أن هذه المعايير والقواعد المحسنة يمكنها أن تفيد بالفعل الأسواق الناشئة في البلدان النامية وائل البلدان نمواً. فمثلاً يمكن لمكتب براءات قوي أو لنظام ميسر أو متناسق للبراءات أن يحسن فعلياً من الفرص أمام المبتكرين داخل البلدان فضلاً عن إدخال التكنولوجيا إلى بلدانهم. وأضاف أنه يود أن يطلب بشدة من الجميع عدم تعطيل عمل الويبو ببيروقراطية لا لزوم لها عند مناقشتهم أية مسألة. وقال في ختام كلمته إنه يرحب بعدم تعطيل الخبرة التي لدى الويبو وذلك بعدم إدخالها في مفاوضات شتى وإعاقة العمل المطلوب من المنظمة.

١٧٩- وقال ممثل جمعية الحقوق الرقمية الأوروبية إنه يود التأكيد على أهمية إقامة مكتب مستقل للتقييم والبحوث في الويبو على نحو ما ورد في البند ٥، استناداً إلى اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية". وتؤمن الجمعية تماماً بأن كل ذلك ينبغي أن يستند إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة. إن قيام وحدة مستقلة كلية تطبق أفضل ممارسات العلم من شأنه أن يحقق نتائج ينشدها جميع أصحاب المصلحة، وإن وجود وحدة متخصصة قوية للبحوث سيساعد على تعزيز البحوث كما يشجع الأفراد المؤهلين تأهيلاً مناسباً على اختيار الميدان الذي يعتبر حالياً ميداناً غامضاً يصعب الاقتراب منه. وأشار ممثل الجمعية إلى أن وجود مكتب مستقل للبحوث سيكون مفيداً جداً لإجراءات معينة أخرى مقترحة تؤيدها الجمعية بحرارة.

١٨٠- وأعرب ممثل الاتحاد الدولي للمستهلكين وحوار المستهلكين عبر الأطلنطي عن اعتقاده بأن إدراج اقتراح محدد وعملي التوجيه من قبل البرازيل قد وفر نموذجاً بناءً لتنظيم المناقشات الموضوعية للاجتماع الحكومي الدولي الثاني. وأشار إلى أن الولاية المقترحة لجدول أعمال التنمية التي وافقت عليها الجمعية العامة للويبو كانت واضحة تماماً. فيجب على الويبو أن تدرج البعد الإنمائي في جوهر أنشطتها. وأضاف أن الاتحاد يؤيد بخاصة البند ٣ الوارد في اقتراح البرازيل للنظر في وضع معاهدة للحصول على المعرفة والتكنولوجيا، ويرى أن أهداف معاهدة كهذه ينبغي أن تتمثل في حماية وتعزيز وتوسيع فرص الحصول على المعرفة وتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ويعترف بأهمية موارد المعرفة في دعم الابتكار والتطوير والتقدم الاجتماعي، ويرى أن معاهدة كهذه من شأنها أن تعزز المشاركة في الشؤون الثقافية والمدنية والتعليمية وتكفل تقاسم فوائد التقدم العلمي ومكافحة الممارسات المناهضة للمنافسة. ومن رأى الاتحاد أن دمج البعد الإنمائي في اللجان هو جزء لا يتجزأ من عمليات الإصلاح في الويبو. وفيما يتعلق بعمل الويبو بشأن البراءات، طلب ممثل الاتحاد من الويبو النظر في البنود الثلاثة التالية في برنامج عملها المقبل: أولاً في مجال البراءات المتعلقة بالأدوية، ينبغي أن تتعاون الويبو مع منظمة الصحة العالمية للتصدي لما يلي: كيف تنفذ الدول الأعضاء الفقرتين ٤ و ٧ من إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة؛ وكيف تنفذ الدول الأعضاء في الويبو المادة ٤٠ من اتفاق تريبس والتي تتناول مكافحة الممارسات المناهضة للمنافسة

في تراخيص العقود وما هي التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل التي تواجه المجتمع العالمي فيما يتعلق بالبراءات والمعايير المفتوحة.

١٨١- وأيد ممثل ائتلاف المجتمع المدني الاقتراحات المقدمة من "أصدقاء التنمية"، وأعلن عدم اتفاقه مع اقتراح المملكة المتحدة الذي حظي بتأييد كثير من البلدان المتقدمة والذي يقضي بنقل مبادرة جدول أعمال التنمية إلى هيئة فرعية، هي اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. ويرى الائتلاف أنه من الخطأ القيام بذلك، إذ إن معناه تهميش المبادرة إلى مجرد بند تناقشه هيئة فرعية لا تحمل ثقلاً أو سلطة للتنفيذ. وأضاف ممثل الائتلاف أن خطوة كهذه ستوحي أيضاً بأن الأعضاء يؤيدون وضع جدول أعمال للتنمية كخدعة تهدئ مؤقتاً من قلق البلدان النامية وأن هدفها الأخير هو التأكيد على عدم إمكانية تحقيق أي شيء جوهري. ولذا يقترح الائتلاف منح مبادرة جدول أعمال التنمية أعلى الأولوية في الويبو تحت الإشراف المباشر للجمعية العامة أو لآلية تقوم الجمعية العامة بإنشائها. وهذا من شأنه أن يمكن مبادرة جدول أعمال التنمية من بحث القضايا الشاملة والتأثير على كل أنشطة الويبو وهيئاتها. ولاحظ ممثل الائتلاف أنه بالرغم من أن بلدانا كثيرة متقدمة تتشدد بالحديث عن جدول أعمال التنمية باعتباره يشكل ما هو أكثر من المساعدة التقنية، إلا أنه يبدو من واقع الاقتراحات والردود على اقتراحات "أصدقاء التنمية" أن هذه البلدان تتجنب أو تعارض اقتراحات زيادة الشفافية في الويبو وإجراء تقييم وبحوث مستقلة في الويبو، ولا تجعل الويبو أكثر توجهاً إلى الأعضاء وضمان أن تكون كل أنشطتها مناصرة للتنمية. ويحث الائتلاف البلدان المتقدمة على أن تكون أكثر حساسية للاحتياجات العامة ولما ظهر في هذا المحفل من توافق في الآراء بشأن التنمية. وفيما يتعلق بقائمة الاقتراحات، قال إن الائتلاف يؤيد الاقتراح بتعديل البند الأول من اتفاقية الويبو لإدراج لغة صريحة تعنى بالتنمية. إن تفسير الويبو للاقتراح هو أنها منظمة تدعو بحزم إلى حماية أقوى للملكية الفكرية في البلدان النامية. إن تحليل شتى وثائق سياسات الويبو يوحي بأن الهدف هو تعزيز حماية الملكية الفكرية، مع إيلاء اهتمام بسيط للعواقب الضارة المحتملة لهذه الحماية. ورأى أنه إذا كان الأعضاء جادين في إعادة توجيه الويبو لكي تكون أكثر مواءمة للتنمية، فإن الخطوة الأولى التي يتعين على أعضاء الويبو اتخاذها هي تعديل اتفاقية الويبو كي تدرج نصاً صريحاً يعنى بالتنمية. ومن رأي الائتلاف أن المساعدة التقنية للويبو ومضمون برامجها يجب أن يكونا متوازنين وموجهين إلى التنمية. وقد يكون من الصعب تحقيق ذلك، بالنظر إلى أن ٩٠٪ من تمويل الويبو لا يأتي من الدول الأعضاء بل من قطاع الأعمال الذي تكمن مصلحته في تعزيز حماية الملكية الفكرية. وهكذا فمن الأهمية بمكان لكي تستفيد البلدان النامية بحق من نوعية المساعدة التقنية أن تتمتع الويبو بالاستقلالية والشفافية. ومن أجل تحقيق ذلك، يرى الائتلاف أن الاقتراحات الواردة في البنود ٤ و ١٢ و ١٣ لصياغة مبادئ عامة ومبادئ توجيهية ومدونة قواعد السلوك في مجال المساعدة التقنية ووضع المؤشرات والمعايير الدقيقة لتقييم المساعدة التقنية هي كلها اقتراحات جوهريّة. كما لاحظ ممثل الائتلاف أن شتى مبادرات لجان الويبو قد أعطت أولوية لتلك الاقتراحات التي تهم قطاع الأعمال والتي تهدف إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية. ومن الأمثلة على ذلك جدول أعمال الويبو بشأن البراءات. ويرى الائتلاف أن جدول أعمال التنمية يتيح للدول الأعضاء فرصة استثنائية للترويج لمبادرات تعالج اهتمامات البلدان النامية فضلاً عن الصالح العام عموماً. وقال إن معاهدة النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا، البند ٣، ولجنة الويبو الدائمة المعنية بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، البند ٢، هما مبادرتان ينبغي دعمهما ومنحهما الأولوية. كما أيد ممثل الائتلاف البندين ٦ و ٩ بشأن مشاركة مجموعات المصالح العامة في اللجنة الاستشارية للسياسات واللجنة الاستشارية للصناعات وفي عقد جلسات استماع عامة قبل الشروع في أنشطة وضع القواعد والمعايير. فمثلاً قد تؤثر الحماية القوية للملكية الفكرية تأثيراً سلبياً على المجتمع، وقد تؤدي البراءات والمنتجات الصيدلانية إلى ارتفاع أسعار الأدوية على نحو يقيد من فرص الحصول على الدواء.

١٨٢- وقال ممثل مؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات إن المؤسسة تمثل نحو ٤٠٠٠ مكتبة أكاديمية وبحثية رئيسية تخدم ملايين المستعملين في ٥٠ بلداً نامياً. وأضاف أن اهتمامها ينصب على حق المؤلف والحقوق المجاورة، وأن المؤسسة، باعتبارها عضواً في الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات، تؤيد تماماً مداخل الاتحاد في الاجتماع. ويعمل أعضاء المؤسسة يومياً لتزويد الطلاب في البلدان النامية بفرص الحصول على مواد التعلم والموارد الإلكترونية عالية النوعية. وأردف قائلاً إن الحصول على المعلومات والمعارف أمر حيوي للتعليم واحتياجات التدريب في البلدان الفقيرة. إن الواقع في معظم أقل البلدان نمواً يشير إلى أن الطلاب محرومون من الحصول على مواد التعلم الأساسية. فالفقر المدقع في أوغندا مثلاً يعني أن الطلاب في جامعة ماكاو الأوغندية لا يستطيعون شراء الكتب الدراسية والمراجع اللازمة لدراساتهم. غير أن خريجي جامعة ماكاو لا ينتقدون التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في أوغندا فحسب، بل ينتقدون أيضاً استعمالات المنتجات والخدمات المحمية بحق المؤلف استعمالاً سيئاً. ولذا يعتمد الطلاب في ماكاو وفي معظم أقل البلدان نمواً اعتماداً كلياً على مكتبة الجامعة لتوفير مواد التعلم والبحث في دراساتهم، وهذا هو السبب في أنه من الجوهري أن تكون هناك مكتبات جيدة التمويل لديها القدرة على توفير فرص معقولة للحصول على الموارد التي تشتريها المكتبات واستعمالها. ومن رأي ممثل المؤسسة أن من أحد الاقتراحات الأساسية وضع معاهدة تعنى بفرص الحصول على المعرفة والتكنولوجيا. ومن شأن معاهدة كهذه أن تصبح مكوناً أساسياً في تدخلات السياسة العامة لتخفيف حدة الأوضاع في بلدان مثل أوغندا. كما أن معاهدة كهذه ستكفل مستويات دنيا من الاستثناءات والقيود في مجال حق المؤلف، الأمر الذي سيسمح باستنساخ أجزاء معقولة من المواد المحمية بحق المؤلف لأغراض التعليم والبحث والدراسة الخاصة. كما أنها ستعمل على تحقيق توازن ملائم بين حماية أصحاب الحقوق وبين الحاجة إلى استعمال المعلومات. وأشار ممثل المؤسسة إلى ما ورد في ديباجة معاهدة حق المؤلف لليوبو عن الحاجة إلى الحفاظ على توازن بين حقوق المؤلفين وبين المصلحة العامة الأكبر، وخاصة في مجالات التعليم والبحوث وفرص الحصول على المعلومات كما تتجلى في اتفاقية برن. غير أن التوازن أصبح مشوهاً على حساب مستهلكي المعلومات. وعليه فإن الائتلاف يطلب إلى الويبو تناول هذه القضايا الهامة من خلال معاهدة تعنى بفرص الحصول على المعلومات والمعرفة.

١٨٣- وأشار ممثل مركز قانون البيئة الدولي إلى مداخلته في الاجتماع الحكومي الدولي الأول المعقود بين الدورات وبما يفيد تأييد المركز للنظر الشامل في اهتمامات التنمية المستدامة في كل أنشطة الويبو بما فيها وضع القواعد والمعايير. كما يرى المركز أن تقييم الأثر البيئي لكل مبادرة من مبادرات وضع القواعد والمعايير وعقد جلسات استماع عامة قبل أي نقاش بشأن وضع القواعد والمعايير من شأنه أن يشكل إسهاماً هاماً يكفل أن تصبح الملكية الفكرية أداة للتنمية المستدامة. ويتم على نطاق واسع استخدام كل من تقييمات الأثر ولساعات الاستماع العامة بما يكفل دعم السياسات والمشاريع والتشريعات لأهداف السياسات العامة الأوسع. وقال إن تقييمات الأثر قد تم إجراؤها في ميدان البيئة، لكن ازداد النظر إليها باعتبارها أمراً حيوياً لتطوير ما يكفي من قوانين وسياسات أعم. ففي المملكة المتحدة مثلاً وفي إطار المجلس التنفيذي المنشأ في مايو/أيار ٢٠٠٥، أصبحت التقييمات التنظيمية للأثر أداة رئيسية في إنجاز أنظمة أفضل. فتحلل التقييمات التنظيمية الأثر المرجح لتغيير ما في السياسات ومجال الفرص أمام تنفيذه بما يشمل سياق الملكية الفكرية. كما تستخدم تقييمات الأثر على المستوى الأوروبي. فمثلاً طلبت المفوضية الأوروبية إجراء تقييم أثر الاستدامة في المفاوضات التجارية الجارية. وأجرت هذه التقييمات، من جملة أمور، تقييماً للأثر على الأهداف الإنمائية للألفية. كما كلفت المفوضية الأوروبية بإجراء تقييم للأثر فيما يتعلق بالملكية الفكرية، أي تقييم أثار توجيه قاعدة للبيانات. إن الويبو بوصفها وكالة للأمم المتحدة ينبغي أن تكفل بالمثل إجراء تحليل كافٍ لأثر مبادرة وضع القواعد والمعايير على مختلف مؤشرات التنمية المستدامة وأخذ هذا الأثر في الاعتبار.

وتشكل المشاركة العامة عنصراً أساسياً في تقييمات الأثر. وفضلاً عن ذلك، شكلت المشاركة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية عنصراً أساسياً في قانون السياسة البيئية الوطنية وبما يشمل أحكامه بشأن تقييمات الأثر البيئي. كما أن المشاركة العامة لها ما يبررها في السياق الأوسع للتنمية المستدامة، وتحديدًا في تحليل المبادرات الدولية لوضع القواعد والمعايير في مجال الملكية الفكرية والتي سبق ذكرها اليوم، والتي تؤثر على مجال واسع من القضايا وأصحاب المصلحة.

١٨٤- وأشار ممثل معهد السياسات الابتكارية إلى أن المعهد يمثل أيضاً المجتمع المدني. فالمنظمات التي أعلنت حتى الآن أنها تمثل كل المجتمع المدني إنما تمثل حقاً جزءاً منه. فهي تمثل فقط ذلك الجزء الذي تمثله من المجتمع المدني. وأكد أنه لا يوجد منظور واحد للمجتمع المدني يعنى بالملكية الفكرية وأن هناك منظمات للمجتمع المدني تؤمن بأن الملكية الفكرية ضارة، في حين أن هناك منظمات أخرى للمجتمع المدني مثل معهد السياسات الابتكارية تؤمن بأن الملكية الفكرية تشكل أداة قوية للتنمية الاقتصادية. وأضاف أنه من المهم عدم تضليل الدول الأعضاء لإقناعها بأن كل المجتمع المدني يشارك في منظور واحد بشأن حماية الملكية الفكرية. وسارع ممثل المعهد إلى القول بأن غالبية الرأي السائد بين الاقتصاديين وأعضاء المهنة القانونية ترى أن حماية الملكية الفكرية تشكل عنصراً حيوياً في معادلة النمو الاقتصادي. أما الأقلية فتري أن الملكية الفكرية تسبب على نحو ما ضرراً أكثر مما تسببه من فائدة. إن المعهد، بعد أن لاحظ سير الأعمال في نيسان/أبريل ومايو/أيار ويونيه/حزيران، قد أذهلته تكاليف الفرص المهدرة المرتبطة بتلك المناقشات. إن الجميع يفهمون أن الإجراءات المتخذة تتكبد تكاليف عادة، ولكن هل يفهمون أيضاً أن الإجراءات التي لا تتخذ تتكبد تكاليف كذلك؟ تلك هي ما يسمى بتكاليف الفرص المهدرة. إن المعهد يخشى من تكاليف الفرص المهدرة المرتبطة بتلك المناقشات. وقال إن المناقشات تجري بشأن أمر يشكل بالفعل جزءاً من مهمة الويبو وبشأن أمر تؤديه الويبو بالفعل وذلك بمساعدة التنمية من خلال حماية الملكية الفكرية. لقد تحدثت بعض الوفود حتى عن أشياء لا وجود لها مثل معاهدة تعنى بالحصول على المعرفة. إن أمام الويبو عملاً حيوياً تؤديه ويشمل وضع القواعد والمعايير ومساعدة البلدان على كسب المزايا الكاملة من نظام الملكية الفكرية. ومن الأهمية بمكان أن تجد الويبو وسيلة لمعالجة القضايا المرتبطة بجدول أعمال التنمية على نحو لا يبعد أنظار هيئة الويبو برمتها عن مهمتها الأساسية. وقال إن أهم الاقتراحات البناءة التي تم الاستماع إليها حتى الآن بشأن التوصل إلى وسيلة ملموسة لمواصلة هذه المناقشات دون تعريض الويبو كلها إلى سلسلة لا نهاية لها من محاولات الإلهاء، هي اقتراحات تنشيط اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية ونقل المناقشات إلى تلك اللجنة المختصة. وهذا من شأنه أن يساعد على مواصلة المناقشات في هيئة تناسبها مع عدم إلهاء الويبو عن مهمتها الحيوية.

١٨٥- ووجه وفد اليابان الشكر إلى الرئيس، وأعرب عن رغبته في الإدلاء بتعليق موجز على البند ٨ المعني بتقييم الأثر الإنمائي الذي ورد ذكره في الفقرة ٥٣ من الوثيقة IIM/1/4. فأولاً وقبل كل شيء رأى الوفد أن وضع القواعد والمعايير يمثل استثماراً مباشراً للموارد المالية يفضي إلى خلق فرص الوظائف وتخفيف الفقر وما إلى ذلك. وأضاف أن التنمية هي قضية واسعة النطاق لكن وضع القواعد والمعايير هو مجرد عنصر من العناصر التي تؤثر على التنمية. ولذلك رأى الوفد أنه من الصعب تقييم وضع القواعد والمعايير عددياً بالنسبة لأثره على التنمية، أي من حيث التكاليف. وإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بتقييم وضع القواعد والمعايير، أكد الوفد على أن الإجراء الخاص بمناقشة وضع القواعد والمعايير، مثل معاهدة القانون الموضوعي للبراءات، ينبغي ألا يتأثر أبداً بسبب التقييم. ورأى الوفد أن معاهدة القانون الموضوعي للبراءات لها أهمية عاجلة لا لمكاتب البراءات فحسب في عالم منقل بأعباء عمل متزايدة نتيجة ازدياد الطلبات، بل لأصحاب المصلحة أيضاً.

١٨٦- ووجه وفد الأرجنتين الشكر إلى الرئيس، معرباً عن رغبته في النظر في تنظيم العمل المنجز. وذكر الرئيس بما قاله بشأن اختتام النظر في المواضيع ١ و ٥ و ٦. وأعرب الوفد عن رغبات الوفود في إمكانية تغطية أكبر عدد ممكن من المواضيع المدرجة على القائمة وإيداء التعليقات بشأن كافة الاقتراحات، أو على الأقل إتاحة الفرصة للإدلاء بتعليقات عامة على الاقتراحات مثلما حدث ذلك في الاجتماع السابق. ولذلك طلب الوفد معرفة خطة الرئيس بشأن كيفية إدارة الوقت المتبقي لتغطية أكبر عدد ممكن من المواضيع.

١٨٧- وأعرب الرئيس عن رغبته في تغطية كل المواضيع في نفس اليوم، لكن بالنظر إلى ضيق الوقت المتبقي، اقترح إعطاء الكلمة لباقي الوفود، ومناقشة ملخصه بعد ذلك. وأعرب عن أمله في أن يتم قبول ملخصه في أسرع وقت ممكن أو مع إجراء تعديلات طفيفة، لكي يمكن إجراء مناقشات بشأن المواضيع التي ما زالت في حاجة إلى نقاش. وقال إنه يمكن مناقشة القضايا المتبقية في الدورة القادمة للاجتماع الحكومي الدولي.

١٨٨- ولاحظ وفد جنوب أفريقيا أن المشاعر قد تختلط في الاجتماع بالنسبة لتأييد جدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بعملية الإصلاح هذه، قال الوفد إنها من المحتم أن تسبب مخاوف للبعض وأن تثير آمال البعض الآخر. ولذا فإنه يود أن يتناول المخاوف التي كثيراً ما تم الإعراب عنها وتفيد بأن الإصلاح قد يوقف التقدم. وهذا ليس هو الحال في جنوب أفريقيا التي شهدت مؤخراً عملية إصلاح جذري. وفي هذه الحالة، خلقت الإصلاحات المزيد من الفرص للقطاعات المتطورة من سكانها وعملت في الواقع على النهوض بالجزء الأقل تطوراً في المجتمع. وأضاف الوفد أن عملية وضع القواعد والمعايير ينبغي أن تعترف باختلاف مستويات التنمية بين البلدان المتقدمة والنامية. وسواء في المعاهدات المقترحة أو القائمة، ينبغي أن تكون هناك أحكام بفترات انتقال أطول للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. واستطرد قائلاً إنه ينبغي أن تكون هناك أحكام تكفل تنفيذ قواعد الملكية الفكرية الوطنية وفقاً لمستوى التنمية وكذلك لقمع الممارسات المناهضة للمنافسة. وأضاف أنه عند قمع الممارسات المناهضة للمنافسة في نظام حقوق الملكية الفكرية، من خلال منح حماية أقل للتراخيص لتبرير التكلفة والأرباح المعقولة، فإن ذلك سيخلق قواعد متكافئة للمنافسة تعطي البلدان النامية الفرصة لتحسين التكنولوجيا المحمية القائمة والمنافسة على المسرح العالمي. وأيد الوفد الآراء التي سبق الإعراب عنها بأن التصديق على المعاهدات أمر اختياري وليس إلزامياً في الويبو. إلا أن القوة ليست متماثلة في الاتفاقات الثنائية، فتضطر البلدان الأصغر حجماً إلى التصديق على تلك المعاهدات، إن لم تضطر إليها قسراً، من أجل الحصول ربما على فرص متواضعة للنفوذ قد تكون في حاجة ماسة إليها. وكان الوفد قد أشار في بيانه إلى ضرورة إنشاء فريق عامل للنظر في تنفيذ آليات تضع جدول أعمال بشأن التنمية. وفي حالة موافقة الجمعية العامة على إنشاء هذا الفريق العامل، فإن من شأن ذلك أن يساعد في التوصل إلى فهم مشترك من أجل تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. ويشعر الوفد بأن الويبو ليس لديها نفس الفهم. وأضاف أن عمل الفريق العامل من شأنه أن يزيد من تحسين وتوضيح بعض القضايا التي تتناول جدول الأعمال الخاص بالتنمية. وقال إنه يبدو أن ثمة معارضة للرأي القائل بضرورة قيام مكتب مستقل للتقييم والبحوث لكي يتناول مثلاً مسائل تقييم الأثر الإنمائي ووضع القواعد والمعايير، وإن اقترحت بعض الوفود إنشاء لجنة مستقلة للمراجعة، الأمر الذي يسبب حيرة لوفد جنوب أفريقيا. وأوضح الوفد أنه ليس في صالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً نقل العمل بشأن جدول أعمال التنمية إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية إذ من شأن ذلك أن يصرف انتباه تلك اللجنة إلى قضايا أخرى، ونتيجة لذلك ستنقص المساعدة التي تطلبها مكاتب البراءات.

١٨٩- وأعرب وفد المملكة المتحدة عن قبوله للنقاط ٧ إلى ٩ داعياً إلى ضرورة أن يقود الأعضاء عملية وضع القواعد والمعايير. واتفق الوفد مع بعض الوفود الأخرى بشأن مسألة ما إذا كانت هناك حاجة محددة إلى مبادئ عامة وتوجيهية، وأقر بأن جميع الدول الأعضاء حرة في عرض اقتراحاتها بما فيها الاقتراحات المتصلة مثلاً بالمعاملة الخاصة. وأضاف أنه يؤيد الأفكار الرامية إلى تمكين القطاع الواسع من المصالح من المشاركة في أنشطة وضع القواعد والمعايير. وشدد الوفد بعد ذلك على أهمية تذكر أن فرادى الدول الأعضاء تتحمل أيضاً مسؤولية التشاور مع مجتمعاتها المحلية. وفيما يتعلق بتوافق أنشطة هذه الهيئة مع منظمات أخرى، هناك مسؤولية تقع على أولئك الذين يتفاوضون على المعاهدات لضمان هذا التوافق، وإن كان هذا الأمر يسير أيضاً في الاتجاه الآخر بمعنى أن الذين يتفاوضون في أماكن أخرى ينبغي أن يكونوا على وعي بمعاهدات الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بتقييم الأثر، ذكر الوفد أنه استمع إلى التعليقات المقدمة لكن الأمر غير واضح بشأن نظم تقييمات الأثر الوطنية، كذلك الموجودة في المملكة المتحدة، التي أشارت إليها مؤخراً إحدى المنظمات غير الحكومية. وقال الوفد إنه ليس واثقاً إن كان يمكن فعلياً نقل هذه النظم الخاصة إلى سياق دولي أوسع وسياسي أكبر. كما ذكر، فيما يتعلق بعملية نظمها الداخلية، أنه من دواعي الاهتمام أن من بين المتطلبات أن يتم دائماً عرض تكلفة عدم القيام بأي شيء. وفيما يتعلق بتنفيذ تقييم الأثر، من الواضح أنه طرحت بعض المسائل العملية والتي سبق الاستماع إلى بعضها. وبالنسبة لمسألة من ذا الذي سيجري تقييمات الأثر، فإن الوفد على علم بالاقتراح الوارد في الفقرة ٥ والذي سيناقش في الوقت المحدد.

١٩٠- وقال وفد إيران إنه سبق أن عرضت إيران موقفها بوضوح في الوثيقة IIM/1/4 وإنها تريد أن تكرر قلقها بشأن وضع القواعد والمعايير في الويبو. وأضاف الوفد أنه يريد أن يثير نقطتين: أولاً أن وضع القواعد والمعايير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساعدة التقنية. وقال إن أنشطة وضع القواعد والمعايير في الويبو هي جزء كبير من الملكية الفكرية ككل وينبغي أخذها في عين الاعتبار. وتسأل الوفد هل تمهد كل المساعدة التقنية الجاري الحديث عنها الطريق أمام التنفيذ العادل للالتزامات الضخمة أم أنها تعمل على تنمية بلدها. وأضاف أن هناك فجوة كبيرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من جانب وكذلك بين الحائزين والمستعملين من الجانب الآخر. وقال إنه في خلال الاجتماعين الحكوميين الأول والثاني، رحبت "مجموعة أصدقاء التنمية" بأي مقترح، بدءاً من فكرة وضع معيار ما أو معاهدة ما وحتى الحاجة إلى إعداد دورة دراسية في جامعة ما على مستوى الدكتوراه. وذكر بأن "مجموعة أصدقاء التنمية" رحبت خلال الدورتين الأولى والثانية لهذا الاجتماع بكل الاقتراحات التي تقدمها الدول الأخرى. وأضاف قائلاً إنها عملية طويلة تبدأ بإطلاق فكرة وضع قاعدة أو معاهدة. وينبغي بالتالي تشجيع الدول الأعضاء على التعبير عن آراءها في أية مرحلة، يُنتظر منها التحلي بالمرونة.

١٩١- وأيد وفد الصين وجهات النظر العامة للوفود بشأن النقاط ٧ و ٨ و ٩، وقال إنه لا يريد تقديم تعليقات ملموسة وإن كان يأمل أن تضع الويبو في اعتبارها بدقة التطور العام في مجال وضع القواعد والمعايير. وأشار الوفد إلى أن وضع القواعد والمعايير يمثل مهمة من أهم مهام المنظمة نظراً إلى أن الملكية الفكرية هي جزء من تنمية البلدان. وأعرب عن أمله في أن يؤدي العمل إلى بلوغ أهداف اتفاق تريبس وأن تتم مراعاة مطالب البلدان النامية. وإذا لم يتحقق ذلك، فلن يكون في وسع الاجتماع أن يضع في اعتباره المطالب الكاملة. وبعبارة أخرى، وحتى إذا استطاعت الأحكام في البلدان النامية أن تصل إلى معايير اتفاق تريبس، فسيظل من الصعب بلوغ مطلب الحماية الأكثر جدية في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأضاف الوفد أنه يود أن يكرر الرأي المُعرب عنه في الاجتماع الحكومي الدولي الأول بأن الويبو، باعتبارها وكالة للأمم المتحدة، لديها القدرة على توفير العمل الذي لا توفره منظمات أخرى وأن تجري تقييماً له. وقال إنه يود في عملية وضع القواعد والمعايير أن تؤخذ في

الاعتبار التطورات التي تركز على نظام الملكية الفكرية لأنه إذا لم يحدث ذلك فإن العملية ستواجه صعوبات. وفيما يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات ومعاهدة قانون البراءات، قال إن الوفد يود أن يعمل بتوافق الآراء لمراعاة اهتمامات المستعملين. وفيما يتعلق بعمليات وضع القواعد والمعايير، ينبغي ألا يقتصر تعاريف المستعمل على أصحاب الحقوق.

١٩٢- وقال وفد كندا إنه يود أن يعلق على ثلاثة أمور. فلاحظ أن تعديل معايير الملكية الفكرية الدولية وتطوير صكوك قانونية دولية جديدة يتطلبان تقييماً شاملاً للأثار المحتملة، وأكد أن العملية تجعل من الواجب على كل عضو أن ينظر في التكاليف والفوائد داخل نظمه. وأضاف أنه بحث المبادئ العامة والتوجيهية التي تم وضعها وما زال يبحثها. وكرر أنه ما زال على اقتناعه بأن ثمة حاجة إلى مبادئ توجيهية على نحو ما حدده "أصدقاء التنمية". وفيما يتعلق بتقييمات الأثر، ذكر أنها طبقت على المستوى الوطني وأنه يوافق على الأسئلة التي أثارها وفد المملكة المتحدة بشأن تطبيقها في الساحة الدولية. ولاحظ في ختام كلمته أنه من الواجب على كل عضو أن يضع نظامه الخاص به وأن يتشاور مع أصحاب المصلحة لديه. وقال إن كندا تتبع نظاماً واسعاً جداً للتشاور، لكنها لا تحاول أن تملّي على الغير كيف ينبغي التشاور مع أصحاب المصلحة. وأضاف أنه على استعداد للرد على الأسئلة التي طرحتها وفود أخرى.

١٩٣- وقال الرئيس إنه يريد معرفة آراء الأعضاء بشأن مشروع ملخصه الذي تم توزيعه عليهم.

١٩٤- وقال وفد الأرجنتين إنه نظراً للإطار الزمني المحدد للاجتماع، فإن من الأفضل مواصلة النقاش بشأن الاقتراحات المعروضة على الاجتماع. ولاحظ أن الأعضاء لم تجر مناقشات موضوعية حول جميع الاقتراحات خلال الأيام الثلاثة الماضية ولذا فإنها تفضل الحصول على مزيد من الوقت لمناقشة جميع تلك الاقتراحات بدلاً من مناقشة الملخص الذي يمثل وصفاً وقائعيًا للاجتماع. ولاحظ أن التركيز الأساسي للاجتماع هو استمرار النقاش وليس التفاوض على شيء لا يستحق التفاوض بشأنه.

١٩٥- وأعرب وفد الهند عن موافقته على التعليقات التي أدلى بها وفد الأرجنتين. وكرر أنه لم تعد هناك حاجة إلى ملخص في هذه المرحلة واقترح أن يستمر الاجتماع وفقاً للخطوط التي أشار إليها وفد الأرجنتين.

١٩٦- وأبدى وفد شيلي تأييده لما ذكره وفدا الأرجنتين والهند.

١٩٧- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن الاقتراح غير واضح. وتساءل هل سيستغني الاجتماع عن ملخص الرئيس في حالة قبول اقتراح الأرجنتين المؤيد من الهند وشيلي. وبعبارة أخرى لن يكون هناك ملخص مقدم من الرئيس لهذا الاجتماع بالمرّة. وتساءل الوفد إن كان معنى ذلك أن يستمر الاجتماع في مناقشة الاقتراحات حتى الساعة السادسة مساءً، وساعتها ستنتهي المناقشة ولن يكون هناك ملخص للرئيس. كما تساءل إن كان ذلك يعني أن الاجتماع لن يستأنف بحث التقرير مثلما ذكر الرئيس في أول يوم. وطلب الوفد توضيحاً لكي يمكنه النظر في النهج الذي سيتخذه.

١٩٨- وأوضح الرئيس أن البند ٧ يصلح كملخص. وقال إنه يعتقد أنه مما يعقد الأمور الآن عدم وجود ملخص للرئيس. وأشار إلى أنه من المفضل أن يكون هناك ملخص وأن هذا أمر واقعي لا خلاف عليه كثيراً، ولذا يمكن تخصيص نصف الساعة الأخيرة من فترة بعد الظهر لاعتماد التقرير.

١٩٩- وأيد وفد إيطاليا الشرح المقدم من الرئيس. وأشار إلى استعداده إلى تكريس الجزء الأخير من الاجتماع لبحث ملخص الرئيس.

٢٠٠- وأيد وفد المغرب اقتراح وفد الأرجنتين، مشيراً إلى أن الملخص هو مجرد تعداد للحقائق وأنه يتعين على الاجتماع مواصلة النقاش.

٢٠١- واقترح الرئيس مناقشة البند ١٤ المقترح من المملكة المتحدة.

٢٠٢- وقال وفد المملكة المتحدة إنه سبق أن أتيحت له الفرصة لعرض اقتراحه سواء في الاجتماع الحكومي الدولي السابق أو في سياق المناقشات التي جرت في هذا الاجتماع أيضاً. ومن رأي الوفد أن اقتراحه حدد بوضوح في الوثيقتين IIM/1/5 و IIM/2/3. وكرر الإشارة إلى مجموعة من النقاط الأساسية ثم تناول بإيجاز بعض التعليقات على اقتراحه المقدمة من وفود أخرى. وقال الوفد إنه عمل لصالح حكومة المملكة المتحدة لمدة ١٥ سنة تقريباً وأنه حدث في خلال تلك الفترة تغير ملحوظ في نهج حكومة المملكة المتحدة بشأن قضايا التنمية. وهو تغيير يتعلق بالفكر أساساً. وأشار إلى أن التغيير تحقق بسبب إعادة تقوية وتنشيط وزارة حكومية قائمة. فقد تغير اسم هذه الوزارة إلى وزارة التنمية الدولية، وهي وزارة طورت نفسها بنشاط وحفزت على إجراء البحوث واضطلعت بفكر جديد بشأن كيفية قيام حكومة المملكة المتحدة بدمج التنمية في عملها على أفضل وجه. والواقع أن هذا التغيير كان تغييراً في الفكر، حتى أن وزارة التجارة والصناعة التي تشمل وظيفتها الأساسية تشجيع الصناعة في المملكة المتحدة، أيدت إنشاء لجنة المملكة المتحدة لحقوق الملكية الفكرية. وأضاف أن الاقتراح الذي عرضه يتوخى تغييراً ونهجاً مماثلاً للويبو، على أن تمارس اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية بعد إعادة تقويتها وتنشيطها دوراً مماثلاً لدور وزارة التنمية الدولية. وأشار إلى احتجاج البعض بأن اقتراح المملكة المتحدة هو أساساً وسيلة للتهرب من المسؤولية. وقال إنه لا يوافق على ذلك، مضيفاً أن المسألة أقرب إلى تمرير العصا في سباق التتابع. وأشار إلى أن ما هو مهم ليس من هو الذي يحمل العصا بل الاستمرار في حمل العصا حتى نهاية الشوط. ومن رأي الوفد أن اقتراح المملكة المتحدة هو اقتراح عملي وطريقة لضمان استمرار نقل العصا التي تمثل في حالتنا هذه جدول أعمال التنمية. وقال إنه يعلم أن الاجتماع استمع إلى الكثير من المملكة المتحدة في خلال الأيام الثلاثة الماضية، ولذا فمن المهم الاستماع إلى آراء الآخرين وخاصة آراء البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي لم تمارس حتى الآن نشاطاً خاصاً في المناقشة. وشجع الوفد جميع الدول الأعضاء على النظر الواجب في اقتراح المملكة المتحدة، وقال إنه يرحب بأفكار الآخرين بشأن كيفية البناء عليه وتحسينه. وكنقطة أخيرة، أشار الوفد إلى الوثيقة WO/GA/31/11 التي تضم اقتراحاً من الأرجنتين والبرازيل بوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، وهو الاقتراح المقدم إلى الجمعية العامة للويبو في دورتها الحادية والثلاثين. ولاحظ أن الاقتراح يتحدث تحديداً في الفقرة ٨ عن فريق عامل يعني بجدول أعمال التنمية يمكن إنشاؤه لمواصلة مناقشة تنفيذ جدول أعمال للتنمية وبرامج عمل المنظمة. ومن رأيه أن هذا الاجتماع الخاص يشكل فريقاً عاملاً كهذا ويعتقد أن الاقتراح هو امتداد لذلك وسيسمح للاجتماع بإحراز تقدم في المناقشات.

٢٠٣- وقال وفد الأرجنتين إن فكرة نقل كل المواضيع إلى جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية لا تبدو فكرة جيدة لأن عمل اللجنة يركز على المساعدة التقنية. وطرح الوفد استفساراً إذ أشار إلى أن المملكة المتحدة ذكرت في إحدى فقرات الاقتراح أن على اللجنة توجيه تقاريرها إلى المؤتمر. وأضاف الوفد أنه حين جرت الإصلاحات الدستورية في بنية الويبو منذ سنوات قليلة، كان من بين ما تم الاتفاق عليه آنذاك إلغاء المؤتمر من بنية الويبو. وقال إنه يطرح سؤالاً على وفد المملكة المتحدة لمعرفة لماذا لم يقترح أن تحيل اللجنة الدائمة تقاريرها إلى الجمعيات عوضاً عن إحالتها إلى هيئة مألها الزوال في المستقبل القريب.

٢٠٤- ورأى وفد كندا أن اقتراح المملكة المتحدة بإعادة تنشيط اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية هو اقتراح يثير بالغ الاهتمام. وأعرب عن اعتقاده بأن ولاية اللجنة واسعة بما يكفي لإدراج العمل بشأن كل جوانب التنمية، دون أن تقتصر تحديداً على المساعدة التقنية كما اقترح ذلك بعض الأعضاء. ولأن الأمر كذلك، فإن وفد كندا يؤيد مراجعة ولاية اللجنة إذا ارتأى الأعضاء ضرورة ذلك. وقال إنه من دواعي الاهتمام أن تعتقد المملكة المتحدة أن اللجنة يمكنها أن تؤدي دوراً نشطاً في كل أعمال الويبو بالإسهام في المناقشات وتوجيهها في كل هيئات الويبو الأخرى. وفضلاً عن ذلك، ذكر الوفد أنه ينبغي تشجيع هيئات الويبو الأخرى على إحالة المسائل إلى اللجنة لإبداء النظر فيها.

٢٠٥- وقال وفد رومانيا إنه يود أن يذكر في هذا الصدد بالبيان المقدم نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق الذي ورد فيه بوضوح أن الوفد يؤيد الاقتراح المنقح من المملكة المتحدة بمواصلة مناقشة جدول أعمال التنمية في إطار ولاية موسعة للجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وحتى لو كانت هذه اللجنة الدائمة محدودة الخبرة، إلا أنها هيكل من هياكل الويبو. ثانياً تضم اللجنة الدائمة في عضويتها الدول والمنظمات غير الحكومية، وبالتالي يوجد تمثيل قانوني معقول تماماً. ثالثاً أن لها ميزانية. وأشار الوفد إلى أنه من الصحيح أن هذه اللجنة لها بالفعل ولاية تتضمن جوانب معينة. ومن رأي الوفد أن مراجعة تلك الولاية ستكون أقل تكلفة بكثير وأكثر كفاءة من إقامة هيئة جديدة، هيئة موازية، تتطلب تكلفة مالية إضافية. وأضاف الوفد أنه على وعي كامل بأهمية موضوع التنمية وبدقة أكبر موضوع الصلة بين التنمية والملكية الفكرية. وقال إنه استفاد من هذا المفهوم ولن يكرر كيف استفاد من ذلك. ويمكن العثور على حجج أخرى لكل من يهتم بذلك بمجرد النظر إلى شبكة الإنترنت. واستردك قائلاً إن الوفد يؤمن مع ذلك إيماناً قوياً بأن الويبو ليست وكالة تركز جهدها فقط للتنمية. فالويبو لديها ولاية مختلفة كلية تشكل التنمية جزءاً هاماً منها. غير أن الوفد لا يرى حاجة إلى تحويل المنظمة إلى منظمة موجهة حصرياً إلى تنمية البلدان. وعليه، يبدو للوفد عند القراءة الدقيقة لمجموعة مقترحات "مجموعة أصدقاء التنمية" أن جوانب كثيرة في تلك المقترحات تتجاوز نطاق هذا الموضوع ذاته. ويبدو للوفد أن الاجتماع يتحدث عن خطة لإصلاح المنظمة برمتها، وهذا أمر ربما كان مستصوباً بل قد تكون ثمة حاجة إليه، وإن كان هذا موضوعاً مختلفاً كلية.

٢٠٦- ووجه وفد الجزائر الشكر إلى المملكة المتحدة لتقديم اقتراحها بتدعيم وإعادة تنشيط اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وقال إن اقتراح المملكة المتحدة يحاول أن يحقق هدفاً. فقد بينت التجربة في مؤتمر نزع السلاح أن هناك وفوداً ترى وجود صلة بين كل عناصر المؤتمر ووفوداً أخرى تود تقسيم وتجزئة القضايا. وأشار الوفد إلى أنه شهد ذلك في خلال الأعوام الثمانية الماضية. وهو يرى الآن نفس الشيء. فإذا تم قبول خطة العمل لإعادة تنشيط اللجنة الدائمة وإصلاحها، يبدو له أنه ليس هناك حاجة إلى أن تدعو الجمعية العامة إلى عقد اجتماع حكومي دولي مشترك بين الدورات للقيام بتلك المهمة. وأضاف أنه يعتقد أن ثمة مشكلة موضوعية في هذا النهج، ودعا الوفود الأخرى إلى التفكير في طريق يحقق الأهداف. وعاد مرة أخرى إلى المثال الذي ضربه لمؤتمر نزع السلاح، فتساءل إن كان هناك من يريد تجزئة جدول الأعمال هذا إلى أجزاء مختلفة، وإن كان سيتمكن ذلك من بلوغ أهدافهم.

٢٠٧- وأبدى وفد البرازيل رغبته في الإدلاء ببعض التعليقات على اقتراح المملكة المتحدة. وأشار إلى أنه سبق له القيام بذلك في الدورة الأولى للاجتماع الحكومي الدولي وأنه تحدث عن زخم اقتراح المملكة المتحدة بإحالة كل مفهوم جدول أعمال التنمية إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض

التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وأشار إلى أنه ذكر أيضاً في الاجتماع الحكومي الدولي الأول أن وثيقة المملكة المتحدة تمثل جهداً جيداً في تشخيص الصلة بين الملكية الفكرية والتنمية، لكن مفهوم ما اعتبرته حلاً للمشكلة المشخصة كان سيئاً للغاية. ورأى الوفد أن المشكلة قد شخّصت بما فيه الكفاية، لكن الحل لا يتناسب وأبعاد التحدي الذي يواجهونه عند معالجة الصلة بين الملكية الفكرية وقضايا التنمية. وكانت نتيجة هذا الجهد هو جعل التنمية في صدارة الاعتبارات في منظمة لم تبحثها بشكل جاد. وأشار إلى أن الأمر لا يمكن أن يقتصر ببساطة على تحديث هيئة تتناول موضوع المساعدة التقنية، بل إن الأمر يتطلب العودة إلى الصورة الأوسع. ورأى الوفد من البيانات المقدمة من الوفود الأخرى التي تحدثت اليوم وأعربت عن مناهضتها للملكية الفكرية، أن هناك محاولة لوقف نوع من أنواع النقاش في هذه المنظمة من خلال مفهوم جدول أعمال التنمية. وهذا لا يتماشى كلية مع ما يحدث بالفعل هنا. فهناك جهد بناءً للغاية من أجل توسيع نطاق ورؤية المنظمة لكي تصبح أكثر شبهاً بالأمم المتحدة كما هي بالفعل. ورأى الوفد أن على الأعضاء أن يقرروا ما ينبغي على المنظمة أن تفعله أو لا تفعله، وأن على الأعضاء من البلدان النامية أن تكون لها كلمة في هذا الأمر وألا يقتصر ذلك فحسب على تلك البلدان التي بها أكبر عدد من أصحاب الحقوق مثل مستعملي النظام الدولي للملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن جدول أعمال التنمية ليس معادياً للملكية الفكرية، بل هو مجرد جدول أعمال لتوسيع نطاق المفاوضات بشأن الملكية الفكرية، وتحليل قضايا التنمية ومراعاة ما سيكون عليه أثر وضع القواعد والمعايير في المنظمة على اقتصاديات البلدان النامية. ولاحظ الوفد أن بعض البلدان أكدت أن الملكية الفكرية ينبغي ألا تخضع لاهتمامات التنمية، وقد ورد ذلك في تعليق صدر صباح اليوم. وقال الوفد إن هذا التعليق يخيفه لأنه إذا لم تخضع الملكية الفكرية لاهتمامات التنمية، فليس واضحاً ما الذي ستخضع له. وتساءل إن كانت هناك اهتمامات أخرى يجري تناولها. وعلق الوفد على ما ذكره بلد آخر من البلدان المتقدمة بأن معاهدة القانون الموضوعي للبراءات تشكل أمراً عاجلاً وأن تقييم الأثر ينبغي ألا يرجئ النظر في تلك القضية. وقال إنه من الواضح أن أولئك الذين يتحدثون نيابة عن أصحاب الحقوق، سواء كانوا أطرافاً حكومية أو غير حكومية، إنما يريدون الفصل، أو العمل على تحقيق الفصل، بين أي شيء يمثل نشاطاً موضوعياً لوضع القواعد والمعايير في المنظمة، وأي شيء له شأن بالتنمية. وأشار إلى أن الاستراتيجية هي فصل قضية عن الأخرى تلافياً لأي ربط محتمل بينهما، وأن جوهر الاقتراح في جدول أعمال التنمية هو العكس تماماً، أي تحقيق التقارب والتلاقي والدمج بين العالمين اللذين كانا متباعدين جداً حتى الآن. ورأى الوفد أن اعتبارات التنمية ينبغي تحليل عواملها ودمجها في كل نشاط من أنشطة وضع القواعد والمعايير في وكالة الأمم المتحدة هذه. وأشار إلى أن الطريق المناسب لتحقيق ذلك ليس حصر قضايا التنمية على هيئة للمساعدة التقنية بغض النظر عن تجديدها أو عدم تجديدها. فهذا ليس هو الحل حقاً. وأضاف الوفد أنه إذا حدث ذلك، فلن ينتهي الأمر فقط بدفن أي منظورات تتعلق بالتنمية في وضع القواعد والمعايير الموضوعية، بل إنه سيؤثر أيضاً على مصالح البلدان المتعاونة تقنياً في تلقي المساعدة التقنية من هذه الهيئة. ففي تلك الهيئة التي تناقش فيها هذه القضايا، ستطغى مناقشة قضايا التنمية التي لن يكون لها صلة بكل الأنشطة الأخرى للمنظمة، لأن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية ليست أعلى مرتبة فيما يتعلق بهيئات أخرى. كما أشار الوفد إلى اقتراح عضو آخر يبحث قضايا التنمية، كلما ظهرت، في هذه اللجنة الدائمة. ونتيجة لذلك، يبدو للوفد أن هناك نية في خلق صندوق قمامة من نوع ما لقضايا التنمية في المنظمة يتمثل في اللجنة الدائمة المجددة. ولاحظ أنه يبدو أن هذا النهج يمثل بوضوح الاستراتيجية هنا، ولا يعتقد أن على البلدان بحث قضايا التنمية الخطيرة، وخاصة القضايا التي تؤثر على سكان البلدان التي لم تحقق مستوى التنمية لبلدان أخرى معينة موجودة هنا. وأضاف أن البلدان لديها بالفعل عملية متواصلة لتناول جدول أعمال التنمية، وهي عملية غير مكلفة ولا تحتاج إلى هيئة إضافية.

وتتمثل هذه الهيئة في الاجتماع الحكومي الدولي الذي لديه سلطة كافية. ورأى الوفد أن على الجميع الإبقاء على هذه الهيئة حيث هي، وبنفس الأسلوب الذي تعمل به.

٢٠٨- وأشار وفد إيطاليا إلى أنه يجد عدة عناصر هامة في اقتراح المملكة المتحدة سواء في الجوهر أو في الإجراء. وفيما يتعلق بالإجراء، رأى الوفد أن الاقتراح الوارد ذكره في المرفق بآء من اقتراح المملكة المتحدة يمثل طريقاً مفيداً وعملياً للتقدم. وقال إنه مثلما عبرت المجموعة بآء في بداية هذا الاجتماع الحكومي الدولي، وكما قرر الاتحاد الأوروبي، فإن فكرة تجديد اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية هي فكرة جيدة، وتمثل فكرة توسيع ولايتها كثيراً فكرة جيدة أيضاً.

٢٠٩- وقال وفد سويسرا إنه ذكر في بيانات أخرى أسباب تأييده فكرة مواصلة النقاش بشأن الملكية الفكرية والتنمية في اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، ولذا فلن يكرر أقواله تفصيلاً، بل سيكرر تأييده لما سبق ذكره فحسب. وأشار إلى بيان وفد رومانيا، فإعرب عن اعتقاده بأن مواصلة نهج مناقشة التنمية في اللجنة الدائمة السابق ذكرها تشكل حلاً عملياً يمكن من الاستفادة من خبرة الأعضاء المنتمين إلى هذه اللجنة في هيئة موجودة بالفعل داخل الويبو. وأضاف أن ولاية هذه اللجنة الدائمة، كما سبق إيضاحه، هي ولاية واسعة بما يكفي لتغطية مواضيع تتجاوز مجرد التعاون والمساعدة التقنيين. وأردف قائلاً إن هذه اللجنة الدائمة يمكنها إذا لزم الأمر، وكما سبق أن أشار إليه وفد المملكة المتحدة، أن تضيف ولايات أخرى محددة تمكن الاجتماع من تنشيط عمل اللجنة ووضع جدول أعمال للتنمية، فضلاً عن زيادة مواردها.

٢١٠- وقال وفد أستراليا إن اقتراح المملكة المتحدة مفيد وبيّح النظر إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية على أنها آلية تسمح بدعم استراتيجيات الويبو الإنمائية وتقييم برامجها وأنشطتها.

٢١١- وقال وفد الاتحاد الروسي إنه يحبذ تنشيط فعالية اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية، ورأى أن بالإمكان تناول تلك المسائل بالبحث في هيئات الويبو الحالية، بما فيها اللجنة الدائمة السابق ذكرها. وأضاف الوفد أنه يريد إمعان النظر في ذلك الاقتراح.

٢١٢- وشكر وفد إيران وفد المملكة المتحدة على تقديم اقتراحه، وأضاف أن الجمعية العامة قررت في دورتها الأخيرة فحص كل الاقتراحات، وأن الاجتماع الحكومي الدولي مختص بفحص الوثيقة التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية". واستطرد قائلاً إن هناك ترابطاً وثيقاً بين التنمية والمساعدة التقنية، وإن وفد المملكة المتحدة أوضح أن اقتراحه يتجاوز المساعدة التقنية. ولذلك، ليس من الواضح ما الذي ينبغي مناقشته في الاجتماع الحكومي الدولي. ورأى الوفد في الختام أن الاقتراح الرامي إلى تنشيط فعالية اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية سابق لأوانه.

٢١٣- وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية وفد المملكة المتحدة على اقتراحه، ورأى أنه اقتراح جيد يسمح بإجراء مناقشات بناءة. وأضاف أنه يبدو له بعض التناقض في المحادثات، إذ إن بعض الدول الأعضاء في "مجموعة أصدقاء التنمية" تشعر بالحاجة إلى إصلاح الويبو، وتقاوم مع ذلك بشدة اقتراحاً عملياً يرمي إلى إصلاح وتنشيط فعالية اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية، التي يرى وفد الولايات المتحدة أن بإمكانها أن تسهم إسهاماً جوهرياً في مناقشة عمل الويبو بشأن التنمية. وأضاف الوفد أنه يريد التعليق على ملاحظة أحد الوفود التي قال فيها إن المناقشات بشأن مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي فصلت عملية وضع القواعد والمعايير عن التنمية. وقال إنه يرى على العكس أن

الأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير مهمة للتنمية، وأن الويبو لم تدرج جدول أعمال التنمية في كل أعمالها، وأن للدول الأعضاء حرية متابعة أهدافها في كل هيئات الويبو. وأشار الوفد إلى تعليق آخر وصف اقتراح المملكة المتحدة بأنه "صندوق نفاية" لمسائل معينة تختص بها هيئة مكلفة بالمساعدة التقنية فقط، فقال إنه لا يفسر اقتراح المملكة المتحدة بهذا الشكل، بل إنه يراه اقتراحاً إيجابياً. وأشار إلى أنه يتبين من قراءة تلك الوثيقة أن اقتراح المملكة المتحدة لا يتعلق بالمساعدة التقنية وحدها. وإنما يتعلق أيضاً بمبادرة مفيدة للغاية. ولذلك فإنه يرى أن التعليق على ذلك الاقتراح، الذي استعمل لغة الإقصاء والعزل، ليس وصفاً مناسباً لذلك المنهج. وأضاف أنه يؤيد اقتراح المملكة المتحدة ويرى أنه مفيد للغاية، وبصورة خاصة مرفقات الوثيقة. وأقرّ الوفد بأنه ربما هناك مسألة إجرائية، كما أشار إلى ذلك وفد الأرجنتين، وأنه يمكن أن ينظر في الموضوع، بيد أنه يعتبر في الوقت ذاته أن الأساس العلم للوثيقة ومرفقاتها يحتوي على اقتراحات عمليّة جداً للمساعدة في إنجاز العمل.

٢١٤- وشكر وفد الهند وفد المملكة المتحدة على اقتراحه، وأضاف أنه جدير بالتقدير لأنه كان من بين الاقتراحات القليلة التي أقرت بضرورة بحث مسائل مختلفة، في حين أن اقتراحات عديدة اتخذت موقفاً نظرياً بشأن مسألة التنمية. وأشار الوفد مع ذلك إلى أنه لا يوافق على بحث كل المسائل في اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية، نظراً لأنها لم تعقد اجتماعاتها بصورة نظامية في السابق وحصرت عملها فيما يسمى بالمساعدة التعاونية التقنية. وأعرب الوفد عن دهشته لمحاباة لجنة واحدة، ولأن الوفود التي تحدثت في الدورة الحالية وفي كل هيئة أخرى للويبو أكدت بشدة أن كل أعمال الويبو تتعلق بالتنمية. واستخلص الوفد من ذلك أن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ولجنة العلامات واللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات تهتم جميعاً بالتنمية على منوال اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية. وأضاف الوفد أنه يتساءل عن الأسباب التي تدعو إلى اختيار واحدة من تلك اللجان العديدة لبحث مختلف المسائل الإنمائية. ووفقاً لاقتراح "أصدقاء التنمية" ثمة مسائل عديدة مترابطة تبحثها الويبو وتدفق النظر فيها ومن بينها البعد الإنمائي. وأضاف أنه لا يمكن أن تبحث أي لجنة من اللجان المذكورة مسألة التنمية وحدها. وذكر أنه لا يمكن لأي وفد أن يقبل إحالة مسألة التنمية إلى لجنة واحدة دون غيرها. وأضاف أن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية ليست اللجنة المناسبة لمناقشة بعض المسائل المتعلقة مثلاً بوضع القواعد والمعايير، علماً بأن وفد المملكة المتحدة يوصي في المرفق بآء من وثيقته بأن تحيل اللجنة السابق ذكرها استنتاجاتها إلى هيئات الويبو الأخرى كلما كان ذلك مناسباً، على افتراض أن اللجنة المذكورة توافق على أن تكون القواعد والمعايير مساندة للتنمية. وأوضح باختصار أنه بما أن كل الهيئات المنشأة في إطار الويبو تهتم بالتنمية، كما ذكر ذلك، ولذلك فليس هناك ثمة سبب يدعو إلى اختيار هيئة بعينها تختص بالتعاون التقني دون غيرها.

٢١٥- وقال وفد اليابان إن المسائل المتعلقة بالتنمية والملكية الفكرية معقدة وواسعة النطاق، وإنه يتعين على الويبو أن تتناولها على نحو شفاف دون أن تجد لها حلاً في مرحلة واحدة. وأضاف أنه عندما جرت مناقشة مسائل التنمية رأّت الوفود أن من الحكمة الاعتماد على الهيئات الموجودة بدلاً من إنشاء هيئة جديدة، نظراً للموارد المحدودة حالياً، كما رأّت أن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية تختص بتناول المسائل المتعلقة بالتنمية والملكية الفكرية. ولذلك أيّد اقتراح وفد المملكة المتحدة الرامي إلى تنشيط اللجنة المذكورة وبحث مسائل التنمية في تلك اللجنة.

٢١٦- وشكر وفد فرنسا المملكة المتحدة على اقتراحها الذي رأى أنه مفيد للغاية، وبصورة خاصة مرفقاته، وأضاف أن الاقتراح سيمهد السبيل للتوصل إلى حلول عملية. وقال إنه ينبغي بحث المسائل

بتعمق ورأى أن بحثها في اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية فكرة صائبة. وأضاف أنه ينبغي تجنب تجزئة المسائل، مما لا يسمح لهم بتناول مسألة التنمية على النحو المناسب.

٢١٧- وشكر وفد كولومبيا الرئيس، كما شكر وفد المملكة المتحدة على اقتراحه ورأى أنه مفيد للغاية ويسهم إسهاماً إيجابياً في المناقشات. وأضاف الوفد مع ذلك أنه يعتقد أن مضمون ونطاق المسائل محل البحث لا يقعا ضمن اختصاص وأهلية اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية. ورأى الوفد أن بإمكان اللجنة المذكورة أن تباشر عملاً مهماً في تنفيذ العديد من القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة بشأن التنمية مثل التعاون والمساعدة التقنية وغير ذلك من الموضوعات. وأضاف الوفد أنه ينبغي مباشرة العمل المتعلق بجدول أعمال التنمية في منتدى يضم آلية حكومية دولية أو فريق عمل لدراسة كل من البنود الخمسة والعشرين. وأشار إلى أنه ينبغي إعداد مشروعات توصيات كي تتمكن الجمعية في اجتماعها في السنة المقبلة من أن تقرر بشكل واضح القرارات والتوصيات الواجب تنفيذها، وإحالتها عندئذ إلى اللجان المختلفة المختصة بتنفيذها.

٢١٨- وقال وفد المملكة المتحدة إنه أخذ الكلمة من جديد للرد على سؤال طرحه عليه وفد الأرجنتين، وكذلك للرد على كل الأسئلة الفنية التي أثارها اقتراحه. وأضاف الوفد أنه اقترح أن ترفع اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية تقاريرها إلى مؤتمر الويبو، لأنه درس الخصائص المختلفة للجنة المذكورة ولاحظ أن ولايتها ليست محدودة كما يعلم الجميع، وأنها هيئة نشأت مباشرة من مؤتمر الويبو، وأن الجمعيات العامة للويبو هي اجتماع لجميع الدول الأعضاء الأطراف في معاهدة واحدة للويبو على الأقل، وأنها تتناول بالتالي بالبحث المسائل المتعلقة بالمعاهدات. وأوضح الوفد أن الاجتماع الرئيسي الآخر للدول الأعضاء هو مؤتمر الويبو الذي يضم البلدان الأعضاء في إحدى معاهدات المنظمة والدول الأعضاء في المنظمة وغير الأطراف في أي معاهدة لها. وقال الوفد بالتالي إن مؤتمر الويبو هو الهيئة التي تتناول بالبحث المسائل المتعارضة والمسائل المؤسسية العامة للويبو، وإنه رأى لذلك أن اللجنة الدائمة السابق ذكرها أنشئت في الواقع تحت رعاية مؤتمر الويبو لأن قضايا التنمية هي ذات طابع متعارض. وبالنسبة إلى اللوائح المعتمدة سنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم الاجتماعات، قال الوفد إنه فهم من ذلك أنه اتفق على أن يتوقف مؤتمر الويبو عن أداء عمله وتكفل الجمعيات بأداء العمل الذي كان يؤديه المؤتمر في السابق. وشرح الوفد أن تلك اللوائح ستدخل حيز التنفيذ فقط بعد تصديق عدد من الدول الأعضاء عليها، وأنه ليس من المحتمل أن يحدث ذلك في المستقبل القريب. وأضاف من جهة أخرى أنه أراد أن ينظر بالتفصيل في الوسائل التي يمكن بها أن تتفاعل اللجنة الدائمة السابق ذكرها مع هيئات الويبو الأخرى، بما فيها الجمعية العامة. وأضاف أن ذلك هو ما كان يقصده من اقتراحه.

٢١٩- وشكر وفد شيلي وفد المملكة المتحدة على اقتراحه، وقال إنه يوافق على العديد من الأفكار المقترحة مثل ضرورة تقييم القواعد والمعايير، غير أنه يرى أن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية ليست الهيئة المناسبة التي بمقدورها أن تؤدي كل الأعمال، بل ينبغي أن تؤديها الهيئات المعنية تبعاً لطابع كل اقتراح، علماً بأن العديد من الاقتراحات تتعلق بعمل مختلف لجان الويبو، وليس من الصواب تجزئة الموضوعات المختلفة.

البند الخامس من جدول الأعمال: العمل المقبل؛ البند السادس من جدول الأعمال: ملخص رئيس الدورة؛ البند السابع من جدول الأعمال: اعتماد مشروع التقرير

٢٢٠- قال الرئيس إنه يطلب الآن مناقشة الملخص الذي أعده.

٢٢١- وقال وفد إيطاليا إن نص الملخص واقعي ومتوازن، وإنه يوافق عليه مبدئياً، ولو أن بعض أعضاء المجموعة باء تريد أن تدخل عليه بعض التعديلات الطفيفة. وشكر وفد إيطاليا الرئيس.

٢٢٢- وتساءل وفد الهند عما إذا كان من الأفضل تخصيص الساعة المتبقية من الاجتماع لمناقشة ملخص الرئيس الذي ليس فيه أي لبس أو تخصيصها لمناقشة أحد الموضوعات الخمسة عشر على الأقل الذي لم يناقش بعد.

٢٢٣- وقال الرئيس إن المجموعة باء علقت على الوثيقة ووافقت عليها، وأضاف أنه يريد أن يعرف إذا كانت على استعداد لاعتمادها، وأن بإمكانها أن تعتمد الوثيقة أولاً، ثم تنتقل إلى النظر في الموضوعات الأخرى تمثيلاً مع جدول الأعمال. كما أضاف أنه حاول أن يكون مرناً حتى الآن، وأنه سيواصل أن يكون مرناً. وأوضح أنه أراد أن يكون حذراً وقدم لذلك الوثيقة. وإذا كانت الوثيقة مثيرة للجدل كما حدث في الدورة السابقة، فإن الوفود ستظل في قاعة الاجتماع حتى وقت متأخر من الليل، ولن تتمكن وفود عديدة من الاستماع إلى الترجمة الفورية للمداخلات بلغتها. وأضاف أنه أراد لذلك السبب مناقشة الملخص أولاً، ومواصلة المداولات من ثم في حالة الموافقة عليه.

٢٢٤- وقال وفد الأرجنتين إنه لا يعتقد أن صياغة الفقرة ٦ ملائمة. وذكر على سبيل المثال أن الاجتماع لم يتمكن من مناقشة اقتراحات البحرين التي لم تعرض إلا مؤخراً. وأضاف أنه يقترح بالتالي أن تعكس تلك الفقرة ما قد حدث بالفعل على نحو دقيق. وبالنسبة إلى اقتراح البحرين، قال إنه ينبغي أن يستعاض عن عبارة "جرت مناقشتها" بعبارة "قدم اقتراحان جديان من البحرين والمملكة المتحدة"، ثم تضاف أسماء البلدان المعنية وعدد الوثائق.

٢٢٥- وأعلن وفد البرازيل أنه يرى أن الوثيقة تمثل أساساً جيداً، وأنه يريد اقتراح بعض التعديلات الطفيفة. واقترح الوفد إدخال فقرة جديدة فيما بين الفقرتين ٦ و٧، لبيان أن الوفود واصلت فحص الاقتراحات الواردة في الوثائق، بخلاف الوثائق التي عممت أثناء الجمعية العامة والدورة الأولى للاجتماع. وقرأ الفقرة كما اقترحها: "واصل الاجتماع الحكومي الدولي فحص الاقتراحات الواردة في الوثائق WO/GA/31/11 و IIM/1/4 و IIM/1/2 و IIM/1/3 و IIM/1/5". وبالنسبة إلى الفقرة ٧، اقترح الوفد أيضاً بناء على القرار الذي اتخذته الاجتماع إضافة صياغة جديدة بعد كلمة "الاقتراحات" في السطر الأول من الفقرة ٧ على النحو التالي: "قرر الاجتماع الحكومي الدولي أن ينظم مناقشاته على أساس قائمة الاقتراحات الواردة في البيانات الكتابية للدول الأعضاء". وأضاف الوفد أنه ينبغي حذف عبارة "من الدول الأعضاء" من الجزء الأخير من تلك الجملة. كما أضاف أن الفقرة ١٠ مكرر انعكست في الاقتراحات الواردة في الوثيقة IIM/1/2 المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه يرى بالتالي أنه ينبغي التوضيح بأنها الفقرة ١٠ مكرر، وينبغي أيضاً أن تحذف عبارة "ومكتب الويبو للشراكة" الواردة في الوثيقة IIM/1/2 من الفقرة ١٠ وتضاف إلى الفقرة ١٠ مكرر. وأوضح الوفد أن اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" لم يتضمن مكتب الويبو للشراكة، وأنه ليس من الصحيح بالتالي إيراد ذلك. وأضاف أن اقتراحه يشير إلى مشاركة المعلومات بشأن المساعدة التقنية، بما في ذلك إنشاء قواعد بيانات على صفحة اللوب مخصصة لذلك الغرض. وقال إن من شأن البلدان الأخرى أن توضح

ما إذا كانت تريد أن يرد ذكرها في الفقرة الجديدة ١٠، وأنه سيتضح نتيجة لتلك التعديلات أن الفقرة ١٠ مكرر اقتراح وارد في وثيقة الولايات المتحدة، وأن الفقرة ١٠ واردة في وثيقته.

٢٢٦- وأعلن وفد كولومبيا أنه يشاطر مشاغل الأرجنتين فيما يتعلق بالفقرة ٦ التي يناقش فيها اقتراح البحرين. وقال إن صياغة الفقرة تتميز بالمرونة، وإنها توحى له بأنه تقول "بما في ذلك" بدلاً من أن تقول "مناقشة"، حيث إن الوفود لم تناقشها في الحقيقة. وأضاف الوفد أنه طلب أن تضاف إلى الفقرة ٧ إمكانية تحديد موعد أخير لتقديم أي اقتراح جديد ينظر فيه الرئيس، وأنه سيمكن له بذلك الحصول على أي تبليغ مسبق.

٢٢٧- وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يقترح إدخال تغيير تقني وطرح سؤال للتوضيح بالنسبة إلى تغيير اقتراحه في السابق. فبالنسبة إلى العلاقة بين البندين ١٠ و ١٠ مكرر، قال إنه يوافق أساساً على بيان البرازيل المتعلق باقتراحه، والرامي إلى حذف عبارة "ومكتب الويبو للشراكة" وكذلك عبارة "الولايات المتحدة" من البند ١٠، ووضع رقم الوثيقة بين قوسين بعد نص البند ١٠ مكرر. وطلب الوفد أيضاً إعادة ترقيم البند ١٠ مكرر فيصبح البند ١١ وإعادة ترقيم بقية الاقتراحات على التوالي. وأضاف أن السؤال الذي يريد طرحه يتعلق بتوضيح نص اقتراح الأرجنتين الوارد في الفقرة ٦.

٢٢٨- وأوضح وفد الأرجنتين أنه لا يعتبر كلمة "توقش" على أنها الكلمة المناسبة، وأنه يقترح الاستعاضة عن كلمة "توقش" بكلمة "قدم"، للتوضيح بأنه قدم اقتراحان جديداً إلى الاجتماع الحكومي الدولي من البحرين والمشاركين معها في رعاية اقتراحها، والمملكة المتحدة.

٢٢٩- وأوضح وفد الولايات المتحدة أنه يوافق على حذف الجملة "ناقش الاجتماع الحكومي الدولي اقتراحاً" والاستعاضة عنها بعبارة "قدم اقتراحان جديداً من" وعلى حذف كلمة "اقتراح" الواردة ابتداءً من السطر الثاني إلى السطر الأخير.

٢٣٠- وأوضح وفد المكسيك أنه لا ينبغي أن يرد اقتراحه تحت البند ١٥، وإنما تحت البند ١٩ أو ٢٠ أو ٢١ إن أمكن.

٢٣١- وأعلن وفد الأرجنتين أنه يوافق على التغييرات الأخرى المقترحة في السابق. وأشار إلى أن وفد الولايات المتحدة أراد إعادة ترقيم الفقرات، في حين صرح الوفد أن الفقرة ١٠ لم تناقش بعد، وأن الفقرة ١٠ مكرر ستصبح الفقرة ١١ وأن الفقرة ١٤ ستضاف بالتالي لأنها تتضمن المسألة الأخيرة التي ناقشتها الوفود.

٢٣٢- وقال الرئيس إنه سيطلب إلى الأمانة أن تدخل تلك التغييرات في النص، وطلب مواصلة النقاش.

٢٣٣- وقال وفد بوليفيا إنه يريد الإشارة إلى الفقرة ٥ التي ورد فيها اعتماد جدول الأعمال، واقترح إدخال بعض التغييرات على التقرير، وأضاف أنه سيقدم نصاً معدلاً إلى الأمانة يحتوي على تلك التغييرات.

٢٣٤- وقال وفد الصين إنه سيقدم بياناً كتابياً بشأن الفقرات ٧ و ٨ و ٩ إلى الأمانة.

٢٣٥- واقترح الرئيس عندئذ مناقشة الفقرات ١ و ٥ و ٦.

٢٣٦- وأوضح وفد البرازيل أن الوفود بحثت الاقتراحات المقدمة من "أصدقاء التنمية" والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها، واقترح قضاء الوقت المتبقي للنظر في أحد الاقتراحات المقدمة من وفد البحرين.

٢٣٧- وأوضح الرئيس أولاً أن وفد البحرين ليس موجوداً في قاعة الاجتماعات، وثانياً أن وفد البحرين طلب إليه في ذلك اليوم أن يقدم صياغة جديدة في الاجتماع التالي لقائمة الموضوعات الجديدة المقدمة، ورأى بالتالي أنه لا يمكن مناقشة تلك القائمة.

٢٣٨- وقال وفد الأرجنتين إن من الأفضل تبادل الآراء بشأن اقتراحات البحرين خلال الوقت المتبقي من الاجتماع بدلاً من تناول الفقرات ١ و ٥ و ٦ التي تطابق اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية". وقال إن ذلك سوف يتيح للوفود الأخرى فرصة مناقشة اقتراحاتهم كما ينبغي. وأضاف أنه اطلع على القائمة التي تقدم بها وفد البحرين بشأن اقتراحاته وقال إن القائمة تعكس الاقتراح الذي تم توزيعه الأسبوع السابق.

٢٣٩- وقال وفد الهند إن بإمكان المشاركين في رعاية اقتراح وفد البحرين الغائب عن الاجتماع أن يعلقوا على القائمة الجديدة.

٢٤٠- وأجاب الرئيس أنه ليس من الحكمة النظر في اقتراح وفد البحرين في ذلك الوقت، لأنه قد يكون له إجابات في هذا الصدد. وأضاف أن وفد البحرين هو الذي أرسل الوثيقة وقدمها وقاد المناقشات، وأنه لا ينبغي من باب المجاملة والاحترام لذلك الوفد أن يناقش الاقتراح في غيابه، لا سيما أنه أعلن أنه لا يفضل مناقشته في ذلك الاجتماع، وإنما في الدورة المقبلة. واستطرد الرئيس قائلاً إن بإمكان الوفود أن تبحث المسائل الأخرى التي يتوفر لها الوقت لبحثها. واستدرك قائلاً إنه يمكن للوفود في حالة إصرارها على بحث اقتراح البحرين أن تتبادل الآراء، وسينقل الرئيس تعليقاتها إلى وفد البحرين.

٢٤١- ورأى وفد كولومبيا أنه يمكن إجراء مناقشات تمهيدية بشأن الاقتراح، والاحتفاظ جميعاً بالحق في تقديم موافقتها كتابة في وقت لاحق، لأنها لم تتسلم أي رد من عواصمها بعد بشأن الموقف الذي ينبغي أن تتخذه في هذا الشأن.

٢٤٢- وقال وفد الأرجنتين إنه يريد تقديم بعض التعليقات التمهيدية بشأن اقتراح البحرين وطلب بعض التوضيحات. وقال إن اقتراح البحرين قد أرسل يوم الجمعة السابق بواسطة المنسق الإقليمي لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وكان على العواصم أن تقرأ وتبحث الوثيقة يومي السبت والأحد فقط. واستطرد الوفد قائلاً إنه سيحاول اختصار تعليقاته بقدر الإمكان. وذكر أن تعليقاته تستند إلى الاقتراحات الواردة في ملحق ملخص الرئيس حسب اقتراح البحرين. وقال الوفد إن الأغلبية العظمى من اقتراحات البحرين ترد في اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأضاف أن العديد من المجالات تتطابق مع الأنشطة المعتمَر تنفيذها في إطار الميزانية المقترحة. وطلب توضيحات بشأن فحوى قلق البحرين نظراً إلى أن أنشطة التعاون التي تقترحها واردة في مشروع الميزانية وتساءل إذا عن الجديد في ذلك. وقال إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت ببعض من تلك الأنشطة لفترة السنتين المقبلة. وذكر على سبيل المثال البند ٣ من قائمة البحرين والذي اقترح فيه تقديم مشورة الويبو ومساعدتها التقنية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وإلى القطاعات التي تتعامل مع الصناعات العلمية والثقافية. وأضاف الوفد أنه يمكن أن نلاحظ أن الوثيقة WO/PBC/8/3 التي بحثتها لجنة البرنامج والميزانية في ٢٩ أبريل/نيسان تضمنت في البرنامج ٣ هذا النمط من أنشطة التعاون

لفترة السنتين المقبلة. ولاحظ أيضا أن هناك زيادة بنسبة ٢٥,٨٪ في الموارد المخصصة لذلك البرنامج بالمقارنة مع فترة السنتين الجارية. وقال إن الأنشطة المقترحة هي بالتالي مدرجة في الميزانية. وفيما يتعلق بالاقتراح رقم ٤ الذي طلب فيه أن تساعد الويبو الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية في مجال الملكية الفكرية ورد أيضا في الميزانية تحت البرنامج ٥. وبالنسبة إلى ذلك البرنامج، هناك اقتراح بزيادة قدرها ٧١٪ في موارد فترة السنتين المقبلة. وأضاف الوفد أن الاقتراح رقم ٥ المتعلق بإجراء دراسات لتحديد المضاعفات الاقتصادية والاجتماعية ورد كذلك في البرنامج ٣ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأبدى الوفد اهتماماً خاصاً ببحث الاقتراح رقم ٧، وأوضح أنه يشارك رأى وفد البحرين لأن من المهم الحصول على معلومات وإحصاءات بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو إلى البلدان النامية. وأضاف أنه بحث تلك المسألة المهمة خلال اجتماع لجنة البرنامج والميزانية، ولاحظ أنه تم خلال ذلك الاجتماع تخصيص مبلغ قدره ٧٣,٩ مليون فرنك سويسري في ميزانية فترة السنتين المقبلة للتعاون التقني، غير أنه لم يكتشف المبلغ الذي سيقطع من ذلك لاعتماده للمساعدة التقنية. واستطرد في شرحه بتقديم الأمثلة، فقال إن لبرنامج التعاون التقني فروع عديدة، وأنه لا يعرف على وجه التحديد قدر الموارد المعتمد لكل فرع. وأضاف مع ذلك أنه بالإمكان استنتاج أن المبلغ ٣٧,٤ مليون فرنك سويسري خصص للتعاون التقني في مختلف أقاليم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وأن ٢٢ مليون فرنك سويسري من المبلغ المذكور ستخصص للموارد البشرية، وأن نحو مليون فرنك سويسري سيخصص لفواتير الاتصالات الهاتفية والإجراءات والكهرباء. واستناداً إلى تلك المعلومات، لن يعرف المبلغ المتبقي بالفعل، إلا أنه يقدر بمبلغ ١٤ مليون فرنك سويسري للتعاون التقني. وقد طلب الوفد بالتالي إلى الأمانة في الاجتماع السابق للجنة البرنامج والميزانية أن تحدد بالضبط المبلغ المخصص للتعاون التقني بعد اقتطاع كل النفقات الأخرى الواردة ذكرها أعلاه. كما طلب إلى الأمانة في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية أن توضح كيفية توزيع المبالغ المخصصة للتعاون التقني على الأقاليم الجغرافية، وقدر المبالغ الذي ستحصل عليها أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والبلدان الأقل نمواً. وقال الوفد إنه لم يحصل للأسف على أي رد على تلك الأسئلة في اجتماع أبريل/نيسان. ولذلك أكد من جديد أنه لا يعلم بدقة قدر المال المتوفر للتعاون التقني وكيفية توزيعه. وأضاف الوفد أنه لا يعرف إذا أشار وفد البحرين في اقتراحه المتعلق بالمساعدة التقنية إلى تلك المسائل. وأعرب عن أمله في أن تكون وفود البلدان الأخرى ووفود البلدان التي اشتركت في رعاية اقتراح البحرين لها نفس المشاغل وعن أمله مناقشة تلك المشاغل في الاجتماع المقبل للجمعية العامة.

٢٤٣- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه لم يتضح له تماماً ما إذا كانت المسألة محل النقاش اقتراحاً أو مناقشات خاصة بشأن الفقرة ١٦ أو مجرد تعليقات عامة عن مجموعة كبيرة من الاقتراحات التي طرحها الأعضاء. ولذلك، قرر تأجيل أسئلته أو أجوبته إلى أن يتحدث وفد البحرين، الذي تطرق اقتراحه إلى تلك المسألة.

٢٤٤- ولاحظ الرئيس أن وفوداً عديدة تحرص على الإشارة إلى اقتراح البحرين، وأوضح أنه بما أن الوفود تختار المسائل التي تريد مناقشتها، فإن الاجتماع استمع إلى بعض البيانات مثل بيان الأرجنتين. وأضاف الرئيس أنه سيجري تناول ذلك الموضوع بالتفصيل في الدورة المقبلة، وأن وفد البحرين حاضر في قاعة الاجتماعات، وقد يرغب في تناول الكلمة.

٢٤٥- واعتذر وفد البحرين عن غيابه، وشرح أنه كان يتشاور مع المشاركين في رعاية الاقتراح. وأعلن أن البحرين ستوقع على ثلاث اتفاقيات للويبو قبل انعقاد الجمعية العامة المقبلة. وأضاف الوفد أنه يقترح مناقشة اقتراحه كما يرد في مخلص الرئيس في الفقرات من ١٦ إلى ٢٤ في الاجتماع

الحكومي الدولي المقبل، نظراً لقصر الوقت وغياب بعض المشاركين في رعاية اقتراحه في ذلك الوقت.

٢٤٦- وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين، وأضاف أن تلك المسائل مهمة للغاية لمتابعة العمل وتقدير الاقتراح المقدم من البحرين، وأن الفكرة من الأخذ بعناصر اقتراح البحرين ترمي إلى إجراء نقاش شامل خلال ذلك الاجتماع، كما أشار إلى ذلك سابقاً. وأعرب الوفد عن سروره البالغ باهتمام مجموعة إضافية من البلدان بمسألة التنمية والملكية الفكرية، وقدم لها قائمة كبيرة بالمسائل الواجب مناقشتها في الاجتماع المقبل. ولذلك السبب، أراد أن تتاح الفرصة لوفد البحرين كي يشرح تلك الموضوعات بإسهاب خلال ذلك الاجتماع. وقال إنه يتفهم أنه هناك ارتباط بين تلك الاقتراحات وعناصر البرنامج والميزانية، التي تم تناولها بالبحث في لجنة البرنامج والميزانية. وأضاف أن من المهم مناقشة طلب وفد الأرجنتين الذي يريد الحصول على إجابة دقيقة من الأمانة بشأن تلك المسائل.

٢٤٧- وأعلن الرئيس في الختام أن اقتراح وفد البحرين سيكون محل نقاش في الاجتماع المقبل.

٢٤٨- وقال وفد الهند إن وفد الأرجنتين أشار إلى أن هناك ارتباطاً محدداً بين مختلف الاقتراحات، ورأى أن ثمة عشرة اقتراحات وردت في وثيقة لجنة البرنامج والميزانية، وأنه لا يشك في أن وفد البحرين قد أمعن النظر في تلك الاقتراحات، وطلب أن يجيب وفد البحرين أو أي مشارك في رعاية اقتراحه عن تلك الأسئلة المحددة. وطلب إلى وفد البحرين و/أو أحد المشاركين الرئيسيين في رعاية اقتراحه أن يشرح باقتضاب ما إذا كان يعتقد أن الموارد المقدمة ليست كافية أو أنها مفرطة، أو إذا كان يريد التركيز على نحو آخر على تلك البرامج، لكي يمكن فحص تلك الاقتراحات من تلك الجوانب والموافقة على الطلب بالتالي.

٢٤٩- وأعلن الرئيس فض الاجتماع مؤقتاً للسماح للوفود بالنظر في النص النهائي للملخص، وطلب تقديم التعليقات عند استئناف الاجتماع.

٢٥٠- وطلب وفد المغرب استبعاد البند ٢١.

٢٥١- ورأى وفد البرازيل أن المسألة الواردة في الفقرة ١٠ لم تناقش، وطلب بالتالي حذفها من الفقرة ٨، وأضاف أنه ما جرت مناقشته بالفعل هو برنامج الويبو للشراكة الوارد في الفقرة ١١.

٢٥٢- وقال الرئيس عندئذ إن الملخص اعتمد (يرد نص الملخص في الفقرة ٢٥٦).

البند الثامن من جدول الأعمال: اختتام الدورة

٢٥٣- اختتم الرئيس الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي، وقال إن الدورة الثالثة ستعقد في ٢٠ يولييه/تموز ٢٠٠٥.

٢٥٤- وتحدث وفد إيطاليا باسم المجموعة بآء وشكر الرئيس على الطريقة التي أدار بها المناقشات، ورأى أن الوفود أنجزت تقدماً ملحوظاً في جو مفيد للغاية. وأضاف المندوب (السيد/ سليم فابريزي) بصفته الشخصية أنه يحضر الاجتماع لآخر مرة لأنه سيعود إلى روما، وشكر جميع الزملاء في الويبو، وأكد أنه تعلم الكثير من كل واحد منهم أثناء تأدية مهمته. وأعرب عن شكره الخاص لزملائه

في المجموعة باء، وتمنى حظاً سعيداً لزميله السويسري الذي سيمثل المجموعة اعتباراً من شهر يولييه/ تموز. كما شكر جميع أصدقائه العاملين في المكتب الدولي والمترجمين الفوريين وموظفي الويبو جميعاً. وتمنى النجاح والتوفيق للجميع خلال الاجتماع الحكومي الدولي المقبل والجمعية العامة المقبلة في سبتمبر/أيلول.

٢٥٥- وأعرب الرئيس عن عرفانه بالجميل للتعاون الذي قدمه له السيد/ سليم فابريزي، وتمنى له التوفيق في المستقبل باسم جميع الوفود الحاضرة في الاجتماع.

٢٥٦- ووافق الاجتماع على الملخص التالي للرئيس:

١- قررت الجمعية العامة للويبو في دروتها الحادية والثلاثين (الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة) المنعقدة في جنيف من ٢٧ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ أن تدعو إلى عقد اجتماعات حكومية دولية ما بين الدورات لبحث الاقتراحات الواردة في الوثيقة WO/GA/31/11 (اقتراح الأرجنتين والبرازيل الرامي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية)، وكذلك أية اقتراحات إضافية تقدمها الدول الأعضاء. وقد عقدت الدورة الأولى للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات للنظر في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية من ١١ إلى ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٥، وعقدت الدورة الثانية من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٥.

٢- وواصل السفير ريغوبيرتو غاوتو فيلمان، الممثل الدائم لباراغواي، والسفير ديميتري تزانتشيف، الممثل الدائم لبلغاريا، العمل كرئيس ونائب رئيس الدورة الثانية.

٣- وقد شاركت في الدورة ٧٧ دولة عضواً وعشر منظمات حكومية دولية و ٣١ منظمة غير حكومية.

٤- وقرر الاجتماع قبول منظمتين غير حكوميتين وغير معتمدتين، هما جمعية شركات برامج الحاسوب (بالولايات المتحدة) وجمعية هيباتيا الثقافية (بايطاليا)، للمشاركة في الدورة بصفة مؤقتة، دون أن تؤثر مشاركتهما في صفتها في اجتماعات الويبو اللاحقة. وكان ذلك بالإضافة إلى ١٧ منظمة غير حكومية تقرر قبولها في الدورة الأولى.

٥- واعتمد الاجتماع مشروع جدول الأعمال كما هو مقترح في الوثيقة IIM/2/1 Prov.

٦- وقدم إلى الاجتماع اقتراحان جديان، أحدهما من البحرين عن أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التنمية الوطنية (وتتناه كل من الأردن والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن (الوثيقة IIM/2/2)، وثانيهما من المملكة المتحدة عن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة IIM/2/3).

٧- وواصل الاجتماع النظر في الاقتراحات الواردة في الوثائق WO/GA/31/11 و IIM/1/2 و IIM/1/3 و IIM/1/4 و IIM/1/5.

٨- وقرر الاجتماع تنظيم مناقشاته بالاستناد إلى قائمة من الاقتراحات المستمدة من الوثائق الكتابية الواردة من الدول الأعضاء (انظر مرفق هذه الوثيقة). وقد جرى تبادل مفيد

للآراء حول الاقتراحات ٤ و٧ و٨ و٩ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥، كما وردت في تلك القائمة. وقرر الاجتماع مواصلة النظر في تلك الاقتراحات وأية اقتراحات جديدة أخرى تطرح على الاجتماع المنعقد في دورته المقبلة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يوليه/تموز ٢٠٠٥. وبإمكان الدول الأعضاء أن تقدم إلى الأمانة اقتراحات كتابية إضافية بشأن وضع جدول أعمال للتنمية كي ينظر فيها الاجتماع في دورته المقبلة. وتيسيراً للمناقشات في الدورة اللاحقة، دعا رئيس الاجتماع الدول الأعضاء التي تقدمت باقتراحات أو تعترض التقدم بها إلى أن تفعل ذلك وتقدمها إلى الأمانة كتابة في شكل عملي محدد.

"٩- وأحاط الاجتماع علماً بأن مشروع تقرير الدورة الثانية سيحتوي على جميع المداخلات المدلى بها أثناء الدورة الراهنة بالإضافة إلى ملخص الرئيس. وستتولى الأمانة إعداد مشروع التقرير وتعميمه على البعثات الدائمة للدول الأعضاء في موعد أقصاه ٤ يوليه/تموز ٢٠٠٥. ومن المعتزم إتاحة مشروع التقرير أيضاً في شكل إلكتروني على موقع الويبو لفائدة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية خلال المهلة ذاتها. وينبغي توجيه التعليقات على مشروع التقرير كتابة إلى الأمانة في موعد أقصاه ١١ يوليه/تموز ٢٠٠٥. ومن المعتزم بعد ذلك إتاحة مشروع التقرير المنقح للنظر فيه واعتماده في بداية الدورة المقبلة للاجتماع."

المرفق الأول

قائمة الاقتراحات المطروحة على بساط البحث
في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات
حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية

- ١ - اقتراح لتعديل اتفاقية الويبو لتضمينها نصاً صريحاً عن البعد التنموي (وثيقتان لمجموعة أصدقاء التنمية: WO/GA/31/11 و IIM/1/4).
- ٢ - اقتراح لإنشاء لجنة دائمة للويبو معنية بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: WO/GA/31/11).
- ٣ - اقتراح للنظر في إعداد معاهدة بشأن النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: WO/GA/31/11).
- ٤ - اقتراح لصياغة مبادئ توجيهية لتطوير المساعدة التقنية وتنفيذها واعتماد المبادئ التوجيهية (وثيقتان لمجموعة أصدقاء التنمية: WO/GA/31/11 و IIM/1/4).
- ٥ - اقتراح لإنشاء مكتب مستقل للويبو يكون معنياً بالتقييم والبحث (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).
- ٦ - اقتراح للنظر في تدابير ترمي إلى ضمان اشتراك موسّع للمجتمع المدني والتجمعات المعنية بالمصلحة العامة في الويبو (وثيقتان لمجموعة أصدقاء الويبو: WO/GA/31/11 و IIM/1/4).
- ٧ - اقتراح لصياغة مبادئ توجيهية بشأن أنشطة وضع القواعد والمعايير في الويبو واعتماد تلك المبادئ (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).
- ٨ - اقتراح لإجراء تقييمات مستقلة تستند إلى الأدلة بشأن الأثر التنموي في أنشطة وضع القواعد والمعايير (في المعاهدات المقترحة والقائمة) (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).
- ٩ - اقتراح لإقامة نظام يرمي إلى تنظيم جلسات مفتوحة قبل الشروع في أي مبادرة لوضع القواعد والمعايير (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).
- ١٠ - اقتراحات لتحسين مشاطرة المعلومات بشأن المساعدة التقنية بما في ذلك إنشاء قواعد بيانات وموقع مخصص لذلك على الإنترنت (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4 ووثيقة للمملكة المتحدة: IIM/1/5).
- ١١ - اقتراح لتعزيز الانتفاع الاستراتيجي بنظام الملكية الفكرية بما في ذلك ما يتخلله من مواطن المرونة لأغراض التنمية، بما في ذلك إنشاء برنامج للشراكات في الويبو. ويستتبع ذلك جملة أمور منها إنشاء ما يلي:
 - قاعدة بيانات للشراكات في الويبو؛
 - ومكتب للشراكات في الويبو (وثيقة للولايات المتحدة الأمريكية: IIM/1/2).

- ١٢- اقتراح لبدء عمل استكشافي بشأن تحديد وظائف الأمانة في مجال تقديم المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات وفصلها عن الوظائف المرتبطة بوضع القواعد والمعايير (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).
- ١٣- اقتراح لصياغة مدونة آداب سلوك للموظفين والخبراء الاستشاريين العاملين في مجال المساعدة التقنية واعتماد المدونة (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).
- ١٤- اقتراح لوضع مؤشرات لتقييم أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية (وثيقة لمجموعة أصدقاء التنمية: IIM/1/4).
- ١٥- اقتراح لتفعيل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية (وثيقتان للمملكة المتحدة: IIM/1/5 و IIM/2/3).
- ١٦- اقتراح لتوسيع نطاق ما تقدمه الويبو من مشورة ومساعدة تقنية للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات المعنية بالبحث العلمي والصناعات الثقافية (وثيقة للبحرين والأردن والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن: IIM/2/2).
- ١٧- اقتراح يلتمس من الويبو مساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية في مجال الملكية الفكرية (وثيقة للبحرين والأردن والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن: IIM/2/2).
- ١٨- اقتراح يلتمس من الويبو إعداد دراسات توضح الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المترتب على الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية في الدول الأعضاء (وثيقة للبحرين والأردن والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن: IIM/2/2).
- ١٩- اقتراح لزيادة الموارد المالية المخصصة للمساعدة التقنية من أجل النهوض بثقافة الملكية الفكرية مع التركيز على إدراج مادة الملكية الفكرية في المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها (وثيقة للبحرين والأردن والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن: IIM/2/2).
- ٢٠- اقتراح يلتمس من الويبو وضع معلومات وبيانات إحصائية بشأن المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (وثيقة للبحرين والأردن والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن: IIM/2/2).
- ٢١- اقتراح يلتمس من الويبو أن تنشئ صندوقاً للمساهمات الطوعية بهدف تشجيع الاستغلال القانوني والتجاري والاقتصادي لحقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً

(وثيقة للبحرين والأردن والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن: IIM/2/2).

٢٢- اقترح يلتزم من البلدان المتقدمة أن تحت مؤسساتها المعنية بالأبحاث والعلوم على تعزيز التعاون والتبادل مع مؤسسات البحث والتطوير في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (وثيقة للبحرين والأردن والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن: IIM/2/2).

٢٣- اقترح بإحالة المسائل المتعلقة بعمل الويبو وإدارتها إلى اللجان المختصة في الويبو (وثيقة للبحرين والأردن والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن: IIM/2/2).

٢٤- اقترح باعتماد مبادئ توجيهية أثناء النظر في مسار جدول أعمال التنمية. وقد تشمل تلك المبادئ العواقب المالية المترتبة على كل اقتراح، ونقادي الخلط بين دور الويبو والالتزامات الدولية للدول الأعضاء، ونقادي الخلط بين دور الويبو في تيسير المفاوضات حول المعاهدات الدولية التي تديرها والقرارات السيادية التي تقرر الدول الأعضاء بموجبها الانضمام إلى اتفاقية أو عدم الانضمام إليها (وثيقة للبحرين والأردن والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن: IIM/2/2).

[نهاية المرفق الأول؛ يلي ذلك المرفق الثاني]

ANNEXE II/ANNEXII

LISTE DES PARTICIPANTS/LIST OF PARTICIPANTS

I. ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES
(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)
(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Simon QOBO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Boualem SEDKI, ministre, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Dirk KRANEN, Financial Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Eva GERLEMANN, Intern, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE/ARGENTINA

Alberto J. DUMONT, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Marta GABRIELONI (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Caroline McCARTHY, (Ms.), Director of International Policy, IP Australia,
Woden ACT

AUTRICHE/AUSTRIA

Johannes WERNER, Deputy Head, Department of International Relations, Austrian Patent
Office, Vienna

BAHREÏN/BAHRAIN

Saleh ALSALEH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ali AL-ARADI, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Toufiq ALI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mahbub-uz-ZAMAN, Minister, Permanent Mission, Geneva

Nayem U. AHMED, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Jochen DE VYLDER, Mission permanente, Genève

BÉNIN/BENIN

Yao AMOUSSOU, premier conseiller, Mission permanente, Genève

BOLIVIE/BOLIVIA

Angélica NAVARRO (Srta.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

BRÉSIL/BRAZIL

Roberto JAGUARIBE, President, Industrial Property Institute (INPI), Rio de Janeiro

Henrique CHOER MORAES, Secretary, Intellectual Property Division, Ministry of External Relations, Brasilia

BULGARIE/BULGARIA

Dimiter TZANTCHEV, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

CANADA

Doug GEORGE, Director, Intellectual Property, Information and Technology Trade Policy Division, Department of International Trade, Ottawa

Michel PATENAUDE, Acting Chief, International Affairs, Canadian Intellectual Property Office, Department of Industry, Ottawa

Patrick PICARD, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CAMBODGE/CAMBODIA

Rithipol TITH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Luis VILLARROEC, Asesor Ministerio Educación, Santiago de Chile

Maximiliano SANTA CRUZ, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

CHINE/CHINA

LU Guoliang, Deputy Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZHENG Haiyan, Senior Staff Member, Legal Affairs Division, Trademark Office, State Administration of Industry and Commerce (SAIC), Beijing

HU Yuzhang, Program Officer, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

DENG Hongmei (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ZHANG Ze, Attaché, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Ricardo VELEZ BENEDETTI, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

COMORES/COMOROS

Ali Mbae OUSSOUFI, ingénieur du génie industriel, Direction de l'industrie, Moroni

Charani DADI MMADI, assistant du Directeur du développement, Commissariat général au plan, Moroni

Salimata ABDUL HADJI (Mme), chef de file, Groupe de travail dimension développement, Forum national sur la politique commerciale et le développement, Moroni

COSTA RICA

Alejandro SOLANO ORTIZ, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Claude BEKE DASSYS, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Désiré-Bosson ASSAMOI, conseiller, Mission permanente, Genève

DANEMARK/DENMARK

Kaare STRUVE, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Economic and Business Affairs, Taastrup

ÉGYPTE/EGYPT

Ragui EL-ETREBY, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Juan Carlos FERNÁNDEZ, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Javier A. MORENO RAMOS, Director, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas, Ministerio de Ciencia y Tecnología, Madrid

Carmen del OLMO OCHOA (Sra.), Técnico Superior, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas, Ministerio de Ciencia y Tecnología, Madrid

ESTONIE/ESTONIA

Hene LEHT, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Michael S. SHAPIRO, Attorney-Advisor, Office of International Relations, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Virginia

Jon P. SANTAMAURO, Intellectual Property Attaché, Executive Office of the President, Permanent Mission to the WTO, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Esayas GOTTA SEIFU, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Elena KULIKOVA (Ms.), First Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Evgueny ZAGAYNOV, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ilya GRIBKOV, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Gilles REQUENA, chef de service, affaires européennes et internationales, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Paris

Gilles BARRIER, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

GABON

Patrice TONDA, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Eric Joël E. BEKALE-ETOUGHET, conseiller chargé des questions économiques et financières, Mission permanente, Genève

GHANA

Ernest S. LOMOTEY, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Andreas CAMBITSIS, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

HONGRIE/HUNGARY

Veronika CSERBA (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDE/INDIA

C. BALAKRISHNAN, Joint Secretary, Ministry of Human Resource Development, Department of Secondary and Higher Education, Government of India, New Delhi

Naresh Nandan PRASAD, Joint Secretary, Department of Industrial Policy and Promotion, Ministry of Commerce and Industry, Government of India, New Delhi

Debabrata SAHA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Madhukar SINHA, Registrar of Copyrights and Director, Ministry of Human Resource Development, Department of Secondary and Higher Education, Government of India, New Delhi

INDONÉSIE/INDONESIA

Dewi KARUNEGORO (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D’)/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Seyed Mohammad Kazem SAJJADPOUR, Ambassador, Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Hekmatollah GHORBANI, Legal Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Noa FURMAN (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Sem FABRIZI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Jonathan CURCI, Intern, Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE/JAMAICA

Symone BETTON (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Yuichiro NAKAYA, Deputy Director, International Affairs Division, General Affairs
Division, Japan Patent Office, Tokyo

Shintaro TAKAHARA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Jean W. KIMANI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Jānis KĀRKLINŠ, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Edgars KALNINŠ, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE/LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Nasser ALZAROUG, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Rosita DAUNORE (Mrs.), Deputy Director, State Patent Bureau, Vilnius

MADAGASCAR

Alfred RAMBELOSON, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Olgatte ABDOU (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

MALAISIE/MALAYSIA

Surrendren SATHASIVAM, Principal Assistant Secretary, Planning and Policy Division, Ministry of Domestic Trade and Consumer Affairs, Kuala Lumpur

Siti EAISAH MOHAMAD (Mrs.), Director, Planning and Policy Department, Intellectual Property Corporation of Malaysia, Intellectual Property Division, Ministry of Domestic Trade and Consumer Affairs, Kuala Lumpur

Wan Aznainizam Yusri WAN ABDUL RASHID, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Azwa Affendi BAKHTIAR, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALTE/MALTA

Tony BONNICI, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

MEXIQUE/MEXICO

Alfredo RENDÓN ALGARA, Director General Adjunto, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México

Gilda GONZÁLEZ CARMONA, Sub Directora Divisional de Prevención de la Competencia Desleal, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México

Carla BUSTILLOS RODRIGUEZ (Sra.), Director Adjunto encargado de Negociaciones y de Normativa Internacional, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México

Juan-Manuel SANCHEZ, Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

MAROC/MOROCCO

Mohamed SIDI EL KHIR, conseiller, Mission permanente, Genève

MYANMAR

Khin Oo HLAING, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NÉPAL/NEPAL

Gyan Chandra ACHARYA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Binod Prasad ACHARYA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

NIGÉRIA/NIGERIA

Usman SARKI, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Maigari BUBA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

NORVÈGE/NORWAY

Jostein SANDVIK, Senior Legal Advisor, Legal and Political Affairs, Norwegian Patent Office, Oslo

PARAGUAY

Rigoberto GAUTO VIELMAN, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

PAYS BAS/NETHERLANDS

Roland A. DRIECE, Senior Advisor Intellectual Property Policy, Directorate-General for Innovation, Ministry of Economic Affairs, The Hague

Paul J. SCIARONE, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Sabina VOOGD, Senior Advisor, The Hague

PÉROU/PERU

Sylvia WANZENRIED, Assistenta, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Enrique MANALO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Raly TEJADA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Lígia Gata GONÇALVES (Mrs.), Patent Examiner, National Institute of Industrial Property (INPI), Lisbon

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

Jooik PARK, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO/DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Fidèle Khakessa SAMBASSI, ministre conseiller, Mission permanente, Genève

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Eugene REVENCO, Deputy Permanent Representative and Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Gladys Josefina AQUINO (Srta.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S
REPUBLIC OF KOREA

JANG Il Hun, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Lucie ZAMYKALOVA (Ms.), Patent Examiner, International and European Integration Department, Industrial Property Office, Prague

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO/DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE
CONGO

Fidèle Khakessa SAMBASSI, ministre conseiller, Mission permanente, Genève

ROUMANIE/ROMANIA

Livia Cristina PUSCARAGIU, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Daniela Florentina BUTCA (Mrs.), Head, International Cooperation Bureau, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Pierre OLIVIERE, Policy Advisor, The Patent Office, South Wales

Phillip THORPE, Deputy Director, Patents Directorate, The Patent Office, Newport, South Wales

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Anne-Marie COLANDRÉA (Mme), attaché, Mission permanente, Genève

SÉNÉGAL/SENEGAL

André BASSE, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Lucrècia KYSELICOVÁ (Mrs.), Director, Patent Department, Industrial Property Office of the Slovak Republic, Banská Bystrica

SRI LANKA

Samantha PATHIRANA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Carl JOSEFSSON, Deputy Director, Division for Intellectual Property and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm

Henry OLSSON, Special Government Adviser, Division for Intellectual Property and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm

SUISSE/SWITZERLAND

Alexandra GRAZIOLI (Ms.), Legal Advisor, International Trade Relations, Swiss Federal Institute of Intellectual Property, Berne

Felix ADDOR, Head, Legal and International Affairs, Deputy Director General, Swiss Federal Institute of Intellectual Property, Berne

THAÏLANDE/THAILAND

Supavadee CHOTIKAJAN, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

John Malcolm SPENCE, Caribbean Regional Negotiating Machinery, Port of Spain

TUNISIE/TUNISIA

Elyes LAKHAL, conseiller, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Yaşar ÖZBEK, Legal Counsel, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE

Serhii YAMPOLSKYI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

URUGUAY

Alejandra DE BELLIS (Miss), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

VENEZUELA

Alessandro PINTO DAMIANI, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

ZAMBIE/ZAMBIA

Mathias DAKA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES
INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL
ORGANIZATIONS

COMMISSION ÉCONOMIQUE DES NATIONS UNIES POUR L'AMÉRIQUE LATINE
ET LES ANTILLES/UNITED NATIONS ECONOMIC COMMISSION FOR LATIN
AMERICA AND THE CARIBBEAN (ECLAC)

Mario CIMOLI, Economic Affairs Officer, Production Productivity and Management
Division, Santiago

CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE
DÉVELOPPEMENT (CNUCED)/UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND
DEVELOPMENT (UNCTAD)

James ZHAN, Chief of Section, Geneva

Christopher SPENNEMANN, Expert, Geneva

Elisabeth TUERK, Economic Affairs Officer, Trade Negotiations and Commercial
Diplomacy Branch, Division on International Trade in Goods and Services, and Commodities,
Geneva

CONSEIL DE L'UNION EUROPÉENNE/COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION

Oliver Rowland Benjamin SLOCOCK, First Secretary, Permanent Delegation, Geneva

GROUPE DES ÉTATS D'AFRIQUE, DES CARAÏBES ET DU PACIFIQUE (GROUPE
DES ÉTATS ACP)/AFRICAN, CARIBBEAN AND PACIFIC GROUP OF STATES
(ACP GROUP)

Marwa J. KISIRI, Ambassador, Head of the Geneva Office, Permanent Delegation, Geneva

OFFICE EUROPÉEN DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT OFFICE (EPO)

Konstantinos KARACHALIOS, Director, Policy, Planning and Coordination Issues, Principal
Directorate European and International Relations, Munich

ORGANISATION AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE
(OAPI)/AFRICAN INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (OAPI)

Anthioumane N'DIAYE, directeur général, Yaoundé

ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL (OIT)/INTERNATIONAL
LABOUR OFFICE (ILO)

John David MYERS, Sectoral Activities Department, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE
ORGANIZATION (WTO)

Hannu WAGER, Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

Lauro LOCKS, Legal Affairs Officer, Intellectual Property Division, Geneva

SOUTH CENTRE

Sisule F. MUSUNGU, Team Leader, Intellectual Property, Investment and Technology
Transfer, Geneva

Ermias Tekeste BIADGLENG, Project Officer, Intellectual Property and Investment, Geneva

Annitta Deloris MONTOUTE, Intern, Geneva

Viviana MUÑOZ (Ms.), Intern, Geneva

Ouseph THARAKAN, Intern, Geneva

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

MASRI Khadija Rachida, observateur permanent, Délégation permanente, Genève

Venant WEGE NZOMWITA, conseiller, Délégation permanente, Genève

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association des organisations européennes d'artistes interprètes (AEPO-ARTIS)/Association
of European Performers' Organizations (AEPO-ARTIS)/
Marie GYBELS (Ms.) (Head of Office, Brussels)

Association littéraire et artistique internationale (ALAI)
Victor NABHAN, Président, Lausanne

Business Software Alliance (BSA)

Jesse M. FEDER (Director of International Trade and Intellectual Property, Washington, D.C.)

Central and Eastern European Copyright Alliance (CEECA)

Mihály FICSOR, Chairman, Budapest

Centre d'études internationales de la propriété industrielle (CEIPI)/Centre for International Industrial Property Studies (CEIPI)

François CURCHOD (représentant permanent auprès de l'OMPI, professeur associé à l'Université Robert Schuman de Strasbourg, Genolier)

Centre pour le droit international de l'environnement (CIEL)/Centre for International Environment Law (CIEL)

Maria Julia OLIVA (Ms.), Director, Project on Intellectual Property and Sustainable Development, Geneva ; Jessica BOLANOS (Intern, Bari, Italy); Davinia OVETT (Miss), (Delegate, Geneva); Misoana GHEBRE BERHAN (Programme Assistant, Geneva)

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)

Peter Dirk SIEMSEN (Senior Partner, Dannemann, Siemsen, Bigler & Ipanema Moreira, Rio de Janeiro); Ivan HJERTMAN (European Patent Attorney, IP Interface AB, Stockholm); Boris AZAIS (Director, European Government Affairs, Merck Sharp & Dohme Europe, Brussels); Peter BLOCH (Director of Operations, Light Years IP, Washington, D.C.); Susan CROWLEY (Senior Director-International); Danielle BURKE (Ms.) (Eli Lilly and Company, Geneva); Denise Naimara S. TAVARES (Ms.) (Companhia Vale do Rio Doce (CVRD), Department of Information Technology and Intellectual Property, Santa Luzia, Brazil); Mohamed RAMZY (Chief Executive, El Nasr Film Company, Vice President, Egyptian Chamber of Cinema Industry, Cairo); Laura A. TESORIERO (Mrs.), (President, EPSA Group, Buenos Aires); P.V. VENUGOPAL (Director, International Operations, Medicines for Malaria Venture, Geneva); Daphne YONG-D'HERVÉ (Ms.) (Senior Policy Manager, Intellectual Property and Competition, Paris); Thaddeus J. BURNS (Attorney, Akin Gump Strauss Hauer & Feld, Brussels)

Charter on Intellectual Property (IPC), Royal Society for the Encouragement of Arts, Manufactures and Commerce (RSA)

John HOWKINS (Director, London)

Civil Society Coalition (CSC)

James PACKARD LOVE (Director, Washington, D.C.); Thiru BALASUBRAMANIAM (Representative, Geneva);

Comité consultatif mondial des amis (CCMA)/Friends World Committee for Consultation (FWCC)

Martin WATSON (Representative, Geneva); James LANKFORD (Research Intern, Geneva); Carolyn DEERE (Ms.) (Research Intern, Geneva)

CropLife International

Javier FERNANDEZ (International Trade Consultant, Washington, D.C.)

Electronic Information for Libraries (eIFL)

Teresa HACKETT (Project Manager eIFL-IP); Dick KAWOOYA (eIFL-IP Copyright Expert, Uganda)

European Digital Rights (EDRI)

Ville OKSANEN (Co-Chairman, IP Working Rights, Helsinki)

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)

Bertrand MOULLIER (Director General, Paris); Nemesio JUAREZ (President, Directores Argentinos Cinematográficos (D.A.C.), Buenos Aires)

Fédération internationale des conseils en propriété industrielle/International Federation of Industrial Property Attorneys (FICPI)

Peter Harold HUNTSMAN (Partner, Davies Collision Cave, Patent and Trade Mark Attorneys, Melbourne)

Fédération internationale des acteurs (FIA)/International Federation of Actors (FIA)

Dominick LUQUER (General Secretary, London)

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)

Eric NOEHRENBURG (Director, International Trade and Market Policy, Geneva); Boris AZAIS (Merck and Company, Brussels); Alain AUMONIER (relations avec les institutions internationales, Sanofi aventis, Paris)

Fédération internationale de l'industrie phonographique (IFPI)/International Federation of the Phonographic Industry (IFPI)

Shira PERLMUTTER (Ms.) (Executive Vice-President, Global Legal Policy, Legal Policy and Regulatory Affairs Department, London)

Fédération internationale des associations de bibliothécaires et des bibliothèques (FIAB)/International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA)

Barbara STRATTON (Member, IFLA Copyright and Other Legal Matters Committee (IFLA-CLM) and Senior Adviser, Copyright, Chartered Institute of Library and Information Professionals (CILIP), London)

Free Software Foundation Europe (FSF Europe)

Georg C.F. GREVE (President, Hamburg); Karsten GERLOFF (Assistant to the President, Lueneburg, Germany)

Independent Film & Television Alliance (IFTA)

Lawrence Safir (Vice President, European Affairs, London)

Ingénieurs du monde

François ULLMANN (président, Châtelaine)

Institute for Policy Innovation (IPI)

Tom GIOVANETTI (President, Texas)

International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD)

Pedro ROFFE (Programme Director - IPRs, Geneva); Johanna VON BRAUN (Miss) (Programme Officer - Intellectual Property, Geneva); David VIVAS EUGUI (Programme Manager - IPRs and Services, Geneva)

International Federation of Reproduction Rights Organizations (IFRRO)

Tarja KOSKINEN-OLSSON (Mrs.) (Honorary President, Brussels)

International Policy Network (IPN)

Julian MORRIS (Executive Director, London); Alec VAN GELDER, (Research Fellow, London); Barun MITRA (Fellow, London); Margaret TSE (Miss) (Executive Vice President, Instituto Liberdade, Porto Alegre, Rio Grande de Sul, Brasil); Leon LOUW (Executive Director, Law Review Project, Johannesburg)

IP Justice

Robin D. GROSS (Executive Director, San Francisco, California)

Third World Network (TWN)

Martin K.P. KHOR (Director, Penang, Malaysia); Sangeeta SHASHIKANT (Miss) (Researcher, Geneva); Meena RAMAN (Legal Advisor, Penang, Malaysia)

Union mondiale des aveugles (WBU)/World Blind Union (WBU)

David MANN (Campaigns Officer, RNIB, London) ; Dan PESCOD (European and International Campaigns Manager, RNIB, London)

Union mondiale pour la nature (IUCN)/The World Conservation Union (IUCN)

Sonia PEÑA MORENO (Miss) (Policy Officer, Gland); Martha CHOUCHEA-ROJAS (Mrs.)(Head, Policy, Biodiversity and International Agreements, Gland)

Union internationale des éditeurs (UIE)/International Publishers Association (IPA)

Jens BAMMEL (Secretary General, Geneva)

IV. ORGANISATIONS NATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/
NATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Electronic Frontier Foundation (EFF)

Ren BUCHOLZ (EFF Americas Affairs Coordinator, California); Katitza RODRIGUEZ PEREDA (Ms.) (EFF Fellow)

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Rigoberto GAUTO VIELMAN (Paraguay)

Vice-Président/Vice Chair: Dimiter TZANTCHEV (Bulgarie/Bulgaria)

VI. SECRETARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA
PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/
SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL
PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Geoffrey Sau Kuk YU, vice-directeur général/Deputy Director General

Sherif SAADALLAH, directeur exécutif, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement, et Bureau du développement économique pour les pays arabes/Executive Director, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development, and Economic Development Bureau for Arab Countries

Edward KWAKWA, conseiller juridique/Legal Counsel

LI Jiahao, directeur-conseiller par intérim, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Acting Director-Advisor, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Pushendra RAI, directeur par intérim, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Acting Director, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Bajoe WIBOWO, Administrateur de programme, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Program Officer, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

[End of Annexes and of document]